الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
-جامعة وهران-

كليـة العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية   قسم التاريخ و علم الآثار

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

بعنوان

الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الغرب الجزائري و انعكاساتها على المقاومة الوطنية

<1830-1847م>

إعداد الطالب:
فارس العيد

إشراف الأستاذ:
الدكتور موفق محمد

لجنة المناقشة:

الدكتور بوعلام بلقاسمي .... رئيسا
الدكتور موفق محمد .... مقررا
الدكتور مهديد إبراهيم .... مناقشا
الدكتور خليفي عبد القادر .... مناقشا

السنة الجامعية: 2008 - 2009م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
-جامعة وهران-
كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية
قسم التاريخ و علم الآثار

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر

بعنوان

الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الغرب الجزائري وانعكاساتها على المقاومة الوطنية

<1830-1847م>

إعداد الطالب:
فارس العيد

إشراف الأستاذ:
الدكتور موفق محمد

لجنة المناقشة:

الدكتور بوعلام بلقاسمي .... رئيسا

الدكتور موفق محمد .... مقررا

الدكتور مهديد إبراهيم .... مناقشا

الدكتور خليفي عبد القادر .... مناقشا

السنة الجامعية: 2008 - 2009م

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف الدكتور موفق محمد على توجيهاته وتصويباته السديدة، كما أتقدم بشكري الخالص الى الأستاذ صم منور رئيس المشروع على نصائحه القيمة. كما لا يفوتني أن أقدم تشكراتي العميقة الى جميع أساتذة قسم التاريخ على مساهمتهم الكبيرة في تحصيلي العلمي ، وكذا جميع عمال المكتبات التي تعاملت معها. وأخيرا أتقدم بشكر خاص الى جميع افراد عائلتي وعلى رأسهم الأب الكريم.

قائمة المختصرات باللغة العربية:

الرمز	المعنى
تر	ترجمة
ج	جزء
د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
ش.و.ك	الشركة الوطنية للكتاب
ص	صفحة
ص ص	صفحات
ط	طبعة
ع	العدد
م	التاريخ الميلادي

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

Sigle	Signification
Edit.	Edition
Ibid	Ibidem
N°	Numéro
O.P.U	Office des presses universitaires
P	Page
S.D	Sans date
P.U.F	Presse Universitaire de France
T	Tome
SNED	Société Nationale d'Edition et de Diffusion
Vol.	Volume
B.S.G.A.O	Bulletin de la Société Géographique et d'Archéologie de la Province d'Oran

المقدمة:

دراسة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية تعد من المداخل الأساسية لكشف ملابسات الحوادث التاريخية و استنتاج الحقائق منها بشكل دقيق، ولذلك حاولنا في رسالتنا هذه المنضوية تحت عنوان "***الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الغرب الجزائري و انعكاساتها على المقاومة الوطنية 1830- 1847***"، التطرق لتلك الأوضاع في فترة مهمة من تاريخ الجزائر، عرفت مقاومة شديدة للمحتل الفرنسي بالغرب الجزائري.

الغاية من موضوعنا هذا إبراز ذلك الدور الذي لعبته تلك الأوضاع في تطور الأحداث التاريخية بالغرب الجزائري، خلال الفترة الممتدة ما بين 1830م و 1847م، و ذلك بتوضيح الخصوصيات التي ميزت المجتمع و الاقتصاد قبيل الاحتلال الفرنسي، أي خلال أواخر الحكم العثماني، و هو ما سيعطينا جوانب من معالم الواقع الذي شكل الخلفية التي انطلقت منها المقاومة الوطنية، حيث شكل ذلك الواقع أحد التحديات التي واجهت المقاومة وجعلت الأمير عبد القادر يسعى لتنظيم المجتمع و الاقتصاد، ليكونا من الأسس الصلبة في مشروعه الهادف لإنشاء دولة جزائرية تحفظ هوية الجزائريين، و تقف أمام المشروع الفرنسي لاحتلال الجزائر.ومن هنا ستستهدف هذه الدراسة الأساليب التي استعملتها السلطات الفرنسية لإخضاع المجتمع و استنزاف خيرات البلاد، و بذلك سنطلع على مدى التدمير الذي تعرضت له البنيات الاجتماعية و الاقتصادية بالمنطقة، و التي كان لها تأثير واضح على مسار المقاومة الوطنية، حتى بعد اسر الأمير عبد القادر، و هو ما سيمكننا من إبراز أهمية أن يكون المجتمع مشكلا من عناصر متجانسة تمكنه من الوقوف في وجه المشاريع الاحتلالية التي تستهدفه.

على ضوء ما سبق ذكره، نستنتج بأن الموضوع يطرح عدة إشكاليات منها:

- كيف كان الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في الغرب الجزائري خلال أواخر الحكم العثماني؟
- و ما هي المواقف التي اتخذتها مختلف التشكيلات الاجتماعية من الاحتلال الفرنسي في بداية تواجده بالمنطقة؟

المقدمة:

دراسة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية تعد من المداخل الأساسية لكشف ملابسات الحوادث التاريخية و استنتاج الحقائق منها بشكل دقيق، ولذلك حاولنا في رسالتنا هذه المنضوية تحت عنوان "***الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الغرب الجزائري و انعكاساتها على المقاومة الوطنية 1830-1847***"، التطرق لتلك الأوضاع في فترة مهمة من تاريخ الجزائر، عرفت مقاومة شديدة للمحتل الفرنسي بالغرب الجزائري.

الغاية من موضوعنا هذا إبراز ذلك الدور الذي لعبته تلك الأوضاع في تطور الأحداث التاريخية بالغرب الجزائري، خلال الفترة الممتدة ما بين 1830م و 1847م، و ذلك بتوضيح الخصوصيات التي ميزت المجتمع و الاقتصاد قبيل الاحتلال الفرنسي، أي خلال أواخر الحكم العثماني، و هو ما سيعطينا جوانب من معالم الواقع الذي شكل الخلفية التي انطلقت منها المقاومة الوطنية، حيث شكل ذلك الواقع أحد التحديات التي واجهت المقاومة وجعلت الأمير عبد القادر يسعى لتنظيم المجتمع و الاقتصاد، ليكونا من الأسس الصلبة في مشروعه الهادف لإنشاء دولة جزائرية تحفظ هوية الجزائريين، و تقف أمام المشروع الفرنسي لاحتلال الجزائر.ومن هنا ستستهدف هذه الدراسة الأساليب التي استعملتها السلطات الفرنسية لإخضاع المجتمع و استنزاف خيرات البلاد، و بذلك سنطلع على مدى التدمير الذي تعرضت له البنيات الاجتماعية و الاقتصادية بالمنطقة، و التي كان لها تأثير واضح على مسار المقاومة الوطنية، حتى بعد اسر الأمير عبد القادر، و هو ما سيمكننا من إبراز أهمية أن يكون المجتمع مشكلا من عناصر متجانسة تمكنه من الوقوف في وجه المشاريع الاحتلالية التي تستهدفه.

على ضوء ما سبق ذكره، نستنتج بأن الموضوع يطرح عدة إشكاليات منها:

- كيف كان الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في الغرب الجزائري خلال أواخر الحكم العثماني؟
- و ما هي المواقف التي اتخذتها مختلف التشكيلات الاجتماعية من الاحتلال الفرنسي في بداية تواجده بالمنطقة؟

- و كيف تعامل الأمير عبد القادر مع الواقع الذي وجده أمامه، اجتماعيا و اقتصاديا؟
- و ما هي الأساليب المستخدمة من قبل السلطات الفرنسية لتفكيك المجتمع و سلب ثرواته؟
- و ما هي إنعكاسات الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية على مسار المقاومة الوطنية؟

الإطار الجغرافي لهذا الموضوع هو منطقة الغرب الجزائري، التي كانت تعرف إبان العهد العثماني ببايلك الغرب، الذي كانت عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران، بعد أن تم تحريرها من الإسبان نهائيا في سنة 1792 من قبل الباي محمد الكبير. و بعد احتلال مدينة وهران من قبل الفرنسيين، أصبحت تعرف هذه المنطقة بمقاطعة وهران. يحد هذه المنطقة غربا وادي عطية في آخر بلاد مسيرة و هو الحد الفاصل بين أراضي قبيلة مسيردة و أرض بني خالد، و هم بطن من قبيلة بني زناسن الموجودة مضاربها في شرق المغرب الأقصى. ثم يميل هذا الوادي شرقا على مناصب واد كيس في أطراف أرض أنكاد وصولا إلى جبل مديونة مقابلا لمدينة وجدة المغربية. أما شرقا فتصل حدودها إلى واد الشلف حتى المصب في عين كرمان و غليزان مع الظهرة و الونشريس، و تمتد هذه المنطقة شمالا من سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم الصحراء جنوبا[1].

الفترة الممتدة ما بين 1830م و 1847م، تمثل الحدود الزمنية لهذا البحث، فسنة 1830م تمثل نهاية الحكم العثماني بالجزائر، و بداية الاحتلال الفرنسي الذي واجه مقاومة وطنية شديدة، أما سنة 1847م فتمثل نهاية المقاومة الوطنية التي قادها الأمير عبد القادر، و بذلك فقد شهدت هذه الفترة تحولات اجتماعية و اقتصادية كان لها تأثير على مستقبل الجزائر عامة، و منطقة الغرب الجزائري بصفة خاصة.

---

[1] أنظر: -محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، ط2، دار اليقظة العربية، دمشق، 1964، ص14.
- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2005.ص 121
Robert.T, L'Oranie, sa géographie, son histoire, et ses centres vitaux, L.Fouque, Oran, 1952, PP .9-12.

لمعالجة هذا الموضوع من جميع جوانبه، قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول.تطرقنا في أولها إلى الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الغرب الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي، و ذلك بدراسة الوضع الاجتماعي من خلال عرض التشكيلات المكونة لسكان الريف، و هم: قبائل المخزن، و الرعية و المجموعات السكانية المتحالفة مع سلطات البايلك، و المجموعات السكانية المستقلة عن سلطات البايلك. و كذا العناصر المكونة لسكان المدن و هم:الأتراك، الكراغلة، الحضر، البرانية و اليهود. ثم وضحنا الوضع الاقتصادي بالتطرق إلى النشاطات الاقتصادية الممارسة من قبل سكان المنطقة، و هي الفلاحة، الصناعة و التجارة و كذا طبيعة النظام الضريبي و العملة السائدة آنذاك.

أما الفصل الثاني فخصصناه لتتبع حيثيات احتلال مدينة وهران، و أهم مواقف سكان الغرب الجزائري منه، مستحضرين في آخر هذا الفصل مبايعة الأمير عبد القادر كجزء من الموقف الرافض للاحتلال الفرنسي.

الفصل الثالث أبرزنا فيه الأسس الاجتماعية و الاقتصادية التي قامت عليها المقاومة الوطنية بتوضيح أهم النظم التي أوجدها الأمير عبد القادر لتنظيم المجتمع و الاقتصاد. فتطرقنا في ذلك إلى الجوانب الإدارية و القضائية، و كذا القواعد التي حددت علاقة الأمير عبد القادر مع بقايا السلطات العثمانية، كجزء من الأساليب التي استخدمها لضبط المجتمع. كما أوضحنا كذلك القواعد التي أوجدها لبناء اقتصاد يتجاوب مع متطلبات المقاومة، ومشروع الدولة الجزائرية، مبينين تأثير ذلك على مسار المقاومة.

الفصل الرابع تطرقنا فيه إلى آثار السياسة الفرنسية في تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية بالغرب الجزائري، فتتبعنا في ذلك المظاهر التي اتخذتها تلك السياسية، وانعكاساتها على وضع الجزائريين و دورها في إنهاء المقاومة الوطنية التي قادها الأمير عبد القادر.

وضعنا لهذا البحث خاتمة حاولنا فيها توضيح النتائج التي خرجنا بها من هذا العمل، و بينا فيها بعض جوانب هذا الموضوع التي لازالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة و البحث، كما أرفقنا هذا البحث بمجموعة من الملاحق لتوضيح بعض ما تطرقنا له في المضمون.

اعتمدنا في هذا البحث على الأسلوب التأريخي بغرض عرض الأحداث التاريخية التي تضمنها الموضوع في طابع خبري سردي، كما استخدمنا كذلك الأسلوب التاريخي التحليلي و ذلك لاستخلاص الحقائق التاريخية بعد عرضها.

حرصنا في التطرق لحيثيات هذا الموضوع على استخدام ببليوغرافيا متنوعة، و مما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، أن معظم الكتابات الفرنسية التي ألفت في هذه المرحلة تعود لكتاب عسكريون، كانوا يميلون إلى تمجيد الاحتلال الفرنسي للجزائر، و بذلك كانت هذه المؤلفات تخدم المستعمر على حساب الحقيقة التاريخية. و من ذلك كتابات الجنرال بول آزان Paul Azan، و ويلسون إسترهازي و Wilson Esterhazy و دوريان Derrien[1].

أما المصادر المكتوبة باللغة العربية، التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع، فنذكر كتاب "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر" لمحمد بن عبد القادر الجزائري، الذي اعتمدنا عليه بحذر ، ذلك أن هذا المصدر قد فقدت النسخة الأصلية منه و أعيد كتابته بطريقة فيها بعض النقائص[2].

أما المراجع و الدراسات التي استخدمناها فلقد كانت معظم كتابات الفرنسيين، منها لا تخرج عن مجالات التاريخ الرسمي للسلطة الفرنسية في الجزائر، و بذلك هناك إجحاف في تحري الموضوعيةوإظهار الحقيقة التاريخية، كما يجدر بها أن تكون، و من أصحاب هذه المراجع و الدراسات نذكر: مارسال إيمري Marcel Emrit و جورج إيفر George Yver[3]. أما المراجع باللغة العربية فبعضها كان يركز على التاريخ العسكري و الإداري دون الاهتمام بالمجتمع و الاقتصاد، الذي يخص مختلف المناطق الجزائري، ومن ذلك نذكر كتاب "المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر" للعربي إسماعيل، و كتاب "الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري" ليحي بوعزيز[4].

خلال صياغة هذا البحث، واجهتنا بعض الصعوبات لعل أهمها صعوبة النفاذ إلى الأرشيف الخاص بهذا الموضوع، بالإضافة إلى قلة المصادر الجزائرية المؤلفة خلال هذه

---

[1] Paul. A, L'émir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1808-1883), hachette, Paris, 1929.
Walsin Esterhazy, Notice historique sur le Maghzen d'Oran, L.fouque , Oran, 1849

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق.

[3] Marcel.E, L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Larose, Paris, 1951.
George.Y, Document relatifs au traité de la Tafna (1837),Adolphe-Jordin, Alger, 1924.

[4] العربي إسماعيل ،المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1982.
يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.

الفترة. و هو ما جعلنا محصورين فيما نقلته المصادر الفرنسية. يضاف إلى ذلك، قلة الدراسات المتخصصة التي تعرضت لهذا الموضوع بشكل دقيق و مستفيض.

تعتبر هذه الدراسة تجربة متواضعة لا تخلوا من نقائص، نتمنى أن نتفاداها مستقبلا، كما نشير إلى أن هذا الموضوع أكبر من أن يحيط به بحث واحد كهذا، فهذه الرسالة تمثل جهدا متواضعا نرجوا أن نكون قد وفقنا فيه.

الفصل الأول:

الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الغرب الجزائري

قبيل الاحتلال الفرنسي

I.- الأوضاع الاجتماعية

II.- الأوضاع الاقتصادية

ا.- الأوضاع الاجتماعية:

المجتمع في الغرب الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي كان متمايزا، بضمه لعدة عناصر، لكل منها وضعها الاجتماعي الناتج عن طبيعة الحكم العثماني للمنطقة. فسكان الجزائر، البالغ تعدادهم في أواخر الفترة العثمانية ما بين ثلاثة ملايين و نصف المليون نسمة[1] كان معظمهم من سكان الريف الذين كانوا يشكلون 95% من مجموع السكان، بينما سكان المدن كانوا يشكلون 5% فقط، اما فيما يخص احصائيات سكان البايلكات الثلاث ومنها بايلك الغرب فلم نجد فيما اطلعنا عليه من مصادر ومراجع احصائيات دقيقة لسكانها[2]. و لقد كانت الظروف الاجتماعية، الخاصة بالسكان، ترتبط أساسا بعلاقاتهم مع الإدارة العثمانية، التي كانت تقوم في الأرياف على تعيين شيخ أو قائد من قبل الباي على الأعراش أو القبائل التي كان سكان الريف منتظمون فيها خارج المدن حيث كانت القبيلة مقسمة إلى فرق على رأس كل منها شيخ، و الفرقة بدورها مقسمة إلى دواوير يكون العضو الأغنى و الأكبر سنا فيها هو المسؤول عنها، و كان القائد يتسلم الأوامر من الباي، ويقوم بدور الشرطة، و يرأس عملية توزيع الأراضي إذا كانت عرشا، و توزيع الضرائب على السكان، كما كان يجمع فرسان القبائل الواقعة تحت إمرته و يقودهم حين يطلب منه ذلك[3].

بينما بقيت القبائل المستقلة عن الإدارة العثمانية، في المناطق الوعرة، خاضعة لشيوخها المنتمين لعائلات متنفذة تعتمد في فرض سلطتها على الجانب الروحي و الكفاءة الحربية[4].

---

[1] هناك اختلافات في احصائيات سكان الجزائر في أواخر الفترة العثمانية، فحمدان خوجة يشير إلى أن تعدادهم حوالي 10 ملايين نسمة، بينما يذهب معظم المؤرخين الفرنسيين كشارل أندري إلى جوليان إلى أن تعدادهم حوالي 3 ملايين نسمة. و عملا بأكثر الاحتمالات تواردا نعتبر سكان الجزائر كان تعدادهم يتراوح ما بين ثلاثة و ثلاث ملايين و نصف مليون نسمة، أنظر: حمدان عثمان خوجة، المرآة، تقدير محمد العربي، الزبيري، ش.و.ن.ت ، الجزائر، 1982، ص 169.
-ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979، ص 41.
Julien .ch.a, l'histoire de l'Algérie contemporaine : conquête et colonisation (1827-1871),P.U.F, Paris -1964,P.13.
Xavier.y, Peut-on évaluer la population de l'Algérie en 1830, revue Africaine, OPU, N95, 1954, P.277.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 4.
[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 297.
[4] ناصر الدين سعدوني، المرجع السابق، ص 49.

تميزت إدارة بايلك الغرب لسكان الريف بالبساطة و القوة في نفس الوقت، حيث كانت الإدارة المباشرة لهذا البايلك بين ثلاثة رؤساء هم أصحاب النفوذ و يستلمون مداخيل الجباية و يعينون القادة، و هؤلاء الرؤساء هم آغا الدواير و آغا الزمالة في الناحية الغربية من البايلك، و خليفة الباي في الناحية الشرقية[1] و الذي كان يدير المناطق الواقعة شرق مازونة إلى غاية حدود بايلك الغرب مع بايلك التيطري. و على العكس من ذلك، كانت المناطق التي يديرها آغا الدواير و آغا الزمالة غير محددة برقعة جغرافية معينة، فالمناطق التي كانا يديرانها كانت متداخلة مع بعضها البعض، و لذلك كان التقسيم لا يتعلق بمنطقة جغرافية معينة و إنما يتعلق بالقبائل، و هكذا فإن ممارسة مهامهما كانت تقودهما إلى نفس المناطق، و لذلك فإذا أراد أحدهما التمرد كان له الثاني بالمرصاد[2].

أدى هذا النظام المطبق من قبل العثمانيين، إلى تقسيم سكان الريف إلى عدة أقسام، فهناك قسم من القبائل التي كانت تتعامل مع العثمانيين و هم قبائل المخزن، و قسم آخر خاضع للإدارة المباشرة للحكام الأتراك و هم الرعية، و قسم شبه مستقل عن السلطات العثمانية و هم الأحلاف، أما القسم الأخير فكانت قبائله مستقلة تماما عن الحكام العثمانيين[3].

أما سكان المدن، فلقد اعتمد العثمانيون في إدارتهم على تعيين قائد على كل مدينة يكون تابعا للباي، و يوضع تحت تصرفه نقباء أو أمناء الحرف، و مقدم الطائفة اليهودية. فلقد كان لكل حرفة أمين مكلف بمراقبة العمال، و إعطاء تراخيص مزاولة الحرفة التي هو أمينها. وهناك أمين الباب و هو وكيل يستلم حقوق الاحتكار و الديوانية، و يدفع عن هذه الوظيفة مبلغا معينا لخزينة الباي. أما قائد الزبل فكان مكلفا بالنظافة، إضافة إلى قائد القصبة المكلف بمهام الشرطة، و هناك البراح المسؤول عن الإعلان، و وكيل بيت المال الذي يدير التركات التي لا وارث لها، و يتولى كذلك مهام الدفن و صيانة المقابر[4].

---

[1] Paul.B, L'évolution de l'Algérie Médiane, Adrien Majonneuve , Paris, 1960, P.32.
[2] Louis.R, Le royaume d'Alger sous le dernier Dey, Revue Africaine, O.P.U, n° 41, 1897 , P139.
[3] ناصر الدين سعدوني، المرجع السابق، ص 49.
[4] صالح عابد، المرجع السابق، ص 297.

أهم مدن بايلك الغرب، في أواخر الفترة العثمانية، مدينة وهران التي أضحت عاصمة لبايلك الغرب بعد تحريرها من الأسبان في سنة 1791 م، و لقد كان بها حوالي 9000 ساكن[1]، و مدينة تلمسان التي كان تعداد سكانها حوالي 10.000 ساكن[2]. و لقد كان يعيش في هذه المدن عدة عناصر اجتماعية مشكلة نسيجها الاجتماعي، و هم الأتراك و الكولوغليين و الحضر و البرانين و اليهود، و كان لكل عنصر من هذه العناصر وضعها الاجتماعي الخاص.

[1] René L., Oran étude de géographie et d'histoire urbain, Librairie Félix Alcan, Paris, 1938,P.36.
[2] Emrit M., L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Larousse, Paris, 1951, PP 87-.92.

1.- سكان الريف:

أ.- قبائل المخزن:

تعتبر قبائل المخزن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، و منها من استقدم من جيهات مختلفة، ليؤلفوا جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة السلطات العثمانية، و بفعل الانتساب و الاستقرار و النشأة على أراضي البايلك، اكتسبت هذه القبائل كيانا مستقلا متمايزا[1]، و لقد كان أهل المخزن في الفترة العثمانية بالجزائر ينقسمون إلى عدة فئات، فهناك قبائل المخزن المستفيدة من إدارة القبائل الواقعة تحت إدارتها المباشرة، و هناك المخازنية، و هم المقاتلين المجهزين عسكريا من قبل السلطات العثمانية، و يستفيدون من أراضي غير خاضعة للضريبة. و هناك قسم آخر لا يحوزون على نفس الامتيازات الممنوحة للصنفين السابقين، بل كانوا يقومون بأمور الفلاحة، فهم لا يختلفون عن قبائل الرعية إلا من حيث أنهم يستفيدون من ألقابهم كأهل مخزن للحصول على الحماية[2].

كانت قبائل المخزن تدعم مركزها الاجتماعي، في أواخر العهد العثماني، بالأعمال الحربية ضد القبائل الضعيفة، بالإضافة إلى حصولها على حق استغلال الأراضي الشاسعة، التي كانت تعرف بالمشاتي التابعة للبايلك مقابل دفع ضريبيتي الزكاة و العشور و تزويد دار الباي بجميع المستلزمات[3].

نظرا للضعف الذي أصاب السلطة العثمانية في أواخر عهدها بالجزائر تمكنت بعض قبائل المخزن من الحصول على حق تملك الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، و هو ما أدى بهذه القبائل إلى ممارسة نوع من أنواع الإقطاع، و يمكن القول أن إقطاع قبائل المخزن في بايلك الغرب، كان جد مؤثر في المنطقة على اعتبار أنها كانت تسيطر على 78% من الأراضي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص 98.

[2] Louis.R,, op-cit, P.126.

[3] Lapène. M., Tableau historique de la province d'Oran (depuis le départ des espagnols en 1792 jusqu'à l'élévation d'Abd-el-kader), Lamort, Metz, 1842, P.46.

الزراعية بالمنطقة[1]، و يعود ذلك إلى المساحات الشاسعة التي منحها لهم الباي محمد الكبير عقب تحرير مدينة وهران سنة 1791، في مختلف جهات البايلك، خاصة بضواحي وهران.

و لذلك نجد بأن هذه القبائل كان لها تأثير واضح على مجتمع بايلك الغرب قبيل الاحتلال الفرنسي[2]، من خلال تأثيرها على توزيع السكان بالأرياف، فسيطرتها على الأراضي الخصبة جعل بقية السكان يلجئون إلى المناطق الجبلية و السهول المقفرة و الواحات النائية، كما أدت إلى ترسيخ التفاوت الاجتماعي بينها و بين القبائل الأخرى، باستفادتها من وضعها كطبقة وسطى في الأرياف تشد المحكوم إلى الحاكم، بطريقة فيها الكثير من العنف، أدى إلى زيادة النزعة القبيلة، و من ناحية أخرى، فإن قبائل المخزن كان لها دور فعال في الحد من حياة البداوة القائمة على الترحال، بانتقالها إلى الاستقرار[3].

عدد قبائل المخزن في بايلك الغرب كان حوالي 46 قبيلة، تنقسم إلى قسمين، فهناك قسم يتمثل في القبائل المخزنية الحربية، البالغ تعدادها حوالي 36 قبيلة، و القبائل المخزنية المشتغلة بالفلاحة البالغ تعدادها 10 قبائل، و ذات الامتيازات الأقل، مقارنة مع القسم الأول[4].

قبائل الصنف الأول، المشكلة لمخزن آغا الدواير، هم دواير البحايتية بوادي صبيح بعين تيموشنت، و قبيلة غمرة ببوتليليس، و أولاد بوعمور ببوحجر[5]، و قبيلة الدرارد بمزغران، و قبيلة هاشم الدروغ "التحاتا" و "الفوقا" بمستغانم، و قبيلة برجية سيرات بفروعها الثلاثة: بني يحي و الصحورية و أهل الحسيان الذين كانوا ينتشرون بسهل سيرات، و قبيلة البرجية الجبالية بفروعها الثلاثة: البرج و تامزاية و بني غدو بمنطقة الغمري، و قبيلة عكرمة الغرابة و الشراقة بمنطقة قربوسة و القراير، و قبيلة الصحاري بالمينا، و قبيلة المحلة بوادي الحمول، و قبيلة دواير فليتة و دواير الدوالي بزمورة، و قبيلة الحشم الشراقة و الذين ينقسمون إلى عدة فروع و هم: حبوشة، أولاد عباس، أهل غريس، المحاميد، أولاد عيسى و قبيلة الحشم الغرابة

---

[1] ناصر الدين سعدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، المرجع السابق، ص 121.

[2] Walsin.E, Notice historique sur le Maghzen d'Oran , Oran, 1849, P.15.

[3] ناصر الدين سعدوني -الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 107.

[4] Louis.R,, Le royaume d'Alger sous le dernier Dey , Revue Africaine, O.P.U, N° 43, 1899, P.122.

[5] Louis.R,, op-cit, N° 41, 1897, P.349.

و هم ينقسمون إلى عدة فروع، هم:المشاشيل، أولاد العباد، أولاد عبد الواحد، أهل وادي الحمام، و حشم الزوا. و كانت قبائل الحشم هذه تنتشر بضواحي معسكر بالإضافة و قبيلة أولاد رياح بالرمشي في ضواحي تلمسان[1].

أما القبائل المخزنية الحربية المشكلة لمخزن آغا الزمالة فهم: قبيلة الزمالة بسهل تليلات، و حميان الملاح شرق وهران، و قبيلة عبيد الشرابا بتليلات و سيدي الشحمي، و قبيلة سحرارة، و عبيد الشراقا، و قبيلة المكاحلية بفروعها الثلاثة، و هم: أولاد سيدي بوزيد، و زفير و عتبة عبيد السدرة، و قبيلة أولاد سلامة بضواحي معسكر[2].

و لقد كان مخزن خليفة الشرق يتكون، هو الآخر، من عدة قبائل حربية، و هم: قبيلة بني فاطم بفروعها الثلاث: أولاد عفيف، أولاد فاطم و أولاد سعيد بمنطقة الحندل، و قبيلة ذوي حسني، و أولاد خلوف بثنية الحد، و قبيلة بني يحي بوادي الروينة، و قبيلة وزعرة وقني، و قبيلة عبيد عين الدفلى، و الفراحلية بحسر الشلف، و قبيلة زمول وادي فودة، و صباحية وادي الشلف، و قبيلة حشم وادي الدردور بعين سلطان[3].

أما الصنف الثاني من قبائل المخزن، و هم قبائل المخزنية المشتغلة في الفلاحة، فهم: قبيلتي أولاد خالف و أولاد الزاير بعين تيموشنت، و قبيلة أولاد صابر بعمي موسى، و قبائل الدواوجية و فراقة و الزهالدية ببوهني بضواحي معسكر، و قبيلتي عتبة الجبالا و بني شقران بمعسكر، و قبائل أولاد سعيد و بني نيغ و الفراقيف و حجاجة و بني مستار بضواحي تلمسان[4].

---

[1] Louis.R, Le royàume d'Alger sous le dernier Dey , Revue Africaine, O.P.U, n° 42, 1898, PP.5-9.
[2] Ibid,P.8.
[3] Ibid, PP.9-10.
[4] Ibid, PP.11-12.

ب- قبائل الرعية:

تتألف قبائل الرعية من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك، و المقيمة بالأراضي التي تسهل فيها مراقبتها من طرف قبائل المخزن، و تعبرها فرق الحاميات العثمانية[1]، و هذه القبائل لم تحظى بأي امتياز لدى السلطات العثمانية، فلقد كانت معرضة باستمرار للاضطهاد و الاستغلال المستمر من قبل رجال البايلك و فرسان المخزن[2].

قسمت قبائل رعية بايلك الغرب إلى عدة مجموعات، منها مجموعة تخضع مباشرة للباي، و هم بني عامر و مجاهر، أما المجموعات الأخرى فكانت تتبع إما لخليفة الباي أو قائد فليتة أو قائد المدينة أو قائد الجبل أو قائدي اليعقوبية الشرقية و الغربية[3].

نظرا لاستقرار هذه القبائل بأماكن قريبة من تمركز قبائل المخزن، كانت هذه القبائل تدفع ضرائب كثيرة كالمعونة و الغرامة و اللزمة و المكوس، بالإضافة إلى العشور و الزكاة[4]. و قد أدى هذا الضغط المفروض عليها إلى تفككها، فلم تعد تعتمد في تجانسها و تلاحمها على الأصل المشترك و الانتساب العراقي، و إنما أصبح انسجامها و تلاحمها يرتكز على الظروف المعاشية و معاملة الحكام لها، فقبيلة كريشتل مثلا تكونت نتيجة تآلف مجموعة من الناس أتو من جهات مختلفة إلى المنطقة المعروفة باسمهم إلى حد الآن بضواحي وهران[5].

تعداد قبائل الرعية في بايلك الغرب كان 56 قبيلة[6]، و لقد كانت هذه القبائل تابعة للأغاليك الثلاثة المشكلة لبايلك الغرب، فقبائل الرعية التابعة للأغاليكي الزمالة و الدواير هم: قبيلة تاحلايت، و قبيلة مجاهر[7]، بفروعها: أولاد ملاف، الشرابا، أولاد حمدان، الحساسنة الشفافرة ، أولاد شتور، أولاد بوكمال، غوفيرات، الدرامين، البراشا، الخدايشية، البيوض، أولاد أحمد الجبابرة. و لقد كانت هاتين القبيلتين تنتشر بعين سيدي الشريف و عين تادلس

---

[1] ناصر الدين سعدوني- الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 107.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 367.

[3] ناصر الدين سعدوني- الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 108.

[4] Paul.B,. op-cit, PP.3-7

[5] ناصر الدين سعدوني- الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 108 .

[6] Louis.R,, op-cit, N° 43, 1899, P.122.

[7] كانت قبيلة من قبائل المخزن، قبل أن يتم إدراجها ضمن قبائل الرعية من قبل السلطات العثمانية، سنة 1808، عقب التمرد الذي قامت به هذه القبيلة ، أنظر: Louis.R., op-cit, N° 42,1898, P.13.

و بوقيرات، و جسر الشلف، و مجموعة قبائل فليتة بفروعها الأربع و هم: المحال، العناترة، فليتة الشرفا، فليتة الحراتسا، التي كانت تنتشر بمنطقة زمورة[1]، و قبيلة زادمة بفروعها الأربع كذلك، و هم: أولاد بوزيري، الشلوف، أولاد سيدي يحي بن حليمة و بني العنصر. و قبيلة الخلافة، و بني ونجال و الحوارين و ذوي أنجاد بفرندة، و مجموعة قبائل أولاد خليف، و هم: أولاد خليف و أولاد خروبي و أولاد بوزيان، بالإضافة إلى قبيلة القناجة. و مجموعة قبائل أولاد الشريف و هم: أولاد الشريف، أولاد الكرود، أولاد منصور، العويسات، أولاد بغدو، أولاد فارس، عكرمة القبلية، أولاد بن عفاف، بني مديان، , أولاد عوف. لقد كانت مضارب هذه القبائل بضواحي تياريت، و كذلك قبيلة بني مينارين، و أولاد خالد، و ذوي ثابت و الكرايسة، و أولاد سيدي خالف بمنطقة سعيدة، يضاف إلى ذلك قبيلة الشرفا القطارنية. و مجموعة قبائل بني عمور و هم: أولاد عبد الله، أولاد علي الفوقا، أولاد علي التحتا، الغوالم أولاد علي المحجة، أولاد سليمان، بوجبة، أولاد الحزاج، أولاد إبراهيم، الحساسنة، حميان ذوي عيسى، الجعافرة الشراقة، الجعافرة بن جعفورة، الجعافرة التواما، أولاد بالغ، بني مطار بمنطقة عين تموشنت. مجموعة قبائل ذوي يحي و هم: أولاد حمو، أولاد عبدو، أولاد عامكسالت، أهل بلغافور، حويدات. و قبيلة أولاد ورياش و بني هديل بمنطقة سبدو و ضواحيها، إضافة إلى مجموع قبائل ترارا و هم: بني ورسوس بمنطقة الرمشي، بني خالد بندرومة، و مجموع قبائل و لهاصة برشقون، و مجموع قبائل الغسل و هم: بني عزان، مديونة الغرابة، و أولاد سيدي بوشهيب، و الفحاوي و العوامر الزناتة، و أولاد علة منطقة الرمشي، و قبائل أولاد سيدي عبد اللي و القلعة، و وطن الجبالة الذي يضم بني إسماعيل و أولاد ميمون و أهل الواد و بني غزلي بضواحي تلمسان[2].

أما قبائل الرعية التابعة لأغاليك خليفة الشرق، فهم: قبيلة الحراوت و قبلة الزوا، و مجموع قبائل بني زقزق ما عدا قبيلة وزغارة التي كانت من قبائل، و هم: بني زقزق التفاشنة، أهل الواد، أولاد مباركة، أولاد عبو، بوراشد. و كانت مضارب هذه القبائل تنتشر بثنية الحد و منطقة براز[3]، إضافة إلى قبيلة بني شعيب، و قبيلة بني بوحطاب بالوارسنيس،

---

[1] Louis.R, op-cit, n° 42, 1898, PP.13-14.
[2] Louis.R,, op-cit, n° 43, 1899, PP .15.-20.
[3] Louis.R., op-cit, P.21.

و قبيلة بني مايضا، ما عدا فرعها أولاد خلوف الذين كانوا من قبائل المخزن، و كانت مضارب هذه القبيلة بثنية الحد، و مجموعة قبائل العطاف، ما عدا فرعين منها كانا تابعين لقبائل المخزن، و هما: عطاف الواد و وزغيرة. أما باقي قبائل العطاف فكانت تنتمي إلى قبائل الرعية و هم أولاد سيدي يحي، أولاد المحلة، أولاد عمور، نجمايا، أولاد بن عبيدة، بمنطقة وادي الفضة بالشلف، إضافة إلى مجموعة قبائل براز و هي: بني محوسن، بني دري، بني بويش، أولاد عيسى، بني بوكري، الحرار، المغزة، أولاد علي، أولاد سيدي يحي، البواكل، بني نجور، بني فراع، قبيلة أولاد فارس. و كانت مضارب هذه القبائل بالشلف، بالإضافة على ذلك قبيلة الخمسي، و قبيلة ، و قبيلة أولاد القصير و قبيلة بني راشد و شوشاوة بضواحي تنس. و مجموع قبائل الصبيح و هم: العمالسة، الخوادة، القناسنة، المشاعية، العروبة، الجحافة، أولاد زيد، أولاد علي، بالمنطقة الممتدة ما بين تنس و الشلف[1]، و قبائل عكرمة الشراقة أولاد خديم و أولاد عباس بالمينل، و مجموعة قبائل بني زروال و هم: أولاد الملاح، أولاد سيدي ابراهيم، مزيلة، تازقايت، مديونة بمنطقة مديونة و ضواحيها، و أخيرا مجموع قبائل مغراوة و هم: زرينة، أولاد رياح، أولاد خلوف، بني زنطيس، الجبالة، بمنطقة النقمارية و ضواحيها[2].

[1] Louis.R., op-cit N° 43, 1899, P.115.
[2] Louis.R., op-cit, N°42, 1898, P.21, PP.113-116.

ج- المجموعات السكانية المتحالفة مع سلطات البايلك:

هي تلك المجموعات السكانية التي كانت تتخذ علاقتها مع السلطات العثمانية صفة الحليف فقط[1]، و كانت محكومة عن طريق شيوخها و زعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة و العرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم أو كفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم. و قد غلب على هذه العائلات، التي تولت حكم مجموعات القبلية المتحالفة في غرب البلاد الطابع الروحي(عائلة المرابطون)[2]. و لقد كانت بعض هذه القبائل ذات نفوذ واسع، كأولاد سيدي الشيخ، و هو ما جعل السلطات العثمانية تتقرب من شيوخها بالهدايا و الاحترام، حتى تضمن بقاء هذه القبائل واسطة بينها و بين سكان الأرياف البعيدين عن سلطة البايلك، كما كانت تقوم بتشجيع الصراعات بين القبائل الأحلاف الكبرى، حتى تضعفها و تصبح غير قادرة على تهديد سلطة البايلك، و هو ما أدى إلى تقوية العصبية لدى هذه القبائل و جعلها تتقاتل فيما بينها، كما كان العثمانيون يسيرون حملات بين الفينة و الأخرى ضد هذه القبائل إذا امتنعت عن دفع ما يترتب عليها من ضرائب[3]، و هو ما أدى بهذه القبائل إلى العيش حياة اجتماعية غير مستقرة، فبحثها عن الأمن كان شغلها الشاغل.

بلغ مجموع قبائل الأحلاف في بايلك الغرب حوالي 29 قبيلة، كان بعضها ينتشر في المناطق التابعة لآغا الدواير و الزمالة، و بعضها بالمناطق التابعة لخليفة الشرق[4]، و تتكون المجموعة الأولى من أولاد سيدي بوعبد الله المغوفل الذين كانوا أصحاب نفوذ في سهل الشلف و مستغانم، و في جنوب الظهرة، و مجموعة قبائل بني مسلم التابعين لزاوية الشادلية، و هم: أولاد بورياح، أولاد يعيش، الشكالة بمنطقة عمي موسى، و أتباع زاوية سيدي دحو بمعسكر، و أتباع زاوية أولاد سيدي عامر بن الدبة بوادي الحداد. إضافة إلى مجموعة قبائل الحرار، و هم: أولاد سيدي خالد، أولاد زيان الخدارنا، أولاد بوعفيف، الحسينات، أولاد الزوي، أولاد عزيز، الحرار المرابطين، بضواحي تيارت. و أتباع أولاد ميمون بجبل عمور و هم: أولاد

---

[1] Louis.R., op-cit, N°42, 1898, PP.121-125.

[2] ناصر سعدوني- الشيخ المهدي ابو عبدلي، المرجع السابق، ص 108.

[3] نفسه، ص 109.

[4] Louis.R., op-cit, n° 43, 1899, P.122

علي بن عمور، أولاد سيدي أحمد بن سعيد، أولاد يعقوب الغرابة، إضافة إلى مرابطي أولاد سيدي الناصر بضواحي آفلو[1].

بالإضافة إلى أولاد سيدي علي الشيخ[2]، الذين كان مركزهم بالبيوض سيدي الشيخ حيث أقاموا زاويتين، تخضعان لفرعين منهم. يضم الفرع الأول البيوض سيدي الشيخ و أهل ستيتن و أولاد سيدي الشيخ الشراقة و أولاد الحاج بوحفص و أولاد سيدي الحاج بن عامر و مشرية الكسل و أولاد سيدي التيفور و العسول أولاد عيسى أولاد سيدي أحمد المجدوب و العرباوات. أما الفرع الثاني فيضم أولاد سيدي الشيخ الغرابة و أهل قصر العسلة بمنطقة عين الصفراء. و هناك أيضا مجموعة من قبائل حميان الشراقة و هم: أولاد زياد، الدرارقا، عكرمة الشراقة، أولاد سرور، أولاد عبد الكريم. إضافة مجموعة قبائل الأغواط الكسل و هم: مومن، الرزقات، أهل ستيتن، أولاد عيسى القراريج، برزينة، و كانت مضارب هاتان المجموعتان تنتشر بالأغواط[3]. و كذلك قبيلة أولاد سيدي مجاهر بلالا مغنية، و قبيلتي بني مساهل و بني منير من مجموعة قبائل طرارا بندرومة، و كذا وطن ندرومة المشكل من السواحلية، مسيردة و العشايش الجبالا ، بالإضافة إلى أتباع زاوية زمارة، و أولاد عبد الله بن موسى بن سيدي تالا بلالا مغنية كذلك. و زاوية بني سنوس، و بني مناصر بسبدو، , أولاد بنهار بمنطقة العريشة[4].

المجموعة الثانية من الأحلاف كانت تنتشر في المناطق التابعة لخليفة الشرق و هم: مجموعة قبائل النهار الكسل المشكلة من الزياتين و أولاد سيدي عياد و بني حيان. بالإضافة إلى بني لينت و مجموعة قبائل بليل، المشكلة من بني محارز و أولاد سيدي سليمان و السوايح و أولاد مريم بمنطقة ثنية الحد و أولاد بسام بفروعها من أولاد بن دحمان و أولاد علي بن الغرول، و قبيلة أولاد عمار بمنطقة الونشريس بالإضافة إلى مشيخة الجندل و هم: أهل الجندل، بوحلوان، بني أحمد بمنطقة حمام ريغة، و مرابطي بني فراح و بني غومريان بمنطقة

---

[1] Louis.R., op-cit, n° 42, 1898, P.117.

[2] لقد كان لأولاد سيدي الشيخ نفوذ على معظم القبائل الصحراوية في الجنوب ورقلة و متليلي و جبل عمور و الشط الشرقي و الشط الغربي، واد فندي، و بلاد فقيق و جبل القرور و التوات، و قورارة و تيديكلت، حيث كان سكان هذه المنطقة يدفعون ضرائب لأولاد سيدي الشيخ، تعرف بالغفارة، أنظر:. Louis.R., op-cit, N° 42, 1898, P. 119

[3] Louis.R., op-cit, n° 43, 1899, P.119

[4] Louis.R., op-cit, N° 42, 1898, PP. 116-122.

براز، و مرابطي محاجة و هم: أولاد سيدي حنين، أولاد سيدي بوعلي و أولاد سيدي علي الجيلالي بمنطقة الشلف[1].

د.- المجموعات السكانية المستقلة عن سلطة البايلك:

بقيت هذه المجموعات السكانية ممتنعة عن السلطات العثمانية، مستقلة عنها في مناطق نائية تصعب المعيشة فيها، كجبال الونشريس و طرارة و الهضاب الوهرانية، و مناطق الأطلس الصحراوي، و تخوم الصحراء، و لقد كان على رأس هذه المجموعات شيوخ يستمدون سلطتهم من تنفذ عائلاتهم[2]. و نظرا لعدم اعتراف هذه المجموعات بسلطة البايلك، فلقد عانت من عدة إجراءات اتخذتها سلطات البايلك ضدها لإرغامها على الخضوع، و هو ما جعل الأوضاع الاجتماعية لهؤلاء السكان جد صعبة، فبالإضافة إلى تمركزهم في مناطق تصعب فيها المعيشة، كانت سلطات البايلك تنصب الحاميات و قبائل المخزن في الأماكن التي تتحكم في طرق موصلات الأقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات، كما كانت تضيق الخناق عليها بمراقبة الأسواق التي تترد عليها[3]. و عندما كانت هذه الإجراءات لا تجدي نفعا، كان الحكام العثمانيون يسيرون حملات عسكرية ضدها هو ما أدى بهذه الأخيرة، في أغلب الأحيان إلى الإذعان. أما إذا تعذر إخضاع القبائل الثائرة منها، فإن الحكام العثمانيين كانوا يلجؤون إلى تثبيتها في مناطق معينة و تنزع الأراضي الخصبة منها، مثلما حدث لقبيلتي الأمحال و سويد بجبهة الشلف و وهران على التوالي [4].

يبلغ تعداد المجموعات السكانية المستقلة عن السلطات العثمانية بلغ عددها حوالي 26 مجموعة[5]، و هم: بني وراغ بفرعيها: بني وراغ إيران و بني وراغ أولاد أحمد، وإضافة إلى مجموعة مكناسة و هم:عين زياتين، قرناشين، القصيبة، البسانيس. و مجموعات مطماطة و بني تغرين و الكرايش و حلوية و معاسم بمنطقة عمي موسى، و أولاد يعقوب الزرارا بأفلو،

---

[1] Louis.R,, op-cit, N° 43, 1899, PP.122-124.
[2] Louis.R., op-cit; N° 41, 1897, P. 127.
[3] Paul.B, op-cit,P.36.
[4] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص110.
[5] Louis.R., op-cit, N° 43, 1899, P. 122.

و الحساسنة بمنطقة سعيدة، و الأ اد بالعريشة في ضواحي تلمسان، و مجموعة حميان الشرابا بعرعيها: حميان الشفة و حميان الجمبة بالمشرية و عين الصفراء. و مجموعة عمور و هم: أولاد بوبكر، أولاد سليم، السوالا في المنطقة الممتدة ما بين فيقيق و عسلة على الحدود المغربية الجزائرية الجنوبية. و كذلك أشراف أولاد مولاي عبد المالك، و زاوية عين ماضي، التي كانت تسيطر على حوالي خمسة قصور و هي: عين ماضي، تاجموت، الشلالة الظهرانية، الشلالة القبلية، و بوسمغون بالأغواط. كما كان لزاوية عين ماضي نفوذ على سكان مناطق تامنطيط و تيماسين، و هناك أيضا بني سناسن، و فرع الخمس من بني سنوس، و مجموعة بني بوسعيد، و هم: أولاد بلقاسم، بني خلفين، بني عزيز، أولاد موسى بن يحي. و كانت هذه المجموعات تنتشر بمنطقة لالا مغينة في ضواحي تلمسان. و مجموعة مقرارة الظهرة و هم: عشعاشة، زريفة، أولاد يونس، و أولاد عبد الله بجبال الظهرة. بالإضافة إلى بني منة و هم: بني مدون، بني تامو، تالاسا، الشبايدية، أولاد بوفريد، بني مرزوق و بني ماما. و مجموعة بني هيدجا، و هم: زوقارا، عمراوة، بني مدون بوعمود، سينفيتا و تارغنا[1]، مجموعة بني درجين، و انتشرت مضارب هذه المجموعات بمنطقة تنس و ضواحيها، أما مجموعة عريب و زكار و مجموعة مطماطة المشكلة من: مطماطة و حراوات الشرقية و السيوف فكانت مضاربهم بثنية الحد بضواحي الشلف، أما أهل شرين و أولاد هلالالمكونين من: بني بودواون و بني هندل، و بني بوكانوس، و أولاد بوسليمان و سنجاس، و تالملاحت و بني وزان و أولاد غاليا و البتاعية، فلقد كانوا متمركزين بالمنطقة الممتدة ما بين بوغار و الونشريس[2].

---

[1] Julien.ch.a, op-cit,P.5.
[2] Louis.R., op-cit, N° 42, 1898, PP.124-129.

2.- سكان المدن:

أ.- الأتراك:

تتشكل هذه المجموعات السكانية في أغلبها من الجنود الانكشاريين الذين كانوا موزعين في حاميات عسكرية على أهم مدن بايلك الغرب، كوهران التي كان بها حوالي 1300 عنصر تركي، و تلمسان، التي لم يتجاوز تعدادهم بها المئات[1]. و لقد كان تعداد العناصر التركية في الجزائر عامة، في أواخر عهدهم بالجزائر، حوالي 10 آلاف فرد فقط[2]، و تعود قلة الأتراك في الجزائر، بالرغم من الفترة الطويلة التي قضوها فيها، إلى حالة العزوبية التي كانوا يعيشونها، و التجائهم إلى استقدام مجموعات تركية بين الحين و الآخر من الأناضول[3].

كما يرجع ذلك أيضا إلى حالة العزلة التي فرضتها هذه الفئة على نفسها، فحتى أبناؤهم الكراغلة لم يعترفوا بهم، و ذلك للحفاظ على امتيازاتهم، إضافة إلى تمسكهم بعاداتهم و لغتهم و نمط حياتهم، و لذلك لم يتجانس الأتراك مع باقي سكان الجزائر، و هو ما أدى إلى تردي العلاقة بين الطرفين، التي كانت تتميز بالعدائية و النفور في أغلب الأحيان فلقد كان الأتراك هم القادة و الإداريون و الانكشارية[4]، و لم يتركوا الفرصة لباقي السكان تسلم مقاليد الحكم في البلاد، و بالإضافة لممارستهم السلطة، كانوا يشتغلون بالتجارة، و نظرا لقلة عددهم لم يؤثروا في البنية الاجتماعية لسكان المدن، فتأثيرهم لم يتعدى الأنظمة الإدارية، و لم يتجاوز الألقاب و الرتب العسكرية، فوجودهم في الجزائر كان عسكريا و إداريا فقط[5].

---

[1] Louis.R., op-cit, N° 41, 1897, P. 349

[2] Emrit.M, op-cit; P.87.

[3] ناصر سعدوني- المهدي/بو عبدلي، المرجع السابق، ص 93.

[4] Venture P. Alger au XVIIIème siècle , Edit Bouslama, Tunis, S.D, P.09.

[5] ناصر سعدوني- المهدي/بو عبدلي، المرجع السابق، ص 94.

ب.- الكراغلة:

تكونت هذه الجماعة نتيجة تزاوج أفراد الجيش الانكشاري بنساء البلد، و ظهرت لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات العثمانية، كتلمسان، معسكر، مستغانم و مازونة[1]. ففي تلمسان كان تعدادهم حوالي 4.000 فرد، و كانوا يؤلفون في هذه المدينة شبه حكومة خاصة بهم، و يتقاسمون سلطة المدينة مع الحضر، و لهم ديوان خاص بهم و صلاحيات معترف بها، حيث كان يسمح لهم باستخلاص الضرائب من الجهات الجبلية الصعبة لبني سنوس و بني رافاس و طرارة[2].

على عكس الأتراك فإن الكراغلة كان تعدادهم في تزايد مستمر، فلقد كان تعدادهم، في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، حوالي 20.000 فرد[3]، كما كان تواجدهم في خارج المدن الرئيسية أيضا، و نظرا لخصوصيتهم العرقية، نجدهم قد احتلوا المركز الثاني في السلم الاجتماعي، فكانوا طبقة ميسورة الحال، تمارس التجارة و تشتغل بالمهن و تستثمر في الملكيات الزراعية بالفحوص، إلا أنهم لم يشاركوا بصفة فعالة في حكم البلاد، و ذلك لرغبة الأتراك في الحفاظ على العزلة التي امتازوا بها للحفاظ على امتيازاتهم[4]. و هو ما أدى إلى تردي العلاقة بين الطرفين بعد الاضطهاد الذي تعرض له الكراغلة من طرف الأتراك، الذين لم يستسيغوا تطلع الكراغلة لمناصب مهمة في تسيير البلاد[5]. إلا أن هذه العلاقة المتردية سرعان ما شهدت بعض التحسن مع تولي بعض الكراغلة لمناصب مهمة، كوصول مصطفى العمر إلى منصب باي الغرب في الفترة الممتدة ما بين 1736 و 1748م. و بعد ذلك، اهتمت هذه المجموعة بتنمية ثرواتها و استغلال أملاكهم و تنشيط تجارتهم، فحصولهم على ترضيات من الأتراك جعلهم لا يتطلعون إلى المناصب السياسية[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 95.

[2] Emrit.M, op-cit, P.31, P.87.

[3] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 95.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص 43.

[5] جون بول وولف، تر أبو قاسم سعد الله، ش.و.ك، الجزائر، 1986، ص446.

[6] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 96.

نظرا لهذا التقارب الذي كان بين الأتراك و الكراغلة، كانت علاقة هؤلاء الآخرين سيئة مع باقي السكان الجزائريين، الذين كانوا ينظرون إلى الكروغلي نظرة لا تختلف عن نظرتهم للأتراك[1]. و خير دليل على ذلك تلك الإضطرابات التي كانت بين الطرفين في مدينة تلمسان سنة 1805 م، حيث أن الاضطرابات التي وقعت بين الطرفين لم تنتهي إلا بتدخل الباي محمد بن محمد المقلش (1805–1809)[2]، و ستظهر هذه العداوة بين الطرفين بشكل واضح خلال مسار المقاومة الوطنية التي امتدت ما بين 1830 و 1847.

جـ.- الحضر:

هم تلك المجموعة السكانية التي كانت تقطن المدن بصفة دائمة، فمنهم البلديون و هم السكان القاطنين بالمدن منذ الفترة الإسلامية، و منهم الأندلسيون الذين طردوا من الأندلس منذ سنة 1601م. و لقد كان للحضر وضع اجتماعي متميز، حيث كانوا يشتغلون بالمهن التجارية و الحرفية، كما كانوا يتولون السلك القضائي و التعليمي[3]، و بالرغم من جمعهم لثروات هائلة، لم يوجدوا لأنفسهم إطار سياسي يمكنهم من المساهمة في السلطة[4]. و بذلك شكل هؤلاء الطبقة الثالثة في السلم الاجتماعي للجزائر العثمانية.

انتشهر هؤلاء في أهم مدن الغرب، كمعسكر و مازونة و مستغانم و وهران و تلمسان التي كان بها حوالي 7.000 فرد من الحضر[5]. و لقد كانت علاقة الحضر بالأتراك تتسم بالتفاوت، فالعلماء و الفقهاء منهم الذين كانوا يساعدون السلطات العثمانية في تسيير البلاد، كانوا يحضون باحترام الأتراك و باقي السكان، إلا أن أصحاب الأملاك منهم كانت علاقتهم بالأتراك و الكولوغليين تتسم بالنفور و العدائية، نظرا للمصادرات و التضييق الممارس من طرف الأتراك و الكروغليين ضدهم، كما أن علاقتهم بباقي السكان لم تكن أحسن حالا،

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق ، ص 358.

[2] مسلم بن عبد القادر، "أنيس الغريب و المسافر"، تحقيق رابح بونار، ش.و.ت.ن، الجزائر، 1974، ص 28.

[3] أبو قاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال"، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، 1980، ص 61.

[4] Genty.B, De l'établissement des français dans la régence d'Alger, Firmin Didot ,T1, Paris, 1839, P.100.

[5] Emrit.M., op-cit, P87.

فوضعهم الاجتماعي جعلهم يترفعون عن باقي السكان الذين كانوا يعيشون في فقر ممتقع، بينما كان الحضر من أصحاب الثروات[1].

د.- البرانية:

تتشكل هذه المجموعة من عدة عناصر غادروا مواطنهم للعمل في المدن الكبرى، و من العبيد السود الذين استقدموا من السودان عن طريق الواحات الصحراوية، و لقد كانت عناصر الأرياف في المدن معروفة باسم القبيلة أو الجهة التي قدموا منها. و لقد كانوا يشتغلون في نشاطات اقتصادية متواضعة[2]، و كان على رأس كل مجموعة منهم أمين يختاره الباي للإشراف عليهم، يكون من المجموعة نفسها. فهناك أمين بني ميزاب، و أمين البساكرة، و قائد الوصفان الذي كان يعين على العبيد الذين كان معظمهم يشتغلون بالمنازل و المخابز و البناء[3]. و مما تجدر الإشارة إليه، أن تعداد أفراد البرانية، كان يتراوح بين القلة و الكثرة حسب توفر الفرص السامحة للعمل في المدن التي يقصدونها، و في أواخر العهد العثماني بالجزائر، كان تعدادهم بالمدن يتقلص، حيث كانوا حوالي 10.000 فرد فقط في الجزائر العاصمة، أما مدينة تلمسان فكانت تضم حوالي 3.000 فقط[4].

تميز البرانية، بأوضاعهم الاجتماعية المزرية، فأغلب أفرادها كانوا يعيشون من دخل مهنهم المتواضعة و الشاقة و قليلة المردود، و لهذا كانوا معرضون لمختلف الأمراض و الأوبئة التي كانت تفتك بهم أولا، ثم تنتقل إلى باقي السكان، و نظرا لهذه الوضعية الاجتماعية الصعبة، التي كان يعيشها أفراد هذه المجموعة، يمكن اعتبارها جماعة مؤقتة الإقامة في المدن ذات صبغة عرقية، و ارتبط تواجدها في المدن بأوضاعها الاقتصادية، و لذلك لم يكن لها أي تأثير على سياسة البلاد[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني– المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 99.
[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 360.
[3] ناصر الدين سعيدوني– المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 100
[4] Emrit.M., op-cit, P.87.
[5] ناصر الدين سعيدوني– المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 102.

تعود هذه المجموعة في أصولها إلى اليهود المحليين، الذين سكنوا الجزائر منذ عهود قديمة، و اليهود الذين هاجروا إلى الجزائر من أوروبا. فمنهم من جاء من إيطاليا في 1342م، و منهم من جاء من هولندا في 1350م، و من فرنسا في سنة 1403م، و من إنجلترا في سنة 1422م، بالإضافة إلى يهود الأندلس الذين طردوا من إسبانيا إثر المرسوم الذي أصدره فرديناند دي آراڤون و إيزابيل دي كاستيل في سنة 1492م، و الذي خيرهم بين اعتناق المسيحية أو الهجرة، و في أواخر العهد العثماني شهدت الجزائر تواجدا ليهود ليفورن كذلك[1].

استقر اليهود في مدن بايلك الغرب، كمعسكر التي كان بها حوالي 450 يهودي، و تلمسان التي كان بها حوالي 2.000 يهودي[2]، و وهران التي كان بها حوالي 2.800 فرد يهودي. و لقد كانت إقامتهم في وهران قد شهدت استقرارا منذ تحريرها من الأسبان سنة 1792م على يد محمد الكبير، الذي منح فيها لليهود عدة امتيازات كحصولهم على قطع أرض بدون مقابل لإقامة مقابرهم. و نظرا لسيطرتهم على التعاملات التجارية، بالمدينة، فقد جمعوا ثروات طائلة[3]. ما جعل بعض العائلات اليهودية، من خارج المدينة، تهاجر إلى وهران، كعائلة كوهين سلامون من مدينة الجزائر، و عائلة كابيزا من المغرب، و عائلة ڤابيسون من جبل طارق[4].و كانت علاقة اليهود جيدة مع الحكام العثمانيين، الذين كانوا يثقون بهم، كما كان أغنياء الحضر يفضلون التعامل مع اليهود على باقي السكان، نظرا لتشابههم في طريقة العيش و أسلوبهم في الحياة. فكلاهما أصله أندلسي، غير أن علاقتهم مع باقي السكان كانت تتميز بالحذر، فاليهود كان اتصالهم بباقي السكان مبني على مصالحهم الخاصة للحصول على الثروة و النفوذ، و لذلك كانوا معزولين عن بقية السكان الجزائريين. و لقد كان لليهود في كل مدينة، مقدم يدفع ضريبة الجزية، نيابة عن باقي أفراد جماعته، لشيخ البلد أو الباي[5].

---

[1] Julien. Ch.a., op-cit, P.13.

[2] Emrit.M., op-cit, P.87.

[3] من أغنى يهود وهران، نذكر مردوخي دارمون، الذي جمع ثروة طائلة، تمكن بها من بناء معبد لليهود بوهران سنة 1792م، و ذلك لأنه كان من المقربين للباي الذي كان يكلفه بأمور المالية: أنظر .René.L, op-cit, P.92

[4] René.L, op-cit, P.93.

[5] ناصر الدين سعيدوني– المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 103.

II.- الأوضاع الاقتصادية:

يتميز النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة العثمانية، بالضعف، و ذلك بسبب عدم تنويع و تحديث النشاطات الاقتصادية المختلفة، كالفلاحة و الصناعة و التجارة، من قبل العثمانيين الذين كانوا يعتمدون على مداخيل النشاط البحري، الذي كان يمون الخزينة بأموال ضخمة. و هو ما دفع العثمانيون على التخلي عن تطوير باقي النشاطات الاقتصادية[1].

الأسطول الجزائري في بداية القرن التاسع عشر، أصبح غير قادر على الوقوف في وجه الأساطيل الأوروبية المتفورقة عليه في التسليح و التدريب، فأصبحت بذلك غنائم البحرية في تناقص مستمر، ففي سنة 1801م، كانت حصيلة نشاط الأسطول الجزائري ثلاثة غنائم فقط، لتصل في 1803 م إلى غنيمة واحدة فقط، وزاد من سوء وضعية الأسطول الجزائري تعرضه لنكسات متوالية كحملة اللورد إكسموث في سنة 1816، و معركة نافرين في 1827، ثم الحصار البحري الفرنسي للسواحل الجزائرية في سنة 1827م[2]. و لقد أدى الشلل الذي أصاب مداخيل الخزينة من النشاط البحري إلى اعتماد السلطات العثمانية على النشاطات الاقتصادية المحلية لتعويض تلك الخسائر. و لذلك سعت تلك السلطات إلى تقوية طرق استخلاص الضرائب و المحافظة على الأمن لضمان مداخيل مالية لملأ جيوب أقلية استأثرت بالسلطة و النفوذ[3].

كما لم تهتم بتنمية و تطوير النشاطات الاقتصادية، و لذلك بقي النشاط الفلاحي التقليدي عصب الحركة الاقتصادية في أواخر الفترة العثمانية، و الذي كان ممارسا من قبل أغلبية الجزائريين[4].

المدن التي تعتبر من أسس التطور الصناعي و الاقتصادي بشكل عام كان دورها الاقتصادي في تراجع مستمر، و على الرغم من بقاء موانئ بايلك الغرب على صلة بإسبانيا

---

[1] Julien. Ch.a., op-cit, P.16.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في العهد العثماني (1800-1830)، المرجع السابق، ص 69.

[3] جون بول وولف، المرجع السابق، ص 447.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في العهد العثماني (1800-1830)، المرجع السابق، ص 70.

بالرغم من الحصار الفرنسي، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تطوير المدن الساحلية الغربية كوهران و مستغانم، ذلك أن سيطرة اليهود على المبادلات التجارية كان يعتمد على تصدير الفائض من الإنتاج و استراد البضائع الترفيهية، دون الاهتمام بتطوير وسائل الإنتاج أو إدخال التصنيع إلى المنطقة، فالسلطات العثمانية كانت تشجع التجار اليهود و كان اهتمامها منصب على ما يؤدونه للخزينة من أموال[1].

1.- الفلاحة:

امتاز النشاط الفلاحي خلال الفترة العثمانية في الجزائر بالضعف الكبير في المستوى التقني لوسائل الإنتاج فالفلاحين كانوا يستعملون في الفلاحة، أدوات بسيطة كمحراث إفريقيا الرومانية الذي لم يخضع لأي تعديل و المنجل الذي يعود لنفس العهد، و قنوات الري التي تعود إلى القرن الحادي عشر، أما الماشية فكانت تربى في الطبيعة بطريقة تقليدية[2]. أما ملكية الأراضي الفلاحية فلقد كانت متنوعة، فهناك الملكيات الخاصة لبعض أغنياء المدن من الحضر و بعض الأتراك و الكراغلة، كملكية بايات الغرب بمسرغين و الدار البيضاء بضواحي وهران. و لقد كان يدفع عن هذه الأراضي ضريبتا العشور و الزكاة فقط، و كانت مساحاتها قليلة و تتمركز خصوصا في ضواحي المدن الرئيسية[3].

و هناك ملكية البايلك، و هي الأراضي التابعة لسلطة البايلك مباشرة تم الحصول عليها بالمصادرة أو الشراء أو وضع اليد. و كانت هذه النوعية من الملكية، ببايلك الغرب، تضم حوالي 11.250 هكتار تقيم عليها قبائل المخزن من الزمول و الدواير، التي تستغلها لصالح البايلك مقابل دفعها لضريبة الكراء، أو ما يعرف بالحكور التي تقدر قيمتها بحوالي 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير، أو ما يقدر بحوالي 50 % من الإنتاج[4]، و لقد كانت أراضي

---

[1] Lucette.V., Le Maghreb avant la prise d'Alger , Flammarion, Paris, 1969, P.34.
[2] Ibid, P.44.

[3] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.
[4] نفسه، ص 52.

هذا النوع من الملكية منتشرة في سهول بايلك الغرب، كسهول وهران و تلمسان و غريس و سيرات و الشلف[1].

أما الأراضي المشاعة التي تعود ملكيتها إلى سكان القبيلة أو الدوار، فهي تعرف ببايلك الغرب بأراضي السبيقة، و كان يقوم بخدمتها أفراد القبيلة الذين يحدد لهم الشيخ الفصيلة، و كانت هذه الأراضي تنتشر في المناطق المحاذية للأراضي التي تشغلها قبائل المخزن[2].

كما كانت هناك أراضي الوقف التي تصرف مواردها في الأعمال الخيرية ذات الصبغة الدينية، و كانت معظم هذه الأراضي موقوفة على المذهب الحنفي الذي يسمح لمن يوقف أرضه باستغلالها و الاستفادة منها له و لخلفه. كما أنها لم تكن تخضع لأي ضريبة و لا تتعرض للمصادرة. و كانت تتركز هذه الأراضي بالقرب من مراكز المدن الكبرى، كتلمسان و وهران و معسكر[3]، أما الأراضي البور فإن ملكيتها كانت ترجع لمن يحييها، كما أن معظم سكان الريف كانوا يمارسون تربية الماشية[4].

بالرغم من تدني تقنيات الإنتاج، إلا أن خصوبة الأراضي كانت ذات مردودية عالية. و بما أن الحبوب كانت المادة أساسية للإستهلاك المحلي و التصدير إلى الخارج، فإنها تزرع بكثرة في بايلك الغرب، حيث كانت المساحة المخصصة لها حوالي 3500 جابدة[5]، تنتشر في عدة جهات من البايلك، كسهل غريس و قلعة بني راشد و مستغانم و تلمسان[6]. كما كانت الأشجار المثمرة، كالتين و الزيتون و البرتقال و العنب، منتشرة في الحقول المحيطة بالمدن، كوهران و تلمسان و معسكر، و مستغانم التي كانت تنتشر فيها الأشجار المثمرة على مساحة 800 هكتار، تتغذى من المياه المتوفرة بكثرة في المنطقة[7].

---

[1] أندري برينان- أندري نوشي- إين لاكوست، الجزائر بين الماضي و الحاضر، تر اسطنبولي رابح و منصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، ص 188.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 53

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، المرجع السابق، ص 115.

[4] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 53

[5] الجابدة الواحدة تساوي من 8 إلى 10 هكتارات، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 58.

[6] Venture.P, op-cit, P.54.

[7] أندري برينان و آخرون، المرجع السابق، ص 187.

أما البقول و الخضر، فإن زراعتها كانت منتشرة هي الأخرى بضواحي المدن و كانت توجه إلى الاستهلاك المحلي، فالطماطم، مثلا، كانت تباع المائة حبة منها بما مقدراه فرنك واحد فقط، أما المزروعات ذات الطابع التجاري، كالقطن و الكتان، فكانت تشتهر بها سهول بايلك الغرب، كشلف و معسكر و مستغانم، فالقطن كان ينتج منه، في أواخر القرن الثامن عشر، ستة آلاف صاغ من سهول مينا و الشلف و مستغانم، كما اشتهرت الجهات الغربية من بايلك الغرب، في المنطقة الممتدة ما بين رأس فالكون و الحدود المغربية، بإنتاج العسل و الشموع، التي كانت تكفي احتياجات سكان المنطقة و يتم بيع الفائض منه إلى وكالات البايلك[1].

الثروة الحيوانية كانت متوفرة بكثرة بالمنطقة، حيث كانت منطقة سيدي بلعباس مشتهرة بتربية الأغنام، بينما كانت أحصنة الجنوب الوهراني ذات شهرة في كامل الإيالة الجزائرية، لأصالتها و قوتها، فكان حصان هذه المنطقة لا يباع بأقل من 372 فرنك. و لقد كانت تلك الحيوانات توفر كميات هائلة من الوبر و الصوف ، التي كانت تستخدم محليا و تباع بعضها إلى التجار الذين يصدورنه إلى الخارج[2].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 59.

[2] Julien.Ch.a, op-cit, P.10.

2.- الصناعة:

الصناعة في أواخر العهد العثماني بالجزائر كانت تقليدية بعيدة عما وصلت إليه الصناعة في أوروبا[1]، و لقد كانت هذه الصناعة التقليدية تتمركز أساسا في المدن الرئيسية، فمدينة معسكر اشتهرت بصناعة البرانيس و الأقمشة الكتيمة، التي كانت تستعمل في كافة الإيالة و كانت في بعض الأحيان تصدر إلى مصر و تركيا، و كان البرنس الجيد منها يباع مائة فرنك[2]. كما اشتهرت تلمسان بصناعة الأغطية الصوفية و الأحزمة الحمراء، كما كان فخار ندرومة معروفا بجودته، أما مازونة فكانت تنتج الأدوات الجلدية و بعض الأقمشة، كما اشتهر يهود تلمسان بصنع الجواهر الثمينة و الأحجار الكريمة[3].

كان للحرفيين في المدن شوارع خاصة عرفت بنوع الأعمال التي كانوا يمارسونها، فهناك مثلا شارع النحاسين و الحدادين، و النساجين، كما كان بالمدن بعض الطواحين و المخابز، و كانت هذه الصناعات التقليدية موجهة خصوصا لتلبية حاجيات سكان المدن الأساسية، و كماليات الفئات الغنية، أما الصناعة التحويلية فلم تتعدى، في بايلك الغرب، استخراج ملح سباخ وهران و معالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة بالقرب من المدن[4].

الصناعة في أواخر العهد العثماني بالجزائر عامة و بالغرب الجزائري بشكل خاص، كانت تعاني من عدة عراقيل جعلتها لا تتطور، فالحكام لم يشجعوا النشاطات الصناعية، حيث كان نقباء الحرفيين بالمدن يقومون بتحديد نوعية و كمية المنتوج، و هو ما أدى إلى ركود هذه الصناعة، كما أن الضرائب، التي كانت مفروضة على النشاط الصناعي التقليدي حدت من انتشاره و أدت إلى انقراض بعضه. كما كان لتشجيع البايات لاستيراد المواد المصنعة من الخارج دور في انخفاض مردود الصناع و الحرفيين، الذين كانوا مجبرين على رفع أسعار سلعهم لتغطية نفقاتهم، و هو ما أدى إلى غلاء المصنوعات المحلية أمام المصنوعات الأجنبية[5]. فتلمسان مثلا أضحت في أواخر العهد العثماني مستودعا للمنتوجات المصنعة القادمة من جبل

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 337.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 97.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، المرجع السابق ، ص 36.

[4] نفسه، ص 37.

[5] ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 64.

طارق و فاس، من أسلحة و أقمشة و أحذية، و هو ما أدى إلى رواج المنتوجات المستوردة على حساب المنتوجات المصنعة محليا[1]، و لقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى عدم قيام صناعة حقيقية كما كان الحال مع أوروبا في نفس الفترة.

3.- التجارة:

يمكن تقسيم المبادلات التجارية، التي كانت في الجزائر خلال الفترة العثمانية، إلى صنفين، داخلي و خارجي، فالمبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن و الأرياف، و لقد كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا و بعضها كان سنويا[2]، و تعرف الأسواق عادة باسم اليوم الذي تقام فيه مضاف إلى اسم القبيلة أو المنطقة الجغرافية، التي كان يعقد فيها. و لقد كانت الأسواق مهمة جدا بالنسبة للسلطات العثمانية، حيث كانت تشجع إقامتها في المناطق الخاضعة لقبائل المخزن، و ذلك للإستفادة من مواردها المالية، و كذا مراقبة القبائل الغير خاضعة لها، حيث كانت تستخدم الأسواق لمحاصرة القبائل الخارجة عنها اقتصاديا بمنعها من دخول السوق، و منع القبائل الأخرى من عقد تبادلات تجارية معها[3]، و من ذلك نذكر سوق العربة في الشلف الذي كانت السلطات العثمانية تشدد الرقابة عليه لمحاصرة قبائل الوارسنيس الخارجة عنها، إضافة إلى ذلك فإن أسواق المناطق الداخلية التلية كانت ذات أهمية كبيرة في تبادل منتوجات المناطق الشمالية بمنتوجات المناطق الصحراوية و العكس صحيح، كسوق اللوحة الموسمي الذي كان يعقد بمنطقة تيارت، كما ساعدت الأسواق التي كانت تعقد في الأرياف و المدن على تبادل منتوجات المناطق الشمالية بمنتوجات سكان المدن و سكّان الأرياف[4].

نظرا للاحتكار الذي كان يمارسه البايلك في تجارة المواد الأولية، من حبوب و زيت و شمع و صوف و جلد و مواشي، جعل الفلاح لا يبيع منتوجاته بأسعار ملائمة، حيث أن

---

[1] أندري بريتان و آخرون، المرجع السابق، ص 195.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص38.
[3] Paul.B, op-cit, P.31.
[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ، ص 39.

رجال البايلك كانوا يشترون تلك المواد بأسعار معينة من الفلاحين ليعيدوا بيعها للوكالات التجارية بفائدة تصل إلى 60% من ثمن المحصول الذي يشترى به، فقنطار الصوف كان يشترى من قبل البايلك بحوالي 15 جنيها و يعيد بيعه للأجانب ب 24 جنيها، الذين يصدروه بدورهم إلى أسواق مرسيليا بسعر يصل إلى 38 جنيها[1]. و هو ما أدى إلى انخفاض الأسعار في الأسواق فسعر الكبش الواحد بوهران كان يباع بثلاثة أرباع بوجو أي ما يعادل 1.45 فرنك، أما الحبوب فكان سعر الصاع منها حوالي ثلاثة بوجو أي 5.40 فرنك، كما كان سعر البقرة التي تزن مائة كيلوغرام لا يزيد عن 14.40 فرنك[2].

المبادلات التجارية الداخلية في العهد العثماني كانت تعاني من نقص الطرق التجارية التي لم تهتم السلطات العثمانية بتوسيعها و تحديثها، و لكن بالرغم من ذلك كان بايلك الغرب يضم طرقا طبيعية، كانت تسمح بمرور القوافل التجارية و ذلك بسبب طبيعة المناطق التي كان بأحواز مدنها سهول واسعة، كسهول وهران و معسكر و تلمسان.

كما كانت هناك بعض الجسور على الأودية، كجسر وادي صفصاف في جهة تلمسان، و جسر وادي الشلف. بالإضافة إلى الطريق السلطاني الرابط بين تلمسان و وهران و الجزائر و قسنطينة، دور في تنمية المبادلات التجارية بين المناطق الغربية من الجزائر و منطقة الوسط و الشرق[3]، و لكي تحافظ السلطات العثمانية على أمن الطرقات كانت تقيم بعض المراكز على الطرق تعرف بالقوناق، و هي عبارة عن مركز تقيم فيها حاميات مخزنية تكلف بأمن الطرق. و هذه المراكز لا تحتوي على مبان مشيدة و إنما بعض الخيام توفر الراحة و الأمن للقوافل التي تستخدم تلك الطرق[4].

التجارة الخارجية للبايلك الغرب كانت تتم عن طريق البر و عن طريق البحر. حيث كانت العلاقات التجارية مع المغرب الإسلامي و الأقطار العثمانية بالمشرق تتم بواسطة القوافل، التي تعد قافلة الحج من أهمها، و التي كانت تنطلق من المغرب الأقصى، و تمر عبر

---

[1] ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 79.

[2] أندري برينان و آخرون، المرجع السابق، ص 196.

[3] نفسه، ص 194.

[4] Louis.R., op-cit, n°41, 1897, P.133.

الغرب الجزائري، حيث ينضم إليها حجاج المنطقة محملين بمنتوجاتهم، و في كل منطقة كان ينظم إلى القافلة حجاج جدد بمنتوجات متنوعة، حتى الوصول إلى مكة المكرمة، حيث يقوم الحجاج ببيع منتوجاتهم و شراء بعض المنتوجات المشرقية، كالحريريات المشرق و العنبر و أقمشة بلاد فارس، و التوابل[1].

كانت تلمسان تلعب دورا مهما في التجارة مع المغرب الأقصى، حيث كانت تلمسان مخزنا للبضائع القادمة من فاس و جبل طارق، كالجلود و الأسلحة[2]، كما كان الزبنجر[3] المجفف في معسكر يصدر إلى تونس عبر ميناء الجزائر[4].

التجارة عن طريق البحر كانت تتم مع الدول الأوروبية و إسطنبول، و بالرغم من تعرض السواحل الجزائرية للحصار من قبل الأسطول الفرنسي في 1827، إلا أن موانئ بايلك الغرب بقيت على صلة مع السواحل الإسبانية بالخصوص، نظرا لقرب المسافة بينهما[5]، لقد كانت الحركة التجارية تتمركز، أساسا، في مينائي آرزيو و المرسى الكبير. ففي سنة 1788، خرج من آرزيو حوالي 150 حمولة من الحبوب، أي مائة ألف قنطار باتجاه إسبانيا، و في نفس السنة تم تصدير حوالي 40 ألف بقرة لصالح الجيش الإنجليزي بإسبانيا، كما صدر في سنة 1829م، من ميناء المرسى الكبير، حوالي 70 ألف صاعا من القمح و الشعير إلى إسبانيا[6].

بالرغم من الموقع الإستراتيجي لبايلك الغرب، فإن السلطات العثمانية لم تسعى لاستغلال ذلك في تنمية التجارة الخارجية، بل أقامت عدة عراقيل حدت من نمو هذه التجارة، فلقد كانت تفرض رقابة شديدة على عمليات التصدير و الاستيراد، حيث كانت تحتكر الاتجار ببعض المواد الأساسية، و تفرض استصدار تصريحات خاصة لتصدير بعض المواد، كالحبوب

---

[1] ناصر الدين سعيدوني – المهدي البوعبدلي- المرجع السابق، ص 73.

[2] Emrit.M, op-cit, P.88.

[3] الزبنجر عبارة عن معدن أحمر يستعمل في دهن الحديد، أنظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 343.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 341.

[4] نفسه، ص 342.

[5] Lucette.V, op-cit, P.50.

[6] أندري بريتان و آخرون، المرجع السابق، ص 196.

و المواشي[1]. و هو ما حد من عمليات التصدير، يضاف إلى ذلك الامتيازات التي حصل عليها الأسبان غداة توقيعهم لمعاهدة السلم و الصداقة مع الجزائر عام 1791، و التي كانت تسمح للأسبان باحتكار المرجان في المناطق الممتدة من غرب وهران إلى حدود المغرب الأقصى، كما سمح لهم بشراء 1000 حمولة من الحبوب سنويا[2]. و مما أدى كذلك إلى تقهقر تجارة بايلك الغرب الخارجية هو استحواذ اليهود عليها، حيث كانوا هم الوسطاء للوكالات التجارية بالمنطقة، و هم المكلفين من قبل البايات بالمعاملات التجارية مع الأجانب، فدافيد دوران مثلا، كان يخدم مصالح إسبانيا و فرنسا بوهران قبل الاحتلال الفرنسي، كما كان مردوشي دارمون مكلفا من قبل الباي بالتعاملات التجارية مع الأجانب ابتدءا من سنة 1792م، و لقد أدت سيطرت اليهود على التجارة الخارجية بالمنطقة إلى جعلها تخدم مصالح الدولة الأجنبية على حساب اقتصاد بايلك الغرب، فطبيعة المنتوجات المتبادلة كانت تتمثل في تصدير المواد الأساسية كالحبوب و الصوف و الجلود، أما الاستيراد فكان يتم أساسا لسد حاجيات الطبقة الميسورة الحال بالمنطقة[3].

النظام الجمركي المعتمد لم يكن يخدم التجارة الخارجية، حيث كانت رسوم دخول السفن إلى الميناء ضئيلة، فكانت تمثل 20 قرشا للسفن العثمانية، و 40 قرشا للسفن الإسبانية أو لسفن الدول الصديقة، و 80 قرشا لسفن الدول المعادية، أما السلع التي كانت تصدر من الجزائر، فكان يفرض عليها رسوم تقدر ب 2.5%، أما الواردات فكانت الرسوم المفروضة عليها تقدر ب 12.5%، و هي مخفضة بالنسبة للدول العثمانية و فرنسا، حيث كانت تقدر الرسوم المفروضة على وارداتها ما بين 5.5% و 5%[4]، و بذلك لم يكن في مقدور البايلك السيطرة على المبادلات التجارية التي كانت غالبا ما تصب في خدمة رجال الإدارة العثمانية و التجار اليهود.

---

[1] Paul.B, op-cit-P39.

[2] ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 75.

[3] René.L, op-cit, P.93.

[4] ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 78.

4.- النظام الضريبي:

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل السلطات العثمانية بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري، و تقلصت ثروات المدن، و هي مع تنوعها و ختلاف تسمياتها كانت مرتبطة بوضعية الأرض و نوعية حيازتها و كيفية استغلالها و طبيعة سكانها بالحكام[1].

الملكيات الخاصة كانت تؤخذ عنها ضريبة العشور و الزكاة، و هي ضريبة شرعية مباشرة، تقدر قيمتها بصاع من القمح و صاع من الشعير عن كل جابدة[2]. و غالبا ما كانت تحدد قيمة هذه الضريبة من طرف قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب الزرع[3].

أما الأراضي التابعة للبايلك، فكان يؤخذ منها محصول عيني إذا استغلت مباشرة باستخدام الخماسة[4] و تسخير الرعية، أما إذا كانت هذه الأراضي قد تم كرائها لقبائل المخزن، أو ذوي النفوذ، فلقد كان يدفع عنها ضريبة الكراء المحددة سنويا و تعرف بالحكور، و قيمة هذه الضريبة لا تتجاوز 4 ريالات عن كل جابدة[5].

كما يؤخذ عن أراضي قبائل الرعية الأحلاف ضريبة للزمة أو المعنوية، و هي ضريبة ثابتة تدفع سنويا، و يقوم بجبايتها القيادة[6].

الإضافة إلى تلك الضريبة الثابتة، كانت القبائل تدفع ضرائب إضافية، كانت تجبى في مناسبات مختلفة، فمنها ضريبة الدنوش أو ضيفة الباي، التي تقدم غالبا كل ستة أشهر، و بواسطتها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر، و هناك أيضا ضريبة الفرح أو البشارة، و هي ضريبة تكاد تكون سنوية تدفع عندما يتم تولية باي جديد أو إعادة توليته في منصبه، و بمناسبة الأحداث السعيدة التي يعرفها البايلك. و منها كذلك ضريبة خيل الرعية،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 31.

[2] الجابدة عبارة عن مساحة أرض فلاحية تقدر ما بين 8 و 10 هكتارات ، أنظر: Julien .ch.a, op-cit, P.15.

[3] ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)"، المرجع السابق، ص 88.

[4] الخماسة نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة البايلك مقابل خمس الإنتاج، بعد ان يوفر له الأرض و المحراث و الحيوانات و البذور، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)، المرجع السابق، ص 92.

[5] ناصر الدين سعيدوني –المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 32.

[6] صالح عباد المرجع السابق، ص 347.

و هي ضريبة عينية تشمل عدد من الخيول تكون في خدمة البايلك، يضاف إلى هذه الضريبة عدة أنواع أخرى، كضريبة حق البرنوس و حق الزمام و مهر الباشا و الفرس[1].

و بالإضافة إلى ما كانت تدفعه قبائل الرعية من الضرائب المذكورة سابقا، كانت كذلك الغرامة التي كانت تسدد نقدا و عينا في فصل الصيف و فصل الشتاء، و لم تكن قيمة هذه الضريبة محددة بل كان كل قائد بمعونة شيوخ القبائل يكشف عن الأملاك و يوزع حصص الغرامة على كل قبيلة حسب عدد خيامها، و غالبا ما كانت هذه الضرائب تؤخذ بواسطة المحلات العسكرية[2].

النوع الثاني من الضرائب كان يتعلق بسكان المدن، و أهم هذه الضرائب ضريبة ضيفة دار الباي، التي كانت تؤخذ من سكان المدن التي لا يوجد بها حاميات عسكرية، و تقدز قيمتها ما بين 800 و 2000 ريال مضافة إلى أربعة عشرة حصانا، كما كان سكان المدن التي بها حاميات عسكرية يدفعون ضريبة دار السلطان حين يتم تغيير الحامية بحامية أخرى و قد تصل قيمة هذه الضريبة إلى حوالي 3.000 بوجو[3]. كما كانت خزينة البايلك تستفيد، كذلك، من مردود أملاك الأوقاف، و التركات و الودائع و الأملاك التي تبقى شاغرة و ليس لها وريث شرعي، بالإضافة إلى رسوم طائفة اليهود الذين كان يدفع أمينهم ما قيمته قرش واحد عن كل فرد، كما كان أصحاب الحرف في المدن مكلفين بدفع ضريبة عن دكاكينهم، و يقوم شيخ البلد بجمع هذه الضريبة من أمناء الحرف، و كانت قيمة هذه الضرائب حوالي 30 سنتيما عن كل دكان[4].

كما كانت هناك ضرائب خاصة بالتعاملات التجارية و التي تتمثل خصوصا في حقوق الجمارك و رسوم المكس على الأسواق، و أرباح تصدير المواد الأولية التي كانت تحتكرها

---

[1] ضريبة حق البرنونس: تسلم عند تسلم الشويخ مناصبهم، أما ضريبة الزمام فهي ضريبة تدفع قائد العشور كتعويض لما يقوم به، أما مهر الباشيا فهي ضريبة يساهم فيها في دنوش الداي، أما الفرس فهي ضريبة إضافية تتمثل في تزويد البايلك بأحصنة حربية، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص ص97- 99.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 347.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800-1830)،المرجع السابق، ص 104.

[4] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 33.

سلطات البايلك[1]. فحقوق الجمارك كانت تدفع لقائد المرسى و الترجمان و بعض القباطنة، و من هذه الضرائب، ضريبة الرسو بالميناء، و التي كانت محددة ب 20 قرشا عن السفن الجزائرية و العثمانية، و 40 قرشا عن السفن التابعة للدول المسالمة للجزائر، و 80 قرشا عن السفن التابعة للدول المعادية للجزائر. بالإضافة إلى ضرائب المفروضة على البضائع المصدرة و المستوردة، و التي كانت تصل إلى 12.5% على المستوردات و 2% على الصادرات[2].

أما رسوم المكس على الأسواق فلم تكن أقل قيمة من سابقتها، حيث كان لكل سوق قائد ينظم جباية الضرائب به، حيث كان لكل سلعة موظف خاص يستخلص الضرائب المستحقة عليها. فقنطار الكتان كان يدفع عنه خمس و عشرون درهما، و حمل التمر خمسون درهما، كما كان احتكار سلطات البايلك للإتجار ببعض المواد الأولية خول لها الاستفادة من أموال ضخمة، كانت تصل إلى حوالي 60% من سعر ثمنها الأصلي، و أهم هذه المواد الحبوب والجلود و الزيوت و الملح[3].

بالإضافة إلى هذه الضرائب المختلفة، كانت سلطات البايلك تستفيد من مداخيل إضافية جراء الحملات العسكرية التي كانت توجه ضد القبائل التي كانت تتعرض لمصادرة جميع أملاك أفرادها[4]. و من ذلك نستخلص بأن السلطات العثمانية ركزت كثيرا على جباية الضرائب، إلا أنها لم تقدم بإنفاق تلك الأموال على المصلحة العامة و إنما كانت تذهب إلى خزائن رجال السلطة العثمانية و هو أضعف اقتصاد الجزائر و عجل بانهيار الحكم العثماني بها.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص 107.

[2] Venture.P, op-cit, P.120.

[3] Paul.B., op-cit, P.38.

[4] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 35.

النقود المتداولة في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني كانت مختلفة و متنوعة، فهناك عملات محلية و أخرى أجنبية. فالعملات المحلية كانت تضرب بدار السكة بالقصبة، و لقد كان صناع العملة في أغلبهم من اليهود، يراقبهم أمين السكة[1]. و من هذه النقود الدورو الجزائري، و هو يساوي 2 بوجو أي 3.60 فرنك، و الذي ضرب من قبل الداي حسين في سنة 1821، أما القطع العثمانية التي كانت متداولة في الجزائر نذكر منها السلطاني، الذي من أجزائه النصف و الربع، و هو يساوي 10 ريالات كورة ثم ارتفعت قيمته إلى 12 ريالا أي 7.20 فرنك[2].

العملات الأجنبية المتداولة في الجزائر خلال هذه الفترة ميزها تفوق العملة الإسبانية، التي كانت متفوقة في ميدان التبادل النقدي في الجزائر على باقي العملات بحكم قيمتها النقدية العالية، التي مكنتها من غزو جميع دول العالم نظرا لتهاطل المعادن الثمينة على الأسبان من العالم الجديد، و كذلك لعلاقات إسبانيا التاريخية مع سكان شمال إفريقيا. و من أهم العملات الإسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر الدبلون، و هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب، و الدوكة التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي[3].

و نظرا لموقع بايلك الغرب المحادي للمغرب الأقصى، فلقد شهدت المنطقة تداولا للعملات المغربية، كالبندقي أو العشراوي و الموزونة و الفلس و الريال[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص 190.
[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 344.
[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، المرجع السابق، ص 195.
[4] نفسه، ص ص 199- 200.

الفصل الثاني:

الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران و أهم مواقف السكان منه

I.-الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران.

II.-أهم مواقف سكان الغرب الجزائري من احتلال وهران.

III.- بداية المقاومة في الغرب الجزائري.

IV.- مبايعة الأمير عبد القادر.

I.- الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران:

كان احتلال مدينة الجزائر من قبل القوات الفرنسية على إثر توقيع الداي حسين[1] معاهدة الاستسلام مع قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، المارشال دي بورمون[2] De Bourmont ، في 05 جويلية 1830، بداية لتوسع الاحتلال الفرنسي نحو بقية المدن الجزائرية الساحلية[3]. و نظرا للموقع الاستراتيجي لمدينة وهران، كانت عملية احتلالها من قبل الفرنسيين مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لهم، و ذلك أن موقعها القريب من مضيق جبل طارق يسمح للفرنسيين بمراقبة تحركات غريمة فرنسا إنجلترا في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى ذلك فإن احتلال وهران سيعطي للفرنسيين مركز انطلاق لاحتلال باقي مناطق الغرب الجزائري.[4]

كان الباي حسن[5] على رأس هرم السلطة في بايلك الغرب الجزائري بمدينة وهران، حين احتل الفرنسيون مدينة الجزائر، كان شيخا مسنا في الثمانين من عمره، لا قدرة له على مواجهة قوة بحجم الجيش الفرنسي، فمجموع القوات، التي كانت تحت إمرته، حوالي 800

---

[1] الداي حسين: ولد بمدينة إزمير في سنة 1773م، زاول دراسته العسكرية كجندي بسيط في إسطنبول. و بعد أن أنهى دراسته العسكرية، اشتغل بتجارة التبغ، ليتجند بعد ذلك في صفوف قوات الإنكشارية بالجزائر، حيث أصبح مقربا لدى الداي عمر باشا، الذي عينه أمينا للإيالة، ثم أصبح عضوا في ديوان الداي، تولى بعد ذلك الحكم في الجزائر بتوصية من عمر باشا في فبراير 1818، و بعد استسلامه للفرنسيين في جويلية 1830، اختار الانتقال إلى مدينة ليفورنة الإيطالية التي مكث ها حوالي ثلاثة سنوات، انتقل بعدها إلى مدينة الإسكندرية التي استقر بها إلى غاية وفاته في سنة 1838م. – أنظر أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، م.و.ك، الجزائر، 1992، ص 88.

[2] الماريشال دي بورمون: Louis Auguste Victor Compte de chasme de Bourmont، ولد سنة 1773م، بمدينة ماين، التحق بالمدرسة العسكرية بسوارار، و في سنة 1788 تخرج منها.،كما شارك في حروب نابليون ،فاكسبه ذلك خبرة كبيرة مكنته من تولي مسؤولية قيادة الحملة الفرنسية على الجزائر في سنة 1830،وفي أوت 1830عزل من منصبه ليعود إلى فرنسا حيث توفي في سنة1846.انظر:

Henry.D . Les conquérants de l'Algérie (1830-1852), Berger-levrault, Paris, 1930 P.10.

[3] Gabriel. E, La prise d'Alger 1830, Librairie Larose, Paris, 1929, P.312.

[4] Paul. G, L'Algérie : Histoire- Conquête - Colonisation, Librairie Firmin – Didot, Paris, 1883, P.100.

[5] الباي حسن: ولد في حوالي سنة 1850، أصله من الأناضول، عمل كجندي بسيط في صفوف الحامية العثمانية بتلمسان، و بعد أن أنهى خدمته العسكرية مارس التجارة، حيث كان له دكان لبيع التبغ في جوار المسجد الكبير في مدينة وهران. و نظرا لفطنته و ذكاءه أثار إعجاب الباي بوكابوس الذي قربه منه و زوجه ابنته، و أوصى له بالحكم من بعده، حيث أصبح بايا لبايلك الغرب الجزائري في سنة 1827، و بعد الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران، رحل إلى الإسكندرية التي انتقل منها إلى مكة حيث توفي هناك .أنظر: Lapène.M, Op-cit , P.26.

مقاتل فقط، كان يجد صعوبة كبيرة في تغذيتهم و دفع أجورهم[1]، كما أن علاقته مع قبائل المنطقة لم تكن حسنة، و في هذه الظروف الصعبة التي كانت تعيشها السلطات العثمانية بمدينة وهران، قام الماريشال دي بورمون ببعث ابنه أميدي Amedié إلى وهران على رأس سفينتين بحريتين، فوصل هذا الأخير إلى المرسى الكبير في 13 أوت 1830، و فورا ربط هذا الأخير، اتصالات مع الباي حسن، الذي لم يبدي أي مقاومة ضد الفرنسيين، بل اقترح على القائد الفرنسي بأن يترك في منصبه مقابل دفع نفس الضرائب التي كان يدفعها للداي سابقا[2].

سحب دي بورمون من الجزائر في أواخر شهر أوت 1830م من قبل الحكومة الفرنسية، جعل تلك المفاوضات تتوقف، كما تم سحب القوات التي بعثت إلى ميناء المرسى الكبير[3]. و بعد تولي الماريشال كلوزيل Clauzel[4] مسؤولية قيادة القوات الفرنسية في الجزائر خلفا لدي بورمون في 03 سبتمبر 1830، قام ببعث قوات جديدة إلى وهران كانت هذه المرة تحت قيادة الجنرال دامريمون Damrémont[5] في 11 ديسمبر 1830[6].

تمكن هذا الأخيرمن دون مقاومة تذكر، من احتلال المرسى الكبير و حصن سانت فريقوري في 14 ديسمبر و مع نهاية هذا الشهر كانت معظم الحصون المحيطة بوهران تحت سيطرة دامريمون، الذي بدأ بعد ذلك ينتظر الفرصة الملائمة لاحتلال مدينة وهران، و في يوم 14 جانفي 1831 استغل دامريمون فرصة مغادرة قبائل المخزن لأسوار وهران نحو

---

[1] Pellissier.R, Annales Algériennes, T1, Librairie Militaire, Paris, 1854, P.108.
[2] Lapène, op-cit, p.30.
[3] أبو قاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية،ج1،المرجع السابق، ص32.
[4] الماريشال كلوزيل. Comte Bernard de clauzel ،ولدفي سنة 1772بمدينة ارياج الفرنسية، تولى عدة مناصب في السفارات الفرنسية كملحق عسكري، وفي سنة 1816حكم عليه بالإعدام ففر إلى أمريكا، ليعود إلى فرنسا في سنة 1820، ليصبح في سنة 1829 عضوا في البرلمان الفرنسي. وفي 7أوت 1830عين على رأس القوات الفرنسية في الجزائر، ثم عزل من منصبه هذا، ليعين مرة أخرى كحاكم عام في الجزائر في سنة1835ثم عزل مرة أخرى ،ليعاد تعيينه للمرة الثانية في نفس المنصب في8جويلية 1837،وفي 12جانفي 1838عزل مرة أخرى ،فعاد على اثر ذلك إلى فرنسا حيث توفي في 21افريل 1842. انظر:

Clauzel . Correspondance du maréchal Claulzel. publié par G. esquer. Vol 1. Larose, Paris,1949, P.6.

[5] دامريمون : Damrémont :ولد في سنة 1783 بمدينة شامون الفرنسية،تخرج من المدرسة العسكرية فونتان بلو في سنة 1804،ليشارك بعد ذلك في معارك نابليون، فاصبح عقيدا في سنة 1813، ث م ماريشالا في سنة 1821، و في13فيفري 1837 عين قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر،غير انه لم يلبث طويلا في منصبه هذا حيث توفي على أسوار مدينة قسنطينة في 12اكتوبر 1837.أنظر: Henry. op-cit, P.51
[6] Paul .G, op-cit, P.103.

تلمسان ، ليحتل المدينة دون مقاومة[2]، بعد أن أبدى الباي حسن خضوعه للقائد الفرنسي الذي تولى أمر نقله إلى مدينة الجزائر و منها رحل إلى الإسكندرية، فكان ذلك بمثابة انهيار للسلطة العثمانية في الغرب الجزائري، و كان من نتائج هذا الاحتلال أن هاجر معظم سكان مدينة وهران نحو تلمسان و ضواحيها، و لم يبقى في المدينة من المسلمين سوى 250 نسمة، و أصبحت الأكثرية بها يومئذ من اليهود، الذين استقبلوا الفرنسيين بفرح عارم طمعا في مكاسب جديدة[3].

---

[1] كان ذلك عقب استلاء مولاي علي على ماشية قبائل مخزن وهران و اتجه بها إلى تلمسان. أنظر: الآغا بن عودة المازاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و فرنسا و إسبانيا، تحقيق يحي بوعزيز، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1990، ط1، ص89

[2] Lapène.M, op-cit, P.30.

[3] عبد الرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، د.م.ج، ط7، الجزائر، 1994، ص 18.

II.- أهم مواقف سكان الغرب الجزائري من احتلال وهران:

1.- قبائل مخزن وهران:

كانت قبائل مخزن وهران المشكلة من مجموع قبائل الزمالة و الدواير، خلال عهد البايات تستمد مكانتها الاجتماعية من ارتباطها الوثيق بالسلطات العثمانية، حيث ساهمت بدور فعال في بقاء الحكم العثماني بالمنطقة[1]، من خلال ممارستها للسلطة، و هو ما أكسبها عداوة القبائل التي كانت تعاني وضعية اجتماعية متدينة خلال الفترة العثمانية، و بانهيار سلطة العثمانيين في مدينة الجزائر باستسلام الداي حسين، أصبح موقف قبائل مخزن وهران في غاية التعقيد[2].

خلال الفترة التي احتلت فيها القوات الفرنسية مدينة الجزائر، كانت قبائل مخزن وهران تتألف من قسمين، فهناك الدواير الذين كانوا تحت زعامة مصطفى بن إسماعيل[3]، و هناك الزمالة الذين كانوا تحت زعامة المازاري، هذا الاخير كان قد قام بالانتقال مع أتباعه إلى ضواحي تلمسان، عقب التواجد الأول للفرنسيين بواهران في أوت 1830. أما مصطفى بن إسماعيل فلقد بقي مع أتباعه بمضاربهم قرب وهران، و أبدى تضامنه مع الباي حسن و أعلن مساندته له إذا ما حاول محاربة الفرنسيين، و لكن هذا الأخير لم يبدي أي موقف عدائي ضد الفرنسيين، الذين احتلوا وهران في 14 جانفي 183[4]. فاضطر على إثر ذلك، مصطفى بن إسماعيل اللحاق بابن أخيه المازاري بضواحي تلمسان، التي كانت فيها الاضطرابات تتصاعد بين الكولوغليين و مولاي علي، ممثل السلطان المغربي بتلمسان، فحاول مصطفى بن إسماعيل مع مجموعة من الأعيان فتح مفاوضات بين الطرفين، إلا أن مولاي علي قام بحبس هؤلاء

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر : العهد العثماني، المرجع السابق، ص98.

[2] Welsin.E, op-cit, P.32.

[3] مصطفى بن إسماعيل:ولد بالعامرية سنة1869 وتوفي بالبيوض سنة 1843 خدم الأتراك لمدة طويلة ، أصبح بعدها آغ الدواير والزمالة،تحالف مع الفرنسيين وحارب الأمير عبد القادر،و أصبح في سنة 1839جنرالا في الجيش الفرنسي،توفي عن عمر ناهز الثمانين.انظر : أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر 1983،ص56.

[4] Lapène.M, op-cit, P.32.

II.- أهم مواقف سكان الغرب الجزائري من احتلال وهران:

1.- قبائل مخزن وهران:

كانت قبائل مخزن وهران المشكلة من مجموع قبائل الزمالة و الدواير، خلال عهد البايات تستمد مكانتها الاجتماعية من ارتباطها الوثيق بالسلطات العثمانية، حيث ساهمت بدور فعال في بقاء الحكم العثماني بالمنطقة[1]، من خلال ممارستها للسلطة، و هو ما أكسبها عداوة القبائل التي كانت تعاني وضعية اجتماعية متدينة خلال الفترة العثمانية، و بانهيار سلطة العثمانيين في مدينة الجزائر باستسلام الداي حسين، أصبح موقف قبائل مخزن وهران في غاية التعقيد[2].

خلال الفترة التي احتلت فيها القوات الفرنسية مدينة الجزائر، كانت قبائل مخزن وهران تتألف من قسمين، فهناك الدواير الذين كانوا تحت زعامة مصطفى بن إسماعيل[3]، و هناك الزمالة الذين كانوا تحت زعامة المازاري، هذا الاخير كان قد قام بالانتقال مع أتباعه إلى ضواحي تلمسان، عقب التواجد الأول للفرنسيين بواهران في أوت 1830. أما مصطفى بن إسماعيل فلقد بقي مع أتباعه بمضاربهم قرب وهران، و أبدى تضامنه مع الباي حسن و أعلن مساندته له إذا ما حاول محاربة الفرنسيين، و لكن هذا الأخير لم يبدي أي موقف عدائي ضد الفرنسيين، الذين احتلوا وهران في 14 جانفي 183[4]. فاضطر على إثر ذلك، مصطفى بن إسماعيل اللحاق بابن أخيه المازاري بضواحي تلمسان، التي كانت فيها الاضطرابات تتصاعد بين الكولوغليين و مولاي علي، ممثل السلطان المغربي بتلمسان، فحاول مصطفى بن إسماعيل مع مجموعة من الأعيان فتح مفاوضات بين الطرفين، إلا أن مولاي علي قام بحبس هؤلاء

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر : العهد العثماني، المرجع السابق، ص98.

[2] Welsin.E, op-cit, P.32.

[3] مصطفى بن إسماعيل:ولد بالعامرية سنة1869 وتوفي بالبيوض سنة 1843 خدم الأتراك لمدة طويلة ، أصبح بعدها آغا الدواير والزمالة،تحالف مع الفرنسيين وحارب الأمير عبد القادر،و أصبح في سنة 1839جنرالا في الجيش الفرنسي،توفي عن عمر ناهز الثمانين.انظر : أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1983،ص56.

[4] Lapène.M, op-cit, P.32.

الأعيان و بعثهم كأسرى إلى السلطان المغربي[1] الذي أطلق سراحهم بعد أن أطلعوه على التجاوزات التي كان يقوم بها مولاي علي بتلمسان، و خلال تواجد مصطفى بن إسماعيل عند سلطان المغرب، اتفق معه على أن يساعد ممثله الجديد في الغرب الجزائري الشريف بالحمري في توطيد سلطته بالمنطقة، و بعد عودة مصطفى بن إسماعيل من المغرب جمع أتباعه و انطلق بهم إلى معسكر و ساعد بها الشريف بالحمري في توطيد سلطته بها[2].

سياسة هذا الأخير بالمنطقة جعلت معظم السكان ينفرون منه، فحتى قبائل المخزن، التي أبدت حسن نيتها اتجاهه، ابتعدت عنه و رجعت إلى مضاربها الأولى بضواحي وهران[3]، التي كان قد تسلم ممثل الباي التونسي خير الدين[4] مقاليد الحكم فيها من قبل الفرنسيين، فحاولت قبائل المخزن التقرب من هذا القائد الجديد، على اعتبار أن يحكمهم مسلم خير لهم من حكم كافر، إلا أن تأزم الوضع بالمنطقة و مغادرة الباي التونسي لوهران، جعلت أعيان قبائل المخزن يترقبون

---

[1] Cour .A, L'occupation Marocaine de Tlemcen (Septembre 1830 – Janvier 1836), Revue Africaine, Alger, O.P.U, N°52,1908, P.37.
[2] Welsin.E, op-cit, P.19.
[3] Cour.A, op-cit, P.33.
[4] يعود التواجد التونسي بوهران إلى الاتفاق الذي عقده كلوزال مع الباي التونسي في 18 ديسمبر 1830 و القاضي، بتولي أحد أفراد أسرة الباي التونسي إقليم وهران مقابل دفع مليون فرنك سنويا للسلطة الفرنسية. و لقد لعب القنصل الفرنسي ديليسبس دورا كبيرا في هذا الاتفاق الذي كان يضع إقليم قسنطينة تحت نفس الإطار الذي شهدته وهران. و على ضوء هذا الاتفاق، قام الباي أحمد التونسي، و هو من أفراد عائلة باي تونس، بإرسال نائب عنه إلى وهران، و هو خير الدين، الذي قدم إليها في 04فيفري 1831 مع قوة تتألف من حوالي 200 مقاتل. فوجد الأوضاع بالمدينة لا تساعده على توطيد سلطته، حيث كان أفراد الحامية العثمانية، التابعة للباي حسن السابق، و البالغ عددهم حوالي 800 عنصر، يطالبونه بترحيلهم إلى المشرق، بينما كانت القوات الفرنسية لا تستطيع الخروج من المدينة. كما وجد قصبة المدينة، التي كانت تضم خزينة الباي، قد تعرضت للتخريب و النهب، و أصبحت فارغة من الأموال، كما أن معظم أملاك البايلك بالمدينة، كانت قد سيطر عليها القنصل الإنجليزي بالمدينة مدعيا بأنه قد اشتراها من الباي حسن.أما قبائل المخزن، التي كان يأمل ، قائم مقام الباي التونسي، في مساند تهاله كانت قد اتجهت نحو تلمسان. غير أن الأمور سرعان ما أصبحت في صالح التونسيين بعد أن رجعت قبائل المخزن إلى ضواحي وهران، و أبدت رغبتها في التعامل مع الباي التونسي، كما أن حوالي 400 عنصر من أفراد الحامية العثمانية السابقة انضمت إلى التوانسة، كما أن أفراد حامية مستغانم و معسكر، و كولوغليين تلمسان قد أبدوهم بدورهم، رغبتهم في الانضواء تحت لواء الباي التونسي، إلا أن هذا الأخير، لم تكن له الأموال اللازمة لدعم حلفاءه الجدد لكسب ثقتهم، بل حتى قواته بوهران كانت تعاني من قلة المؤن و هو ما دفع خير الدين إلى تسيير حملة في أواخر شهر افريل 1831 باتجاه مستغانم، تتكون من حوالي 500 مقاتل، فاستولت هذه القوات على حوالي 4000 رأس من الماشية و قتلت العديد من أفراد الدواوير و القبائل الواقعة بين مستغانم و وهران، و هو ما أدى إلى نقمة معظم سكان المنطقة على التوانسة جراء هذا التصرف، فأصبح تواجدهم بالمنطقة غير مرحب به من قبل سكان المنطقة، إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الفرنسية لم توافق على الإتفاقية التي عقدها كلوزال مع الباي التونسي، و هو الأمر الذي جعلها تعين مكانه الجنرال بارثيزان في 20 فيفري 1831، و زودته الحكومة الفرنسية بأوامر تقضي بفض الإتفاق مع التوانسة، و تحصين مواقع القوات الفرنسية بوهران، و على إثر ذلك تم ترحيل التوانسة من وهران في 05 جويلية 1831م. أنظر: عبد الجليل التميمي، مغامرة الحماية التونسية على وهران، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ع.5، 1976، ص ص 05-19.

تطورات الوضع بحذر، إلى حين دعا الشيخ محي الدين إلى الجهاد ضد القوات الفرنسية بوهران[1].

2.- سكان تلمسان:

كان سكان تلمسان يتألفون من قسمين، فهناك الحضر الذين كان على رأسهم بن نونة[2]، و هناك الكولوغليين الذين كانوا تحت إمرة البورسالي، و كانوا متركزون في قلعة المشوار[3]، و بعد سقوط مدينة الجزائر بيد الفرنسيين، و وصول قوات أميدي بورمون إلى وهران في أوت 1830 [4]، قام حضر تلمسان بتسيير وفد إلى سلطان المغرب، عبد الرحمن، في أواخر شهر أوت 1830 طالبين منه الحماية من الخطر الفرنسي الذي يحدق بهم، و لما وصل هذا الوفد إلى وجدة استقبلهم عامل السلطان المغربي بها، أبي العلاء الإدريسي الجراري، الذي أحالهم إلى السلطان عبد الرحمن بفاس، حيث التقى هذا الوفد بالسلطان عبد الرحمن في أوائل سبتمبر 1830م [5]، و عرضوا عليه مطالبهم، إلا أن السلطان المغربي و بعد جمعه لعلماء و فقهاء فاس به، أشاروا عليه بفتوى مفادها أن تلمسان و ضواحيها تقع تحت سلطة عثمانية و لا يحق له التدخل بها، فأخذ السلطان بهذه الفتوى و رد على وفد حضر تلمسان بما أشار له علماء و فقهاء فاس. فعاد هذا الوفد إلى تلمسان[6]، و على الفور تم تشكيل وفد آخر من سكان تلمسان، كان هذه المرة يضم عددا من أعيان الحضر و الكولوغليين و قبائل المخزن، فممن شارك في هذا الوفد نذكر: رمضان التركي و مصطفى بن إسماعيل و المازاري، و بن ددوش، و قورمالا، و كان عدد عناصر هذا الوفد حوالي مائة، كانت مهمتهم الإلحاح على السلطان المغربي للتدخل في

---

[1] العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 36.

[2] بن نونة: هو من أبرز أعيان حضر مدينة تلمسان، كان صاحب تجارة مزدهرة، نظرا للعلاقات التي كانت تربطه بمدينة فاس المغربية، حيث كان يستقر بعض أفراد عائلته هناك، و نظرا لنفوذ هذا الأخير بتلمسان عين من قبل أهلها قائدا على سكان تلمسان من غير الكولوغليين، كان له ابن اسمه محمد استقر بوجدة. كما له عدة بنات تزوج بعضهن بتلمسان. و توفي بن نونة بعد معركة إيسلي التي جرت في سنة 1843، بقيليل في مدينة وجدة المغربية، أنظر: .Cour.A, op-cit, P.33

[3] تعتبر قلعة المشوار بمثابة مدينة داخل مدينة، تشغل الجزء المرتفع من جنوب مدينة تلمسان، تحيط بها أسوار عالية، و يوجد داخل هذه القلعة مسجد و حمام و ثكنة عسكرية، و عدد من مساكن الكولوغليين، كما يمر بهذه القلعة المجرى المائي الذي يومن تلسمان بالمياه، و بذلك فلقد شكلت هذه القلعة حصنا منيعا للعثمانيين بها. أنظر: .Cour.A, op-cit, P.36

[4] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص 28.

[5] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، القسم الثالث: الدولة العلوية، ج9، تحقيق و تعليق الأستاذ جعفر الناصري و الأستاذ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص 26.

[6] نفسه، ص 27.

تلمسان و الرد على الفتوى التي أجابهم بها سابقا[1]، و في أواخر شهر سبتمبر استقبل هذا الوفد من قبل السلطان المغربي و أوضحوا له، بأنه سلطة العثمانيين بالمنطقة قد اندثرت نظرا لبعد المسافة بينهم و بين العثمانيين في اسطنبول، و الضعف الذي كان يعاني منه العثمانيين، قد جعل سلطتهم في المنطقة غير مؤسسة، و أمام هذا الإلحاح وافق السلطان المغربي على مطالب هذا الوفد[2]. فقام باستحداث منصب خليفة السلطان على الضواحي التلمسانية. و عين فيه ابن أخيه مولاي علي، و ضع تحت تصرفه حوالي خمسمائة فارس، و مائة من المشاة، و مجموعة من عناصر الطبجية، كما أمر السلطان المغربي عامله على وجدة إدريس الجراري بمرافقة مولاي علي إلى تلمسان، و مساعدته في توطيد الحكم المغربي بها[3].

لقد وصلت تلك القوات إلى تلمسان في 07 نوفمبر 1830، و استقرت بقصر الباي قارة سليمان، بعد أن رحب بهم حضر المدينة، أما الكلولوغليين فأرسلوا هدية لمولاي إسماعيل عربونا لحسن نيتهم اتجاهه. إلا أنهم لم ينزلوا من قلعة المشوار، و بقوا متحصنين بها، و هو ما أثار حفيظة مولاي علي، الذي بدا له أن السيطرة على تلمسان لن تكون ذا أهمية بدون قلعة المشوار، فطالب الكولوغليين تسليمه القلعة[4]، فأبو ذلك و أرسلوا له وفدا يفاوضه في الأمر كان من بينهم: مصطفى بن إسماعيل، فقام مولاي علي بتكبيل أفراد هذا الوفد و بعثهم إلى السلطان المغربي كأسرى. و هو ما أثار نقمة سكان تلمسان على مولاي علي، الذي استولى على أملاك الكراغلة بمدينة تلمسان، و قام بحملة ضد قبائل المخزن، و استولى فيها على عدد كبير من المواشي التابعة لهذه القبائل، بالإضافة إلى ذلك بدأت السلطات الفرنسية بالجزائر، و التي كان على رأسها في هذه الفترة كلوزال، تضغط على السلطان المغربي لسحب قواته من تلمسان، حيث قام هذا الأخير في 30 نوفمبر 1830 بمراسلة قنصل فرنسا في طنجة دولابورت يطلب منه إبلاغ السلطان عبد الرحمن برسالة شديدة اللهجة لسحب قواته من تلمسان ، و في 03 جانفي 1831 عاود الجنرال كلوزيل تهديداته للسلطان المغربي ببعثه للضابط أوفراي شخصيا ليبلغ السلطان تهديدات بغزو أراضيه إذا لم يسحب قواته من تلمسان[5].

---

[1] Cour.A, op-cit, p.34.

[2] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ص 28.

[3] نفسه ، ص 31.

[4] Cour.A, op-cit, P.34.

[5] العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 30.

أمام عدم استجابة السلطات المغربية لهذه التهديدات، قام وزير خارجية فرنسا الكونت سبستاني ببعث مذكرة باسم الحكومة الفرنسية، يطالب فيها السلطان بالانسحاب من تلمسان. و أمام هذا الضغط الفرنسي، و الاضطرابات التي أحدثها مولاي علي بالمنطقة، قام السلطان بسحب تلك القوات التي بعثها إلى تلمسان في 08 مارس 1831[1].

على الرغم من تلك الفوضى التي أحدثها التواجد المغربي بتلمسان، بزيادة حدة التوتر بين التشكيلات الاجتماعية المكونة لمجتمع تلمسان، لم يتوانى السلطان عبد الرحمن في بعث قوات جديدة إلى الغرب الجزائري، في 03 أوت 1831، تحت قيادة محمد بن الحمري الذي وصل إلى تلمسان في 16 أوت[2]، و بالرغم من المساندة التي أظهرتها قبائل المخزن لمحمد بن الحمري، إلا أن هذا الأخير لم يستطع الحصول على تأييد كل قبائل الغرب الجزائري، حيث أن فشله في مواجهة القوات الفرنسية بوهران، ما بين 8 و 22 أكتوبر، جعله يعمل على كسب طاعة قبائل المنطقة بالقوة، كما بدأ يعمل على تنظيم جباية الضرائب، و هم ما أكسبه عداوة معظم قبائل المنطقة، التي رأت فيه باحثا عن الثروة و الأموال عوضا عن مواجهة أعداء المسلمين بوهران، و لذلك نجد هذه القبائل قد حاصرت قوات محمد بالحمري بمعسكر، و رفضت تأدية ما كان يطلبه منها من ضرائب[3]. بالإضافة إلى ذلك فإن السلطات الفرنسية، بعد أن أدركت الدور الخطير الذي تلعبه قوات سلطان المغرب بالغرب الجزائري، أخذت تمارس ضغطا على السلطان المغربي بواسطة بعثها لسفينتين حربيتين إلى ساحل مدينة طنجة المغربية، في 18 نوفمبر 1831، ثم قام الملك الفرنسي، لوي فيليب، بإرسال الكونت شارل دومولي سفيرا فوق العادة إلى السلطات المغربية محملا بمذكرة مفادها تهديد شديد اللهجة، يطالب فيه الفرنسيون السلطان عبد الرحمن بسحب قواته من الغرب الجزائري، و إلا فستقوم السفن الفرنسية بقصف ميناء طنجة و جميع مدن الساحل المغربي[4].

أمام هذا الضغط الممارس من قبل السلطات الفرنسية، و سوء تصرف محمد بن الحمري بتلمسان و ضواحيها، و هو ما جلب له نقمة معظم سكان الغرب الجزائري عليه، قام

---

[1] نفسه، ص 31.

[2] العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 32.

[3] Cour.A, op-cit, P.35.

[4] Julien.ch.a, op-cit, P.71.

السلطان المغربي بسحب قواته مجددا من تلمسان في 22 مارس 1832م[1]، بعد أن أحدثت تلك القوات المغربية شروخها بين سكان تلمسان الذين كانوا يعانون أصلا من تلك الفوارق التي كانت بينهم خلال العهد العثماني، فأصبحت أوضاع المنطقة جد مزرية بسبب عمليات النهب التي قام بها المغاربة، و تأليب القبائل على بعضها البعض. و بذلك كان لتوجيه سكان تلمست نحو سلطان المغرب بغرض الحماية و دحر خطر الاحتلال الفرنسي نتائج عكسية، أدت إلى زيادة الظروف المعيشية للسكان سوءا، و إلى سيادة حالة اللاأمن في منطقة الغرب الجزائري عامة[2].

---

[1] العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 33.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 169.

3- زعامة الطريقة القادرية بمعسكر:

زعامة الطريقة القادرية بمعسكر كان يمثلها الشيخ محي الدين ابن المصطفى، و هو من أعيان منطقة الغرب الجزائري، حيث كان محترما من قبل جميع قبائل المنطقة لما كان له من ورع و تقوى و علم، حيث كان يشرف على زاوية القيطنة بواد الحمام، التي تخرج منها أشهر علماء المنطقة أمثال محمد بن الخضير المهاجي و الشيخ سيدي عبد الله المشرفي و عبد القادر بن محمد الهزيل و أبوراس الناصري، و بذالك كان احترام سكان المنطقة للشيخ نابعا من مكانته العلمية و تدينه و علاقات المودة التي كانت له مع جميع السكان[1]. و لذلك نجد أن الباي حسن حين سقطت مدينة الجزائر، لم يجد أمامه سوى الإتصال بالشيخ محي الدين لطلب الحماية، نظرا للسلطة المعنوية التي كانت لهذا الأخير على معظم القبائل، غير أن محي الدين لم يكن باستطاعته اتخاذ مثل هذا القرار دون استشارة علماء غريس[2] ، و بالفعل قام بجمعهم في القيطنة، و أخبرهم بأمر الباي حسن، موافق الجميع على طلب حمايته، إلا أن عبد القادر ابن محي الدين تدخل في هذا الإجتماع و أوضع بأن حماية الباي حسن تعني السكوت عن المظالم التي قام بها ضد سكان المنطقة، و هو ما سيجعل أمر حمايته مستحيلا أمام نقمة معظم القبائل عليه، كما أن الموافقة على حمايته ستجعل مصداقيةأعيان المنطقة و الشيخ محي الدين بصفة خاصة تتأثر سلبا أمام الرأي العام للقبائل. و نظرا للطريقة المقنعة التي طرح بها عبد القادر بن محي الدين رأيه، جعل الجميع يتفقون على ما ذهب إليه، و هكذا أبلغ الشيخ محي الدين الباي حسن رفض طلبه[3] .

انهيار السلطة العثمانية بوهران، باحتلالها من قبل الفرنسيين في 14 جانفي 1831 ، و رحيل الباي حسن منها، جعل وجهاء المنطقة و على رأسهم الشيخ محي الدين يحاولون إيقاف الإضطراب و الفوضى الحاصلة بالغرب الجزائري، خاصة بتلمسان التي كان الصراع فيما بين الحضر و الكولوغليين في تصاعد مستمر، بعد أن تم سحب قوات مولاي علي من

---

[1] بلهاشمي بن بكار، كتاب مجموع النسب و الحسب و الفضائل و التاريخ و الأدب في أربعة كتب، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1961، ص 400.

[2] Paul.A , les débuts d'Abdel Kader , B.S.G.A.O.,T I, Fouque, Oran, 1920, p.209

[3] شارشل شارل هنري ، حياة الأمير عبد القادر، تر أبو القاسم سعد الله، د.م.ج، الجزائر 2004 ، ص76

المدينة في 08 مارس 1831، فقام الشيخ محي الدين بعرض وساطة بين الطرفين لإحلال السلام بينهما.و نظرا للاحترام الذي كان يمكنه الجانبان له، وافقا على ذلك، فاقترح عليهما أن يبقى بن نونه كقائد للحضر و يستقر بقصر الباي قارة سليمان، بينما يبقى الكولوغليين، و على رأسهم بالبورسالي في قلعة المشوار، و أن يتعهدا بعدم التعرض لبعضهما البعض، فوافق الطرفان على هذا الحل و انتهت المشكلة القائمة بين الطرفين مؤقتا[1].

تفاقمت الفوضى في الغرب الجزائري، عقب التواجد المغربي و التونسي بالمنطقة، بزيادة الصراعات بين مختلف التشكيلات الإجتماعية، أصبحت أوضاع السكان الاجتماعية جد متردية جراء الفوضى و حالة اللاأمن التي سادت المنطقة، بعد تلاشي سلطة العثمانيين باستسلام الباي حسن للفرنسيين، و إعلان قائد مستغانم العثماني إبراهيم خضوعه لسلطة الفرنسيين، و عدم فاعلية الحمايات العثمانية الأخرى التي كانت معزولة في حصونها بتلمسان و معسكر، و بذلك أضحى إقليم الغرب الجزائري غير خاضع لأي سلطة نظامية، و هو ما كان ينبئ بفوضى عارمة غير محسوبة العواقب[2] ، فعمليات النهب في الأسواق كانت في تصاعد مستمر، أما الطرق فأصبحت غير آمنة. و بينما كانت قبائل المخزن تبحث عن سلطتها و امتيازاتها المفقودة، كانت القبائل الأخرى قد بدأت تستشعر الحرية من الضرائب التي أثقلت كاهلها لسنوات طويلة، فبدت سلطة شيوخها عليها عليها غير مجدية[3].

وفي المقابل كان الفرنسيون بمدينة وهران يدعمون تواجدهم بها، بتعيين الجنرال بوايي (Boyer)* على رأس القوات الفرنسية بوهران19 سبتمبر 1831، و تدعيمه بقوات جديدة، فبدأ هذا الأخير بالتدخل في النسيج الإجتماعي للمنطقة بفرض كسب حلفاء له بالمنطقة، لتوسيع الإحتلال الفرنسي بالغرب الجزائري[4].

---

[1] Cour. A.o.p- cit ,p 41

[2] Paul.A, op- cit, p.212.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص168

*الجنرال بوايي Boyer: شارك في الحملة الفرنسية على مصر، ثم عمل تحت راية الجمهورية و الإمبراطورية الفرنسية، اختياره الجنيرال كالمان في سنة 1795 في أركان وزارة الحرب الفرنسية، كما حارب في سوريا في صفوف القوات الفرنسية تحت إمرة نابليون بونابرت، وفي سنة 1810 انضم إلى القوات الفرنسية في إسبانيا، ليعين بعدها على رأس القوات الفرنسية بوهران في 19 سبتمبر 1831 ، ثم عزل من منصبه في سنة 1833 ، ليعود إلى فرنسا، حيث مات في 26 ديسمبر 1864 . أنظر: أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص32.

[4]Derrien.I, les français à Oran depuis 1830 jusqu'à nos jours. Première partie . J-nicot. Aix, France. 1886. p28.

III.- بداية المقاومة في الغرب الجزائري:

أمام الوضع الذي و صلت إليه الأمور، بدأ أعيان القبائل يبحثون عن مخرج لتلك الفوضى السائدة، فاجتمعوا في أوائل شهر أفريل سنة 1832 بمعسكر، واتفقوا على ضرورة توجيه أنظار سكان المنطقة نحو الخطر الحقيقي الذي يتهدد الجميع و هو الإحتلال الفرنسي، وذلك بإعلان الجهاد ضد الفرنسيين، فيكون ذلك وسيلة لتجاوز الخلافات بينهم و يوحد أهدافهم،كما إتفقوا على أن يكون الشيخ محي الدين قائدا لهم، لما له من احترام من جميع السكان، ولما أبداه من رزانة في التعامل مع الاضطرابات التي شهدتها المنطقة[1]، على إثر ذلك الاجتماع، شكل الشيخ محي الدين قوة من قبائل المنطقة و سار على رأسها باتجاه و هران حيث هاجم في 17 أفريل 1832، فرقة استطلاعية للجيش الفرنسيين و تمكن من القضاء على معظم عناصرها، ثم انتقل إلى منطقة سيدي معروف بين مستغانم و وهران حيث أقام معسكرا لقوات المقاومة بغرض مراقبة تحركات الفرنسيين وفي يوم 03 ماي، انضمت إلى تلك القوات مجموعة أخرى من المقاتلين جاؤوا من مختلف قبائل المنطقة[2].

سار على رأس تلك القوات الشيخ محي الدين في نفس اليوم إلى عين الكرمة، حيث نظم قوات المقاومة التي كانت معه و هاجم في عصر ذلك اليوم القوات الفرنسية، التي كانت تتمركز بقرقيطا (خنق النطاح)، فتمكن المجاهدون من تشتيت صفوف تلك القوات، و واصلوا قتالهم حتى أسوار حصن سانت أندري، إلا أن التحصينات، التي أقامها الفرنسيون حول الحصن، و نيران المدفعية، جعلت المجاهدين يتراجعون، و في صباح اليوم التالي، انتقل الشيخ محي الدين مع قوات المقاومة إلى رأس العين و منها شن هجوما على القوات الفرنسية المتحصنة بحصن سانت فيليب[3].

الحماس الذي أبدته قوات المقاومة الفرنسية تحت قيادة الشيخ محي الدين في قتال الفرنسيين، جعل روح المقاومة و الجهاد تنتشر في مختلف أرجاء الغرب الجزائري، فزاد عدد القبائل المساندة للمقاومة، حيث اجتمع في 06 ماي بضواحي وهران أعيان حوالي 32 قبيلة، و أعدوا العدة لمهاجمة القوات الفرنسية، إلا أن يوم 11 ماي كان يتصادف مع حلول العيد

---

[1] بن عودة المازاري، مصدر السابق، ص95 .

[2] Paul.A, L'Emir Abdel-Kader, du fanatisme musulman au patriotisme chrétien (1808- 1886) librairie Hachette, Paris, 1929, P.8

[3] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 147.

الأضحى، فجمع الشيخ محي الدين أعيان القبائل مرة أخرى في 09 ماي، و اتفق معهم على أن يقضي المجاهدين العيد الأضحى مع عائلتهم، و أوصاهم بتشديد الحصار الاقتصادي على القوات الفرنسية بوهران، و اتفق الجميع على التأهب لتجديد القتال ضد الفرنسيين بعد انقضاء فترة العيد[1].

خلال فترة جوان 1832، حصلت تطورات جديدة في المنطقة كانت تهدد استمرار المقاومة، ذلك أن الجنرال بوايي بدأ يتدخل لربط اتصالات مع بعض قبائل المنطقة لتمويل الحامية الفرنسية بوهران، و من جهة أخرى عمل على جعل العلاقات بين قبائل المنطقة مضطربة لإضعاف المقاومة، و نتج عن ذلك أن ربطت كل من: قبائل الزمالة و الدواير و قاضي آرزيو بن طاهر، علاقات تجارية مع الفرنسيين، أما في مستغانم فكان القائد إبراهيم بها محاصرا من قبل قبائل مزغران[2].

لتقوية صفوف المقاومة و القضاء على تلك الاضطرابات قام الشيخ محي الدين، بمراسلة العريبي في الشلف، و طلب منه مهاجمة مستغانم بينما اتجه مرة أخرى إلى تلمسان لتسوية الخلافات التي كانت قائمة بها بين الحضر و الكولوغليين. و في نفس الوقت، طالب العثمانيين بها بتزويده بالمدافع، إلا أن مساعيه هذه باءت بالفشل، كما قام بإرسال تهديد شديد اللهجة إلى قاضي آرزيو، يطالبه فيه بالكف عن التعامل مع الفرنسيين[3]، و بالرغم من كل هذه الإجراءات التي قام بها الشيخ محي الدين، إلا أن الإضطرابات كانت تتصاعد بين سكان المنطقة، و كانت الأوضاع تنبئ بحرب بين بعضهم البعض، فالجنرال بوايي تمكن، بفضل جواسيسه، من إحداث الفتنة بين قبائل الزمالة و الدواير، من جهة، و قبيلة الغرابة من جهة أخرى[4]، و لكي يقطع الشيخ محي الدين الطريق أمام تصاعد تلك الفتنة، قام بإعلان الجهاد، مجددا، ضد القوات الفرنسية، لكي يوجه أنظار السكان الجزائريين إلى الخطر الحقيقي الذي يهددهم، و هو الاحتلال

---

[1] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 151.

[2] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 35.

[3] Paul.A, L'Emir Abdel-Kader, du fanatisme musulman au patriotisme chrétien (1808- 1886),op-cit, P.216.

[4] كانت قبائل الغرابة ترفض استخدام أراضيها من قبل قبائل الزمالة و الدواير للتواصل تجاريا مع الفرنسيين بوهران، فبوايي كان على علم بمشكلة الحدود بين القبائل، فاستخدم ذلك إثارة المشاكل بينها. أنظر:

Paul.A, L'Emir Abdel-Kader, du fanatisme musulman au patriotisme chrétien (1808- 1886),op-cit,P.216.

الفرنسي، فسار في 31 أوت 1832 على رأس مجموعة من رجال قبيلة الغرابة باتجاه وهران، حيث صادر بعض المؤن التي كانت موجهة للفرنسيين بوهران[1].

و في 19 سبتمبر هاجمت عناصر المقاومة مدينة وهران، إلا أن المدفعية و التحصينات التي أقامها الفرنسيون بها جعلتهم يتراجعون، و في 23 أكتوبر، عاود الشيخ محي الدين مهاجمة القوات الفرنسية على رأس 500 مقاتل، و بالرغم من ان هذه الهجومات لم تكن شديدة التأثير على القوات الفرنسية، إلا أنها أثارت حمية القبائل، للمشاركة في جهاد الفرنسيين[2]، حيث انضمت إلى الشيخ محي الدين بمعسكر حوالي 3000 مقاتل، و سار على رأسهم في 10 نوفمبر باتجاه وهران،حيث قام بترتيب ثلاث كمائن للقوات الفرنسية في ضواحي المدينة، إلا أن القوات الفرنسية تفطنت للأمر و بادرت بطلقات المدافع من برج سانت أندري، و في اليوم الموالي خرجت القوات الفرنسية من وهران لتلتقي في معركة شرسة مع قوات المقاومة، في منطقة سيدي الشبل، حيث تعرضت قوات المقاومة لخسائر شديدة نتيجة القصف المدفعي، و تمرس عناصر الجيش الفرنسي، و هو ما دفع الشيخ محي الدين إلى سحب المجاهدين باتجاه مسرغين[3]، و بما أن تلك الفترة تزامنت مع موسم الحرث، قام محي الدين بترك عناصر المقاومة لتلتحق بمضاربها للإهتمام بمصادر عيشهم، و أمرهم بالتأهب مرة أخرى لمقاتلة الفرنسيين بعد نهاية موسم الحرث[4]، و مما تقدم ذكره نستنتج بأن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الغرب الجزائري لعبت دورا هاما في بداية المقاومة بالمنطقة، و أظهرت وجود سلطة تنظم تلك الأوضاع.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج1، المرجع السابق، ص169.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج1، المرجع السابق ، ص 170

[3] Paul.A, Les débuts d'Abdelkader, op-cit,P.216.

[4] Ibid, P.217.

IV.- مبايعة الأمير عبد القادر:

1.- ظروف انعقاد المبايعة:

أكدت المواجهات التي قاد فيها الشيخ محي الدين، قوات المقاومة ضد القوات الفرنسية بوهران، رفض سكان الغرب الجزائري للإحتلال الفرنسي، غير أن هذه المواجهات لم تكن لها آثار عسكرية ملموسة على التواجد الفرنسي بوهران. فالواقع الاجتماعي و الاقتصادي بالمنطقة لم يكن يشجع على تقوية صفوف المقاومة، فمن جهة، كانت هناك تشكيلات اجتماعية تساهم بفعالية في دعم المقاومة، و من جهة أخرى كانت هناك بقايا السلطات العثمانية بالمنطقة التي لم تكن على استعداد للتخلي عن جميع امتيازاتها التي حازتها في ظل الحكم العثماني، و تصبح تلعب دورا ثانوي في حكم المنطقة، بعدما مارست السلطة لسنوات طويلة، عزلتها عن باقي السكان، و اكسبها عداوة معظم بقية السكان، و بذلك كان الوضعية الاجتماعية لهذه العناصر مرتبطة بممارسة السلطة[1].

أما بقية السكان الذين تطلعوا إلى الانعتاق من تلك القيود التي كانت مفروضة عليهم إبان الحكم العثماني للمنطقة. فكانوا يطمحون هم بدورهم إلى تحسين مستواهم المعيشي و الاجتماعي بصفة عامة[2].

و لذلك لم يكن للمقاومة تحت زعامة الشيخ محي الدين سند اجتماعي متجانس، يتطلع فيه الجميع إلى خدمة المصلحة العامة، و هي مواجهة الاحتلال الفرنسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج السلبية للحكم العثماني في المنطقة ، في الجانب الاقتصادي، لم تكفل للمقاومة الدعم المادي الضروري لمواجهة الفرنسيين، حيث ازداد الوضع الاقتصادي سوءا بعد الفوضى التي سادت الغرب الجزائري عشية احتلال مدينة وهران، فتأثرت بذلك حركة الاقتصاد، حيث أصبحت الأسواق فارغة من روادها، أما الطرق التجارية فكانت مشلولة، نظرا لحالة اللاأمن التي سادت المنطقة[3]. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجاهد في صفوف المقاومة تحت راية الشيخ

---

[1] Welsin.E, op-cit, P.09.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 168.

[3] نفسه، ص 169.

محي الدين، كان عليه إلى جانب القتال، الاهتمام بمصادر رزقه، و هو ما كان يؤدي إلى توقف المقاومة في بعض الفترات، حتى يقوم المجاهد بنشاطاته الخاصة[1].

بالإضافة إلى هذا الوضع الاجتماعي و الاقتصادي المتدهور، تعرضت منطقة الغرب الجزائري إلى التدخل التونسي[2] و المغربي[3]، اللذان كان من نتائج تدخلهما الإستلاء على الكثير من أملاك و موارد سكان المنطقة، كما أنها زاد من حدة الاضطرابات التي كانت بين سكان المنطقة، و يضاف إلى هذا كله استقرار القوات الفرنسية بوهران، و محاولات لإثارة الفتن بين قبائل المنطقة[4]. هذا الوضع الدقيق الذي أصبحت تعيشه منطقة الغرب الجزائري، أصبح ضروريا البحث عن سلطة تنظم الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لمواجهة المحتل الفرنسي.

2.- حيثيات البيعة:

أمام تلك الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة، بدأ أعيان منطقة الغرب الجزائري، يبحثون عن شخصية قوية، تحوز على موافقة الجميع لضبط النظام، و مواجهة الاحتلال الفرنسي، و كان عبد القادر بن محي الدين قد أظهر، خلال المواجهات التي قادها أبوه، محي الدين، ضد القوات الفرنسية، صفات قيادية جعلت الجميع يتطلعون لمبايعته أميرا عليهم[5]. و في 21 نوفمبر 1832م اجتمع في غريس أعيان قبائل المنطقة، بالشيخ محي الدين، و أعربوا له عن رغبتهم، فأجابهم إلى ذلك، و لما عرضوا الأمر على عبد القادر، وافق على ما اتفق عليه الأعيان، الذين اجتمعوا بوادي فروحة بسهل غريس عند شجرة الدردار، فقام الشيخ محي الدين بمبايعة ابنه و لقبه بناصر الدين، ثم توالى الأعيان و علماء المنطقة على مبايعة الأمير عبد القادر، و من هؤلاء الأعيان، نذكر عم عبد القادر أبو طالب[6]، و في 25 نوفمبر من نفس السنة دخل الأمير إلى مدينة معسكر و توجه إلى الجامع الكبير بالمدينة، حيث

---

[1] Paul.A, Les débuts d'Abdelkader, op-cit,P.216.

[2] يقدر ما استولى عليه التوانسة من خيرات بالمنطقة حوالي 77313فرنك فرنسي في الفترة الممتدة ما بين شهري جانفي و أوت 1831.انظر: عبد الجليل التميمي ،المرجع السابق ،ص44.

[3] أما المغاربة، فبالإضافة إلى استيلائهم على أملاك الكولوغليين بمدينة تلمسان، أخذوا كذلك عدة رؤوس من الماشية كانت تابعة لقبائل مخزن وهران، كما أنهم حصلوا على بعض أموال الضرائب التي دفعت لهم تحت التهديد ، أنظر:
Cour.A, op-cit, P.36

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 168.

[5] شارل شارل هنري ، المصدر السابق، ص 16.

[6] العربي إسماعيل، المصدر السابق، ص 40.

تلقى البيعة من مختلف أعيان القبائل، و من الذين حضورا البيعة الخاصة، نذكر: الشيخ الأعرج بن محمد بن فريحة، و محمد بن حواء بن يخلف، و أحمد بن التهامي ، و عبد الرحمن الورغي، و محمد بن الثعالبي الزلماضي، و هكذا فقد حضر البيعة أعيان مختلف قبائل المنطقة كالحشم و الغرابة و العباسيين و الخالديين و البراهميين و الحسانيين و العوفيين و الجعافرة و البرجية و الشقرانيين، و غيرهم كأولاد سيدي دحو و أولاد سيدي أحمد بن علي و الزلامطة و مغراوة و المشارف[1].

ومما جاء في نص البيعة الخاصة المكتوب من قبل علي بوطالب بن مصطفى بن مختار ما يلي: "....بعد إنعقاد البسيعة للإمام المعظم و الأمير الجليل المفخم، إبن أخينا السيد عبد القادر بن محى الدين،أحيا الله بهما الدين، بايعناه على: السمع و الطاعة و إمتثال الأمر و لو في ولد الواحد منا، أو نفسه، و قدمنا نفسه على أنفسنا، وحقه على حقوقنا......."[2].

و بعد أن انتهت مراسيم البيعة الخاصة، بدأت القبائل التي لم تحضر البيعة الأولى تتوافد على معسكر لمبايعة الأمير عبد القادر، فكانت بذلك البيعة العامة التي جرت في 04 فيفري 1833 [3] ، و ممن حضر هذه طبيعية العامة القبائل الشرقية و الغربية من غريس كالعطاف و سنجاس وبني قصير و صبيح و فليتة و المكاحلية، و مجاهر و البرجية و الزمالة و الدواير، و قبائل اليعقوبية كالجعافرة و الحساسنة و القبائل القبلية كأولاد الشريف و صدامة و خلافة [4]. و لقد كتب نص هذه البيعة محمد بن حوا المجاهري، و مما جاء في هذا النص ما يلي:" .....بعدما انقرضت الحكومة الجزائرية، من سائر بلاد المغرب الأوسط، و استولى العدو على مدينتي الجزائر و وهران، أعادهما الله دار إيمان و إسلام، بجاه النبي (عليه السلام). و طمحت نفسه العاتية إلى الاستيلاء على السهول و الجبال و الفدافد و التلال. و صار الناس في هرج و مرج و حيص و بيص، لا ناهي عن منكر، و لا من يعض و يزجر، قام من وفقهم الله للهداية، و ظهرت عليهم العناية من رؤساء القبائل و كبرائها و صناديدها و زعمائها، فتفاوضوا في نصب إمام، يبايعونه على الكتاب و السنة... فلم يجدوا لذلك المنصب الجليل إلا

---

[1] بن عودة المازاري، المصدر السابق، ص104
[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 159
[3] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص82
[4] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق ، ص165

ذا النسب الطاهر... السيد عبد القادر ابن مولانا محي الدين.... فبايعوه على كتاب الله العظيم و سنة نبيه الكريم... ثم قدمت على حضرته الوفود من سائر الجهات و الحدود، فبايعه أولهم و آخرهم... بيعة تامة كاملة عامة، بيعة سمع و طاعة، بيعة يعز الله بها الإسلام...."[1]، و مما سبق ذكره نستخلص بأن مبايعة الأمير عبد القادر كانت نابعة من التوجه العام لسكان منطقة الغرب الجزائري الرافض للاحتلال الفرنسي، و بذلك كانت سلطة الأمير عبد القادر مبنية على شرعية قوية.

[1] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 146.

3 -مساعي الأمير عبد القادر بعد البيعة لتوحيد صفوف المقاومة:

شكلت مبايعة الأمير عبد القادر نقطة تحول لدى سكان المنطقة، على اعتبار أن السلطة المنبثقة عن هذا الأساس الشرعي، ستكون ذات مصداقية كبيرة لديهم، فتطلعوا إلى تحرير الجزائر من الاحتلال[1]. و بما أن أساس أي مقاومة هو مجتمع متجانس موحد الصفوف. اتخذ الأمير عدة إجراءات من أجل تحقيق هذا الهدف، بدءا باختيار الرجال الذين يساعدونه في مهمته، فاختار من رآه مناسبا لذلك، فاستوزر محمد بن العربي و استكتب ابن عمه أحمد بن علي أبي طالب و الحاج مصطفى التهامي و الحاج محمد الخروبي، و محمد بن علي الرحاوي، و ولى الحاج الجيلاني على الأمور المالية، و عين في منصب وزير الخارجية الميلود بن عراش. كما شكل مجلسا للشورى يتألف من أحد عشر عضوا، تحت رئاسة القاضي أحمد بن الهاشمي المراحي، و اتخذ الأمير مدينة معسكر مركزا للمقاومة[2].

لتوحيد صفوف المقاومة، قام الأمير عبد القادر بمراسلة مختلف القبائل التي لم تحضر البيعة العامة، ليحملها على الانضمام إليه[3]، و في نفس هذا الإطار، قام الأمير على رأس بعض الفرسان من معسكر، في شهر جانفي 1833، بجولة على القبائل التي لم تحضر البيعة، كي تنضم إلى المقاومة، و في 15 جانفي 1833، اصطدم مع العربي، قائد قبيلة فليتة بالشلف، و بعد مناوشات طفيفة، تعهد العربي بالانضمام إلى المقاومة، و خلال جولة الأمير في سهل الشلف، انضمت إليه معظم قبائل المنطقة[4]، و بعد ذلك اتجه الأمير إلى آرزيو، حيث كان القاضي الطاهر يتعامل بها تجاريا مع الفرنسيين، متجاهلا التحذيرات التي أرسلها له الأمير، الذي دخل آرزيو في 13 أفريل 1833م، و أرسل القاضي الطاهر مكبلا إلى معسكر، أما في تلمسان، فقد كانت الاضطرابات في تصاعد مطرد بين الحضر و الكولوغليين، فاتجه الأمير إليها، و قام بتعيين ابن نونة قائدا على المدينة[5].

---

[1] Paul.A, Les débuts d'Abdelkader, op-cit, P.20.

[2] العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 43.

[3] مما جاء في هذه المراسلات، نذكر: "تدعوكم إلى أن تشاركوا في هذا العهد، بيننا و بينكم، سارعوا في الإعلان عن لوائكم و طاعتكم، الله يجازيكم في الدنيا و الآخرة، إن هدفي الأساسي هو الإصلاح و فعل الخير مادمت حي، إن ثقتي في الله، و منه هو وحده أرجو الجزاء-النجاح"، أنظر: شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص60.

[4] أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص 89.

[5] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 164.

حاول الأمير من خلال تلك الإجراءات توحيد صفوف الجزائريين لمواجهة المحتل الفرنسي، بالرغم من التعقيدات الكبيرة التي واجهته في حمل جميع التشكيلات الاجتماعية بالمنطقة للتطلع إلى هدف موحد، و هو ما يجعلنا نذكر التحديات الكبيرة التي واجهها الأمير عبد القادر مباشرة بعد أن تمت مبايعته و التي كان أهمها إيجاد نوع من التجانس بين مختلف التشكيلات الاجتماعية، و كذا توفير الموارد الضرورية لإنجاح المقاومة.

الفصل الثالث:

الأسس الاجتماعية و الاقتصادية

التي قامت عليها المقاومة الوطنية.

I.- الأسس الاجتماعية

II.- الأسس الاقتصادية

ا.- الأسس الاجتماعية:

عمل الأمير عبد القادر منذ أن تمت مبايعته، على إيجاد تنظيمات تحدث التجانس بين مختلف التشكيلات الاجتماعية، بهدف توحيد جميع طاقات المجتمع لتقوية جبهة المقاومة. و لذلك أوجد الأمير منظومة قوانين لتسيير الإدارة و القضاء و الاقتصاد، و كانت تلك القوانين مستمدة من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة، فالشريعة الإسلامية تحدد واجبات و حقوق كل فرد من المجتمع، و تهدف إلى إقامة العدل و المساواة بين الجميع، و هي القيم التي تعرضت الكثير من التشويه في أواخر العهد العثماني، و في هذا الإطار واجه الأمير تحديات في غاية الخطورة، فمن جهة كانت عليه تغيير تلك الصورة السلبية التي كانت مرسومة في أذهان الجزائريين عن السلطة المركزية، و من جهة أخرى كان عليه مواجهة المشروع الإحتلالى الفرنسي، الذي كان يضرب كل مقوم قد يزيد من قوة المقاومة الوطنية، و لذلك أوجد نظما لضبط المجتمع و تتمثل في النظام الإداري و القضائي، و نظما لبناء اقتصادا يتجاوب مع متطلبات المقاومة الوطنية.

1.- النظام الإداري:

أ. الإدارة المركزية:

أوجد الأمير نظام إداري يعتمد على قوانين بسيطة تتماشى مع حاجيات السكان الإدارية، و سعى من خلال هذا النظام إلى تجنب الأخطاء التي وقع فيها الحكم العثماني، فكان أساس الجهاز الإداري عند الأمير إخلاص الحاكم و ثقة المحكومين[1]، و لذلك أسس لنظام هرمي الشكل يتسم بالكفاءة و المصداقية، فأجهزة الإدارة كانت خفيفة خالية من روح الروتين و البيروقراطية، حيث كان الموظف فيما يعتبر نفسه خادما للدولة و جنديا احتياطيا جاهزا لتلبية نداء الواجب في أي لحظة[2].

---

[1] Alexandre.B, Abd-El-Kader sa vie politique et militaire, Edit Bouchene, France,2003,P.117

[2] العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 217.

و مما اتسمت به الإدارة عند الأمير ابتعادها عن الطابع الفردي في تسيير الأمور، حيث نجد أن الأمير أشرك العلماء و شيوخ القبائل في الحكم[1]، فكون من هؤلاء حكومة تولى فيها ميلود بن عراش نظارة الخارجية، و محمد بن العربي وزيرا يساعده كاتبان هما أحمد بن علي بن أبي طالب و الحاج مصطفى بن الهاشمي و أما الحاج مصطفى بن التهامي فعين رئيسا لديوان الإنشاء، و السيد بن علي الرحاوي حاجبا، و عبد الله الحاج الجيلاني بن فريحة ناظرا على الخزينة الحكومية، و بو سعيد محمد بن فاخة نظيرا للخزينة الخاصة، و الحاج الطاهر بوزيد ناظرا على الأوقاف، و الحاج الجيلالي العلوي ناظرا على العشور و الزكاة، و الحاج أحمد الهاشمي المراحي قاضي القضاة[2].

بالإضافة إلى هذه الحكومة أوجد الأمير مجلسا للشورى يتكون من إحدى عشر عضوا من كبار العلماء و الفقهاء، و كان هذا المجلس يجتمع تحت رئاسة قاضي القضاة أحمد بن الهاشمي المراحي[3]، و لقد كان لهذا المجلس سجلا خاصا احتوى كافة القضايا التي عرضت عليه، و ديوانا عهد إلى مصطفى بن التهامي لضبط قرارات أعضائه و تسجيلها[4].

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الأمير عبد القادر قد أوجد جهازا إداري مركزي، يغلب عليه طابع حكم الأغلبية، أساسه الالتزام بالقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، وبذلك كون وحدة إدارية كانت ضرورة للم شمل مختلف التشكيلات الاجتماعية، دون تمييز لفئة عن أخرى، و هو ما كفل للمقاومة الوطنية أساسا إداريا صلبا لمواجهة الاحتلال الفرنسي[5].

---

[1] يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص82.

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 278.

[3] نفسه، ص 279.

[4] أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص43.

[5] عبد الله شريط، مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير عبد القادر و نظرية الشيخ ابن باديس، مجلة الثقافة، وزارة السياحة و الثقافة، ع 75، 1983، ص237.

ب. الإدارة الإقليمية:

الأمير عبد القادر في سعيه إلى جعل السكان البعيدين عن سلطته المركزية يشعرون باشتراكهم في الحكم بالرأي و الفعل، عمل على تعيين خلفاء، حتى يؤسس الوحدة إدارية لجميع السكان تخضع لنظام متماثل و لسيادة واحدة، و هي وسيلة لتحويل ذلك الشعور بالقبلية إلى الشعور بالوحدة الوطنية[1].

في البداية قام الأمير بتحديد مجموعة من القيم يجب توفرها في الخليفة كي تكون سلطته ذات مصداقية، فكان على الخليفة أن يكون من عائلة عريقة محترمة من طرف السكان، كما عليه أن يكون مشهورا بمعرفته لأحكام الشريعة الإسلامية، و ممن أبرز شجاعة في ميدان القتال، و ثبتت فيه عدة خصال كالحزم و حسن السيرة، فالخليفة هو ممثل الأمير في مقاطعته، و حتى يواصل السكان ترابط هم بالسلطة المركزية كان توفر تلك القيم في الخليفة جد مهم[2].

المراسيم التي وضعها الأمير لتعيين الخلفاء تظهر مدى حرصه على اختيار الرجل المناسب لإدارة شؤون الرعية، و كسب ثقة الجزائريين، و كذا ارتباطه بالشريعة الإسلامية[3]. فكان تعيين الخليفة يتم داخل الديوان الأميري بإصدار مرسوم التعيين الذي يحرر من قبل هذا الديوان و يختم في أعلاه بختم الإمارة[4]. و يتضمن هذا المرسوم المهام التي يجب على الخليفة القيام بها، بالإضافة إلى بعض النصائح، بالإضافة إلى ذلك كان الخليفة يقوم بأداء القسم على صحيح البخاري، و يخلع عليه البرنوس الرسمي[5].

---

[1] اسماعيل زروخي، الدولة الوطنية و أصالتها عند الأمير عبد القادر، مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع 12، 1999، ص 140.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 83.

[3] Alexandre.B, op-cit, P.118.

[4] خاتم الإمارة خاتم كبير الحجم مستدير الشكل، نقش في دائرته البيت التالي: و من يكن برسول الله نصرته ﷺ أن تلقاه الأسد في أجامها تجم. و تثبت في جوانبه عبارات هي، الله، محمد، أبو بكر، عثمان، علي، و في وسط الدائرة كتب: الواثق بالله، القوي الأمين، ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين. و التاريخ 1248ه. أنظر : اسماعيل العربي، حكومة الأمير عبد القادر إدارتها و مهامها، مجلة الثقافة،وزارة السياحة و الثقافة ، ع 75، 1883، ص223

[5] نفسه، ص 223.

الخليفة هو الممثل الرسمي الأعلى درجة في مقاطعته للأمير، و بذلك كانت تقع على عاتقه عدة مهمات، فهو المسؤول عن الأمن العام، و تجنيد المقاتلين في صفوف المقاومة، و تحصيل الضرائب، و قيادة قوات المقاومة التابعين لمقاطعته عند اندلاع الحرب، و بذلك كان دور الخلفاء، على درجة كبيرة من الأهمية لبناء الدولة، و مواجهة الاحتلال الفرنسي[1].

كانت المقاطعات تضم هرم سلطوي على رأسه الخليفة، و مقسمة غلى عدة دوائر على رأس كل منها "آغا"، و بدورها الدوائر كانت تتشكل من عدة قبائل على رأس كل منها "قائد"، الذي يتولى إدارة شيوخ بطون القبائل، حيث كان على رأس كل فرع من القبيلة "شيخ"[2].

لقد تميز هذا النظام الإداري الذي أوجده الأمير بالمركزية الشديدة، حيث كانت الأوامر التي تصدر عن الأمير تصل إلى الخليفة و من هذا الأخير تأخذ طريقها إلى غاية آخر عنصر من السلم الهرمي للسلطة و هو "الشيخ"، و على نفس السلم تأخذ القضايا المهمة التي يرفعها الشيوخ إلى الأمير، بطريقة تصاعدية[3].

أولى المقاطعات التي أنشأها الأمير كانت بالغرب الجزائري، حيث أنشأ منذ سنة 1832 مقاطعتي معسكر و تلمسان[4]، فكان على رأس معسكر مصطفى بث التهامي[5]، و على رأس تلمسان البوحميدي الولهاصي[6].

---

[1] شرشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 217.

[2] Alexandre.B, op-cit, P.118.

[3] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 307.

[4] في سنة 1839 أصبح عدد المقاطعات ثمانية و هي: تلمسان التي كان على رأسها محمد البوحميدي الولهاصي، و معسكر و كان على رأسها الحاج مصطفى بن أحمد التهامي، و مليانة على رأسها محمد بن علال بن مبارك الذي خلف محي الدين بن علال القلعي، و التيطري (المدية) التي كان على رأسها أحمد البركاني الذي خلف مصطفى بن محي الدين، و مقاطعة برج حمزة (البويرة) و على رأسها أحمد بن الطيب بن سالم، و مقاطعة مجانة (سطيف) التي تولى منصب الخليفة فيها أحمد بن عمار بعد محمد بن الخروبي و محمد بن عبد السلام، و مقاطعة الزيبان و على رأسها حسان بن عزوز الذي خلف هو الآخر فرحات بن سعيد، ثم عوض لاحقا بمحمد الصغير بن عبد الرحمن، و أخيرا الأغواط التي كان على رأسها قدور بن عبد الباقي، الذي خلف الحاج العربي بن عيسى. أنظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85.

[5] مصطفى بن التهامي: صهر الأمير عبد القادر، و ابن عمه، تولى منصب الخليفة على مقاطعة معسكر التي كانت حدودها تمتد من معسكر إلى غاية الروافد اليسرى لوادي الشلف، و من أرزيو إلى غاية حدود الصحراء. كان مصطفى بن التهامي من رفقات الأمير حتى بعد إنهاء المقاومة حيث لازمه في أسره بفرنسا، و بمنفاه بدمشق أنظر؛ أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص 144

[6] محمد البوحميدي الولهاصي: أصله من قبائل جبال لارارا، ولد في سنة 1811م، رافق الأمير عبد القادر منذ الصغر حيث تلقيا العلم معا، امتدت سلطته من تلمسان و ضواحيها حتى الحدود المغربية، و لقد كان يقوم دائما بالمهمات الشاقة=

حرص الأمير عبد القادر من خلال الأنظمة التي وضعها لإدارة المقاطعات البعيدة عن السلطة المركزية، على تولي مقاليد السلطة فيها من قبل أفراد من نفس المنطقة، فجسد الأمير بذلك أحد الأسس المهمة في الدولة الحديثة، و هو أن يختار الحاكم من طرف أهل المنطقة أنفسهم، و لذلك كان تفاعل السكان مع خلفائهم جد مهم في تواصل المقاومة الوطنية، كما أن ذلك كان يتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري آنذاك، فالحزازات التي بين مختلف التشكيلات الاجتماعية حتمت على الأمير هذا التوجه.

2.- النظام القضائي:

العدل و المساواة كانت من القيم الأساسية التي سعى الأمير عبد القادر إلى ترسيخها في نفوس أتباعه[1]، بعيدا عن ما تميز به العدل في فترة العثمانيين ، حيث كان الإنصاف بين الناس غائب، و التمييز بين الطبقات و القبائل و الأشخاص هو المنطلق في إصدار الأحكام القضائية. كان القضاء يسير وفقا للشريعة الإسلامية، حيث جميع الأحكام مصدرها القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة، عين الأمير عبد القادر على رأس السلطة القضائية قاض القضاة أحمد بن الهاشمي المراحي[2]. أما إدارة القضاء في المقاطعات فكان يجري داخل مجلس إقليمي، يضم العلماء و الفقهاء المحليين المتميزين بالعلم و النزاهة، و كانت هذه المجالس تصدر فتاوي و تفصل في الخصومات على مذهب الإمام مالك، و تحت رئاسة الخليفة أو قاضي الولاية في حال غيابه. أما داخل الجيش، فكان لكل كتيبة قاض يساعده عدلان، و شاوش ينفذ الأحكام التي يصدرها القاضي[3] .

=كان آخرها محاولته تقريب وجهات النظر بين الأمير و سلطان المغرب، غير أن هذا الأخير دس له السم في طعامه، فتوفي البوحميدي مسموما بتازة المغربية سنة 1847، أنظر: مصطفى بن التهامي: أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص144

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص240.

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 308.

[3] القاضي في نظام حكومة الأمير كان يتلقي راتبا شهريا قدره 10 دور أي ما يعادل 50 فرنك، بالإضافة إلى رسوم و حقوق يتلقاها عند معالجته لبعض القضايا. أنظر: محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص310.

Alexandre.B, op-cit, P.126.

تميز القضاء عند الأمير عيد القادر بالفعالية و الحزم، خصوصا في قضايا التعاون مع العدو و الجوسسة، و تجاوز أحكام الشرع، و نظرا لحالة الفوضى التي كانت سائدة و انعدام الأمن و انتشار النهب و السرقات، كانت الأحكام القضائية التي تصدر في حق المذنبين تنفذ بسرعة دون شكليات معقدة[1]، فالأحكام كانت غير قابلة للاستئناف و تنفذ فور صدورها، غير أن ذلك لا يتم بطريقة عشوائية، و إنما كان لكل متهم الحق في محاكمة عادلة تثبت التهمة عليه أو تبرئه منها، و إذا كانت القضية معقدة، كانت ترفع إلى مجلس الشورى المركزي[2].

أدرك الأمير بأن العدل و المساواة، من القيم الأساسية التي يجب عليه تحقيقها على أرض الواقع، لكي يعطي مصداقية لباقي مؤسسات الدولة التي كان يسعى لإقامتها[3]، و بالإضافة إلى هذه الهياكل القضائية التي أقامها الأمير، كان لا يتواني عن إرسال المنادين للأسواق لدعوة من له مظلمة لدى أي رجل من رجال الإدارة، أن يقدمها للأمير نفسه، حتى يأخذ حقه المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية[4]، و بذلك استغل الأمير عبد القادر جميع الوسائل لجعل الجزائريين يشعرون أنهم في ظل حكم عادل يضمن لهم حقوقهم، و هو ما من شأنه أن يساهم في ترابط العناصر المشكلة للنسيج الاجتماعي في الجزائر.

---

[1] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 151.

[2] إسماعيل العربي، حكومة الأمير عبدا القادر: إدارتها و مهامها، المرجع السابق، ص 225.

[3] إسماعيل زروحني، المرجع السابق، ص 141.

[4] Alexandre.B, op-cit, p.119.

3.- علاقات الأمير عبد القادر مع بقايا السلطة العثمانية:

أ- الأتراك:

تحكمت عدة عوامل في علاقة الأمير مع الأتراك في الغرب الجزائري، جعلت تلك العلاقة تتميز بالعدائية و التنافر بين الطرفين، فالمعانات التي كان يعاني منها معظم الجزائريين في أواخر العهد العثماني جراء الظلم و التعسف الذي كانت تقوم به هذه الطائفة، حددت نوعية تلك العلاقة[1].

بحكم أن معظم القبائل التي التفت حول الأمير كانت من قبائل الرعية في العهد العثماني، جعل الأمير ينحاز إلى الرأي العام حوله و الذي كان لا يثق في الأتراك، الذين كانت لهم عدة تجارب مع قبائل الرعية ساهمت في تردي العلاقة بين الطرفين[2]، فباي وهران الأخير حسن (1816-1831) عرف بعدائه الواضح لزعماء الطرق الصوفية و شيوخ الزوايا، فالشيخ محي الدين و الأمير عيد القادر نفسه قد تعرض لظلم هذا الباي خلال رحلة الحج التي قام بها في 1825م، كما أن الأمير عبد القادر كان قد اطلع على فساد هذه الطائفة بمعسكر حيث نشأ، و بوهران حيث درس[3].

كان للظلم الذي مارسه الباي حسن ضد قبائل الرعية دور في تخلي هذه القبائل عنه في 1830م، حيث طلب من الشيخ محي الدين الحماية و المساندة و بعدما أقنع الأمير عبد القادر شيوخ القبائل في ذلك الاجتماع الذي عقده الشيخ محي الدين للنظر في طلب الباي[4]، بضرورة رفض طلب الباي حتى لا يؤثر على مصداقية شيوخ القبائل في المنطقة.

استسلام الباي حسن للسلطات الفرنسية في 4 جانفي 1831، و تسليمه لمدينة وهران دون مقاومة، بعد أن ضمن سلامة أمواله و حاشيته، عزز شعور الخيبة من الأتراك لدى معظم سكان الغرب الجزائري[5]. كما كان ذلك إيذانا بانقراض سلطة العثمانيين في المنطقة. فالحماية العثمانية التي كانت بوهران و التي كان تعداد أفرادها ثمانمائة فرد، فضل نصفهم الرحيل إلى

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص241.

[2] Paul.A, L'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme Français (1808-1883),op-cit, P.14.

[3] شرشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 68.

[4] نفسه، ص 75.

[5] Derrien.I, op-cit, P.19.

المشرق، بينما الباقين انضموا إلى قوات الباي التونسي بوهران

انضم هؤلاء إلى القوات الفرنسية بوهران، تحت قيادة الجنرال بوايي حيث شكلوا إحدى فرق الكتيبة الثانية من قناصة إفريقيا تحت قيادة العقيد ليتابغ، تنفيذا للقرار الملكي الصادر في 17 نوفمبر 1831م، و الذي أدمج تلك القوات في الجيش الفرنسي[1].

أما في مستغانم، فقد أبدى قائد الأتراك بها المدعو إبراهيم خضوعه للفرنسيين و أخذ يتلقى الأوامر من الجنرال ديميشال قائد القوات الفرنسية بوهران، أما في معسكر فإن الأتراك الذين كانوا بها قد تم طردهم و لم يبقى لهم أي تأثير بالمدينة، و في تلمسان التي كانت تضم بمئات منهم فلقد كانوا مع الكراغلة في قلعة المشو ر، و كان مصيرهم مرتبط بأغلبية الكراغلة التي كانت بقلعة المشو ر[2].

هذا الواقع الذي أصبح يعيشه الأتراك في الغرب الجزائري، حتم على الأمير عبد القادر أن يتعامل مع معظمهم كأعداء، بعد أن اختار معظمهم الانضمام إلى صفوف المحتل الفرنسي.

ب- الكراغلة:

مبدأ المساواة بين جميع السكان الذي اعتمده الأمير عبد القادر أساسا لمشروع الدولة الجزائرية الحديثة، رأى فيه الكراغلة خطرا على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، و رؤوا بأنهم الأجدر بتولي شؤون السكان، على اعتبار أنهم الأقرب إلى العنصر التركي[3].

لقد كان للوضعية الاجتماعية المتميزة للكراغلة، و المبادئ التي جاء بها الأمير عبد القادر لتنظيم السكان، تباين واضح، أدى إلى علاقة تنافر بين الطرفين منذ مبايعة الأمير عبد القادر[4]. لقد كان معظم الكراغلة في الغرب الجزائري يتمركزون في مدينة تلمسان بقلعة المشوار التي كانت تضم 4.000 آلاف كرغلي[5]، و حاولوا المحافظة على أموالهم و مكانتهم بربط اتصالات مع السلطان المغربي، إلا أن ذلك المسعى باء بالفشل جراء انسحاب القوات المغربية من المغرب الجزائري نهائيا في 22 مارس 1831م، و بعد ذلك اتجهوا صوب القوات

---

[1] Derrien.I, op-cit, P.31.

[2] Emrit.M, op-cit, P.35.

[3] المهدي البوعبدلي، أضواء على تاريخ الأمير عبد القادر، جمعية الجغرافيا و الآثار لمدينة وهران،عدد خاص حول الأمير عبد القادر، 1983، ص 110.

[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 342.

[5] Emrit.M, op-cit, P.87.

المشرق، بينما الباقين انضموا إلى قوات الباي التونسي بوهران، و بعد رحيل ممثل هذا الباي، انضم هؤلاء إلى القوات الفرنسية بوهران، تحت قيادة الجنرال بوايي حيث شكلوا إحدى فرق الكتيبة الثانية من قناصة إفريقيا تحت قيادة العقيد ليتابغ، تنفيذا للقرار الملكي الصادر في 17 نوفمبر 1831م، و الذي أدمج تلك القوات في الجيش الفرنسي[1].

أما في مستغانم، فقد أبدى قائد الأتراك بها المدعو إبراهيم خضوعه للفرنسيين و أخذ يتلقى الأوامر من الجنرال ديميشال قائد القوات الفرنسية بوهران، أما في معسكر فإن الأتراك الذين كانوا بها قد تم طردهم و لم يبقى لهم أي تأثير بالمدينة، و في تلمسان التي كانت تضم بمئات منهم فلقد كانوا مع الكراغلة في قلعة المشو ر، و كان مصيرهم مرتبط بأغلبية الكراغلة التي كانت بقلعة المشو ر[2].

هذا الواقع الذي أصبح يعيشه الأتراك في الغرب الجزائري، حتم على الأمير عبد القادر أن يتعامل مع معظمهم كأعداء، بعد أن اختار معظمهم الانضمام إلى صفوف المحتل الفرنسي.

ب- الكراغلة:

مبدأ المساواة بين جميع السكان الذي اعتمده الأمير عبد القادر أساسا لمشروع الدولة الجزائرية الحديثة، رأى فيه الكراغلة خطرا على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، و رؤوا بأنهم الأجدر بتولي شؤون السكان، على اعتبار أنهم الأقرب إلى العنصر التركي[3].

لقد كان للوضعية الاجتماعية المتميزة للكراغلة، و المبادئ التي جاء بها الأمير عبد القادر لتنظيم السكان، تباين واضح، أدى إلى علاقة تنافر بين الطرفين منذ مبايعة الأمير عبد القادر[4]. لقد كان معظم الكراغلة في الغرب الجزائري يتمركزون في مدينة تلمسان بقلعة المشوار التي كانت تضم 4.000 آلاف كرغلي[5]، و حاولوا المحافظة على أموالهم و مكانتهم بربط اتصالات مع السلطان المغربي، إلا أن ذلك المسعى باء بالفشل جراء انسحاب القوات المغربية من المغرب الجزائري نهائيا في 22 مارس 1831م، و بعد ذلك اتجهوا صوب القوات

---

[1] Derrien.I, op-cit, P.31.
[2] Emrit.M, op-cit, P.35.
[3] المهدي البوعبدلي، أضواء على تاريخ الأمير عبد القادر، جمعية الجغرافيا و الآثار لمدينة وهران،عدد خاص حول الأمير عبد القادر، 1983، ص 110.
[4] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 342.
[5] Emrit.M, op-cit, P.87.

الفرنسية بوهران و حاولوا ربط علاقات مع السلطات الفرنسية، التي كان يمثلها الجنرال بوايي الذي كان قائدا للقوات الفرنسية بوهران، غير أن تلك المحاولات باءت بالفشل هي الأخرى، نظرا لعدم استطاعت القوات الفرنسية التوغل إلى المناطق الداخلية في الغرب الجزائري[1] خلال هذه الفترة.

أظهرت تلك الخطوات التي قام بها الكراغلة مع بداية التواجد الفرنسي بالمنطقة، خطورتهم على المقاومة الوطنية، فسعى الأمير عبد القادر في بداية 1833، إلى محاصرتهم بقلعة المشوار، و بقيت العلاقة بين الطرفين على ما هي عليه، إلى أن قام الجنرال تريزل، الذي خلف الجنرال ديميشال على رأس القوات الفرنسية بوهران، بتوقيع اتفاقية الكرمة[2] بينه و بين زعماء و قبائل الزمالة و الدواوير في 16 جوان 1835م، و هو ما مكن ترزيل من ربط علاقات مع كراغلة تلمسان إلا أن قوة المقاومة خلال هذه الفترة لم سمح له بتمتين تلك العلاقات و خلال ذلك حاول الأمير مرة أخرى دعوة الكراغلة إلى الانضمام إلى المقاومة الوطنية، إلا أنهم لم يستجيبوا له، فاتصلوا بكلوزيل و طلبوا منه تسيير حملة على تلمسان و وعدوه بأن يفتحوا أبوابها له دون مشقة، و استجابة لذلك قام كلوزيل بتنظيم حملة على تلمسان في ديسمبر 1836م، و بمساعدة الكراغلة له تمكن من السيطرة على المدينة دون قتال شديد، كما استفادت القوات الفرنسية من قلعة المشوار التي فتحها لهم الكراغلة و قام كلوزيل بتعيين "كافينياك" على رأس حامية فرنسية بالقلعة[3]، من قبل القوات الفرنسية، و هو ما زاد في تردي علاقتهم بالأمير عبد القادر، و أصبحت عدائية بحثه بعد أن انطووا تحت جناح المحتل الفرنسي.

أضحت وضعية الكراغلة جد معقدة بعد توقيع الجنرال بيجو إتفاقية تافنا[4] مع الأمير عبد القادر في 30 ماي 1837م، حيث نصت هذه الإتفاقية على تخلي الفرنسيين عن مدينة تلمسان و هو ما أدى بالفرنسيين إلى تخيير حلفاؤهم الكراغلة ما بين البقاء بالمدينة و تتم معاملتهم مثل الحضر، أو الرحيل إلى وهران مع القوات الفرنسية و هو الحل الذي قبل به معظم الكراغلة بتلمسان، بعدما أصبحت المدينة تحت سلطة خليفة الأمير عبد القادر، البوحميدي الذي جعل من قلعة المشوار مخزنا و مصنعا للأسلحة[5].

---

[1] ناصر سعيدوني، ورقات جزائرية المرجع السابق، ص343.

[2] أنظر الملحق رقم 7.

[3] أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص 252.

[4] أنظر الملحق رقم 6.

[5] Emrit.M, op-cit, P.20.

على الرغم من التجاوزات التي قام بها الكراغلة في حق المقاومة الوطنية، إلا أن الأمير عبد القادر عمل جاهدا على إدماجهم في المقاومة، و ذلك عن طريق جعل من يبقى منهم بعيدا عن الفرنسيين يقيمون بعاصمة الدولة الجزائرية الحديثة تاقدمت[1]، و ذلك للإسراع في دمجهم مع بقية العناصر الاجتماعية[2].

ج.- قبائل المخزن:

ممارسة قبائل المخزن للسلطة في الغرب الجزائري بشكل تعسفي اتجاه بقية الجزائريين في أواخر العهد العثماني، جعلها تحصل على عدة امتيازات و ثروات و لكن في مقابل ذلك كسب عداوة معظم قبائل المنطقة، و لكي تحافظ قبائل المخزن على مكتسباتها حاولت الإرتباط بسلطات المغرب بعد انهيار السلطة العثمانية في الجزائر، إلا أن انسحاب القوات المغربية من الغرب الجزائري جعلها في وضع جد دقيق[3]، و بعد أن انضمت معظم قبائل المنطقة إلى الشيخ محي الدين و رفعت راية الجهاد ضد المحتل الفرنسي، و أضحت تشكل قوة تهدد مكانة و سلطة قبائل المخزن و ازداد وضع هذه القبائل تأزما بعد أن أعلنت معظم قبائل المنطقة مبايعتها للأمير عبد القادر، الذي طلب من مصطفى بن اسماعيل زعيم قبائل الزمالة إعلان الطاعة و الولاء فرفض في البداية و لكنه اضطر لإعلان طاعته خوفا مما سينجر عن رفض قاطع لمطالب الأمير[4]. فكان في ذلك رضوخ للأمر الواقع من جانب مصطفى بن اسماعيل حيث جاء في كتاب "طلوع سعد السعود" ما يلي: "... و لما اعتقدت له البيعة خاطب مصطفى بن اسماعيل بمخزنه بالإذاعة له بالطاعة، و الدخول تحت حكمه ليكون واحدا من الجماعة، فأبى ابتداءا و لب ثانيا لما رأى الناس بايعته جهارا, و قال امتناعنا ليس فعلا مختارا، مع قول أخيه الحاج بالحضري و ابن أخيه المزاري و أخيه لأمه محمد ولد قادي له، إن امتناعنا يلحقنا منه

---

[1] تاقدمت من القلاع التي بناها الأمير عبد القادر في سفح جبل جزول، يحدها من الشمال بلدية قرطوفة و من الجنوب بلدية ملاكو و من الشرق مدينة تيارت التي تبعد عنها بحوالي 8 كلم، و كان ابتداء الأشغال بها في سبتمبر 1836، و تم احتلالها من قبل القوات الفرنسية في ماي 1841، أنظر: دحدوح عبد القادر، استحكامات الأمير عبد القادر العسكرية (1836-1842)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 42.

[2] بوروبة رشيد، تاقدمت عاصمة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر، ع 82، 1984، ص99.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية،المرجع السابق، ص 344.

[4] Welsin.E, op-cit, P.20.

لوم كثير من الحاضر و البادي..."[1]. و هو ما يوضح بأن رضوخ قبائل المخزن للأمير عبد القادر ارتبط بظروف آنية سرعان ما سوف تتغير، حيث ابتدأت تلك القبائل في ربط اتصالات مع القوات الفرنسية قصد استرجاع مكانتها في المنطقة، لتتوج تلك الإتصالات بعقد إتفاقية الكرمة بين الجنرال تريزل و المازاري الذي أمضى الإتفاقية باسم قبيلة الدواوير و نيابة عن قبيلة الزمالة في 15 جوان 1835.

أكدت هذه الإتفاقية انضمام تلك القبائل إلى السلطة الفرنسية، حيث يشير البندان الأول و الثاني من هذه الإتفاتقية إلى ما يلي:

"*البند الأول*: تعترف القبيلتان بسيادة ملك فرنسا و تحتميان تحت سلطته.

البند الثاني: تتعهدان بالخضوع لسلطة الرؤساء المسلمين المعنيين من قبل الوالي العام"[2].

بفضل هذه الاتفاقية اكتسبت السلطات الفرنسية حلفاء جدد، لهم من القوة ما سيمكنها من إضعاف جبهة المقاومة الوطنية بعد انضمام عدة عناصر من هذه القبائل إلى القوات الفرنسية، و أصبحت تشكل قوة ضاربة في الجيش الفرنسي، و بذلك أضحت العلاقة جد عدائية بين الأمير عبد القادر و قبائل الزمالة و الدواوير[3]،حيث اعتبر الأمير تلك الاتفاقية ضرب لوحدة المجتمع الجزائري، و راسل تريزل يوضح له بأن قبائل الزمالة و الدواوير هم من رعاياه حيث يقول في إحدى رسائله:"... و إنني أبلغك البلاغ الأخير، إنك إن رفعت الحماية فنحن على ما كنا عليه من المعاهدة التي وقع عليها الإتفاق قديما، و إلا فإنني لا أستطيع مخالفة شريعتي في التخلي عنهم و الله يخلق و يفعل ما يريد"[4]. فكانت تلك الاتفاقية من الأسباب التي أدت إلى تجدد القتال بين الأمير عبد القادر و القوات الفرنسية بعد نقض إتفاقية ديميشال. غير أن السلطات الفرنسية سرعان ما عاودت الإتصال بالأمير عبد القادر لعقد إتفاقية أخرى و هي إتفاقية التافنا الموقعة بين الجنرال "بيجو Peugeot" و الأمير عبد القادر في 30 ماي 1837[5]، فكان في ذلك ضرب لمصالح قبائل الزمالة و الدواوير التي كانت ترى بأن مصالحها تقضي بترسيخ سلطة الإحتلال

---

[1] المازاري، المصدر السابق، ص 107.
[2] جمال قنان، نصوص جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، د.م.ج، الجزائر، 1993، ص 96.
[3] Paul.A, L'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme Français (1808-1883),op-cit, P.48.

[4] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 234.
[5] George.Y, op-cit, P10

الفرنسي في الغرب الجزائري، و في رسالة وجهها مصطفى بن اسماعيل إلى الجنرال "ليتانغ Létang"[1] في صيف 1837، عبر له صراحة عن معارضته الشديدة للإتفاقية[2]. حيث جاء فيها ما يلي:"...كيف وقع الصلح بين عبد القادر و يج (أي بيجو) جل نار (جينيرال) وهران، أعطاه بلادنا التي تعرفها و تعرف جدودها، و هذا نحو سبع سنين و نحن نقاتل الناس عليها و اليوم حيث أتيت إلى حرمكم و حضرتكم أركبت علينا الذل..... و نعلمك بأخبار الصلح لم نحضروا فيه و لم نريده"[3].

على الرغم من أن إتفاقية التافنا أدت إلى عدة إلى عدة نتائج كانت في معظمها لصالح الأمير عبد القادر إلا أنها أدت إلى زيادة الصراع بينه و بين زعماء قبائل المخزن، الذين أضحى دورهم جد خطير على استمرارية المقاومة بعد أن تم نقض إتفاقية التافنا في سنة 1839م[4]. حيث شارك مصطفى بن اسماعيل في عدة معارك إلى جانب الفرنسيين، كانت لها نتائج وخيمة على المقاومة. و بالرغم من مقتل هذا الأخير في 05 فيفري 1843م، إلا أن دور مقاتلي المخزن كان يزداد حدة في التأثير سلبيا على المقاومة الوطنية[5].

موقف عشائر المخزن المناهض لسلطة الأمير من أهم العوامل المباشرة في القضاء على مشروع الدولة الجزائرية، التي كان يأمل الأمير في إقامتها، فالمنافع المادية و المصالح الاجتماعية، بالإضافة إلى سياسة فرق تسد التي انتهجتها السلطات الفرنسية في الجزائر،كان لها دور فعال في تضارب طموحات مختلف العناصر السكانية خلال فترة المقاومة الوطنية تحت قيادة الأمير عبد القادر.

---

[1] الجنرال ليتانغ Létang: كان قائدا للقوات الفرنسية بوهران، في الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 1836 و جانفي 1837. أنظر: Derrien,I, op-cit, P.115.

[2] Welsin.E, op-cit, P.64.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 346.

[4] George.Y, op-cit,P13.

[5] Paul.A, les grands soldats de l'Algérie, Pigelet, Orléans, 1930, P.38.

II.- الأسس الاقتصادية:

1.- النظام الضرائبي:

شكل النظام الضرائبي أحد الركائز الأساسية التي قامت عليها الدولة الجزائرية الحديثة تحت راية الأمير عبد القادر، الذي كان عليه إيجاد مداخيل ضريبية لتنظيم مؤسسات الدولة دفع موجباتها و التزاماتها، دون الوقوع في المظالم التي مارستها السلطة العثمانية سابقا، في هذا الميدان[1]، فقام بإلغاء ما كان مستحدثا من ضرائب تعسفية ، كالغرامة و العوائد و اللزمة، و أقر ضريبتي العشور و الزكاة التي نصت عليها الأحكام الإسلامية، و لقد أشار محمد بن عبد القادر الجزائري في كتابه إلى ذلك، حيث قال:"كان يهدم ما كانت الحكومة الجزائرية أسسته من المغارم، فطار بذلك ذكره"[2]، كما التزم بمبدأ العدل و المساواة في تحصيل الضرائب بين جميع السكان، و حرص أيضا على أن تتم عملية جمع الضرائب دون عنف أو تعسف[3].

كما امتاز هذا النظام الضرائبي بالمرونة و الحزم في آن واحد، فالأمير كان يتساهل في طريقة الدفع عينا أو نقدا، كما كان يراعي أحوال الناس الذين يدفعون الضرائب، خصوصا الفقراء منهم، حيث يقول ألكسندر بالمار عن ذلك ما يلي:"لقد كان ببعض قصور الصحراء أناس فقراء لم أكن أطالبهم بالضريبة بل حاولت ترحليهم إلى تاقدمت لتحسين أحوالهم"[4]. و في المقابل ذلك كان الأمير يحرص على جباية الضرائب في أوقاتها و حسب المقادير المحددة، حيث يقول تشارشل عن ذلك ما يلي:"إن العقوبات القاسية التي طبقتها على بعض القبائل، جعلت البقية تدرك بسرعة أن لا أمل لها في الهروب... و هكذا انتهوا جميعا إلى الخضوع لسلطتي و دفع العشور و الزكاة بانتظام[5]".

لكي يشجع الأمير عبد القادر الجزائريين على دفع مستحقات خزينة الدولة، كان يساهم شخصيا من ماله الخاص في بيت المال، فعلى إثر نقض إتفاقية التافنا في سنة 1839م، بادر الأمير إلى بيع حلي أهل بيته في سوق معسكر، و ضم ما جمعه في مقابلها من أموال إلى خزينة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، العدد 75، 1983، ص123.

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 166.

[3] Roger.G, La politique indigène du Bugeaud, Paris, Larose, 1955, P.320.

[4] Alexandre.B, op-cit, P.121.

[5] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 167.

الدولة[1]، كما كان يحرص على صرف أموال بيت المال في الصالح العام، و عن ذلك يقول قدور بن رويلة:"... و من زهده أن الهدية التي يخص بها كان لا يعبأ بها، و إنما كان يصرفها في مصارف بيت المال"[2].

أ.- العشور:

فرضت هذه الضريبة على الحبوب بأنواعها، حيث كان كل فلاح يدفع عشر منتوجه إلى خزينة الدولة، سواء عينا أو ما يقابلها نقدا. و كان الأغوات هم المسؤولين عن رفع هذه الضريبة، فخلال مواسم الحصاد كان كل آغا بمساعدة قادة القبائل الواقعين تحت سلطته بتحديد كمية المحاصيل، ثم يقوم ببعث خوجة مع بعض القوات لتبليغ شيوخ القبائل بقيمة الضريبة و موعد دفعها[3]. و كانت تحدد أماكن خاصة بجمعها يتم منها شحن تلك الحبوب إلى المخازن العامة التي كانت معظمها يتواجد في القلاع الداخلية التي ابتناها الأمير كسبدو و سعيدة و تازة و تاقدمت، كما كان يوجه بعضها إلى مطامير كان يحدد الأمير مواقعها في بعض الأحيان[4].

ب.- الزكاة:

كما فرضت ضريبة العشور على الحبوب، فرضت ضريبة الزكاة على المواشي، و كان الآغا يقوم كذلك بجمع هذه الضريبة في فصل الربيع، و القياد الذين يحددون قيمتها لكل قبيلة، بعد جرد ما تملكه من ثروة حيوانية، و لدفع هذه الضريبة كان يخرج الخوجة بمساعدة القوات مرة أخرى بجمع الضريبة[5]، التي كانت محددة كالتالي: كل مائة رأس غنم يأخذ رأس واحد، و عن كل ثلاثين بقرة يؤخذ رأس واحد، و عن كل أربعين ناقة تؤخذ واحدة[6]، و يؤخذ رأسي خروف من كل عشرة نياق، أما الخيول الخاصة بالحرب و البغال و الحمير، فإنها لم تكن

---

[1] Paul.A., L'Emir Abdelkader du Fanatisme musulman au Patriotisme français (1808-1883), op-cit, P.227.

[2] قدور بن رويلة، وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب، تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968، ص 74.

[3] Léon.R, Trente Deux-ans à travers l'islam (1832-1864), T1, Firmin-Didot, Paris, 1884, P.475.

[4] ناصر الدن سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 127.

[5] Léon.R, op-cit, P.476.

[6] Julien.ch.a, op-cit, P.184.

تخضع للضريبة، أما القبائل التي تقوم بتدريب الخيال و تربيتها فإنها تدفع مقدارها دور نقدا عن كل رأس خيل[1].

كما كانت ضريبة الزكاة تؤخذ كذلك عن المنتوجات الحيوانية، كالصوف و الجلد و العسل بما مقداره 3 %[2]، و بعد ها كانت ترفع هذه الضريبة التي كانت توجه إلى احتياجات الدولة، و الفائض منها كالمواشي كانت تسلم لبعض القبائل كي تعتني بها تحت إمرة وكيل معين من قبل الآغا[3].

ج.- المعونة:

و هي ضريبة استثنائية تفرض في أوقات صعبة تكون فيها خزينة الدولة بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية مصاريفها[4]، و لذلك لم يفرض الأمير عبد القادر هذه الضريبة حتى سنة 1839م، بعد ما أصبحت خزينة الدولة شبه فارغة[5]، و نظرا لحساسية فرض هذه الضريبة، قام الأمير باستشارة علماء من الجزائر و المغرب الأقصى[6]. و بعد أن يتم تحديد قيمة هذه الضريبة كانت تقسم على الخلافات و كل خليفة كان يقوم بدوره بتقسيمها على الآغاليك الواقعة تحت سلطته، ثم تحدد قيمة الضريبة على كل قبيلة[7]. ففي أوائل سنة 1839 بلغت قيمة هذه الضريبة 530 ألف بوجو، كانت الحصص الواجب دفعها من قبل بعض قبائل منطقة الغرب الجزائري

---

[1] Léon.R, op-cit, P.476.
[2] Léon.R, op-cit, P.477.
[3] Alexandre.B, op-cit, P.123.
[4]Benachenhou.A, L'état algérien en 1830, ses institutions sous l'Emir Abdelkader, Imprimerie EPA. Alger, 1969, P.96.

[5]شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 205.

[6] راسل الأمير بهذا الخصوص الشيخ التسولي و جاء في هذه المراسلة ما يلي:".. كيف العمل فيمن يمنع الزكاة أو يمنع بعضها، مع التحقق بعمارة ذمته في الحال..." و جاء جواب التسولي عن هذه المسألة كالتالي:".. اعلم أن مانع الزكاة إن تحققت عمارة ذمته كما ذكرتم، فإنها تؤخذ منه لما مضى من الأعوام، و للعام الحال و إن يقاتل...'، أنظر: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1996، ص ص103، 239.

[7] Daumas.E, Correspondance du capitaine Daumas, Consul à Mascara 1837-1839, édité par G.Yver, Adolphe-Jourdin, Paris, P.218.

كالتالي: قبيلة فليتة: 150 ألف بوجو، الحشم الغرابة: 20 ألف بوجو، الحشم الشراقة: 20 ألف بوجو، قبيلة مجاهر:30 ألف بوجو، معسكر: 5 آلاف بوجو[1].

د.- الخطية:

كانت هذه الضريبة تفرض على القبائل أو الأفراد الذين يقومون بجنح أو يخالفون القوانين المعمول بها، و كانت تفرض من قبل الأمير شخصيا، أو الخلفاء في خلافاتهم أو الآغاوات، و كان المال المتحصل عليه يودع في خزينة بيت المال[2]، و في هذا الإطار قام الأمير بفرض هذه الضريبة على بعض قبائل أعالي الشلف و الونشريس التي عرقلت توسع نفوذ الأمير باتجاه الشرق الجزائري، و قدرت هذه الضريبة بحوالي 500 دورو و 1000 بندقية و 100 حصان[3].

ه.- رسوم الأسواق و حقوق الجمارك:

تولى المحتسبون الإشراف على هذه المداخيل، تحت رقابة الأمير نظرا لأهميتها الخاصة، حيث منع الإتجار مع الفرنسيين بالمدن الساحلية دون تفويض منه، و ضرب بيد من حديد المهربين و معترضي سبيل القوافل التجارية، و نظرا لحالة الحرب، فإن الأمير قد احتكر تصدير بعض المنتوجات[4]. و حين كانت بعض الموانئ تحت تصرفه، كأرزيو، كان الفلاحون يبيعونه محاصيلهم و قطعان ماشيتهم بأثمان محددة، و يعيد الأمير تصديرها بأثمان أكبر، حيث كان يشتري مثلا قنطار الحبوب ب 16 فرنك و يعيد بيعه بحوالي 36 فرنك[5]، و هو ما مكن من زيادة مداخيل بيت المال ، و لكن لفترات محدودة، نظرا لسيطرة الفرنسيين على معظم المدن الساحلية بالغرب الجزائري، و بعد ذلك تولى الوسيط اليهودي يهوذا بن دران[6] تصدير

---

[1] أندري بريتان- أندري نوشي- إيف لاكوست،المرجع السابق، ص 260.

[2] Léon, opc-it, P.478.

[3] Daumas .E, op-cit, P.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 128.

[5] Paul.A,op-cit, P.46.

[6] يهوذا بن دران كان ممثل حكومة الأمير عبد القادر عن الطرف الفرنسي، و ينتمي هذا الأخير إلى أسرة بن دران التي كانت من الأسر اليهودية المسيطرة على التجارة في أواخر العهد العثماني بالجزائر، و لفقد عمل يهوذا بن دران كمترجم للفرنسيين في سنة 1833 م بمدينة الجزائر، و لقد كان يتمتع بعدة صفات أهلته لذلك المنصب الذي ولاه إياه الأمير، حيث كان يتمتع بمستوى عال من الذكاء و إتقانه لعدد من اللغات بالإضافة إلى علاقاته مع الفرنسيين. أنظر: العربي=

المنتوجات الفلاحية التي يتحصل عليها من الأمير عبد القادر في آرزيو و مستغانم و وهرانا لتي أضحت تحت سيطرة المحتل الفرنسي، و هو ما حد من مداخيل هذه الرسوم.

2.- مصادر الدخل الأخرى لخزينة الدولة:

بالإضافة إلى مداخيل الضرائب، استفادت خزينة الدولة الجزائرية تحت إمرة الأمير عبد القادر، من مصادر أخرى، و إن كانت جد محدودة، و من ذلك المساعدات التي قدمها السلطان عبد الرحمن للأمير، ففي سنة 1833 م، وصلت إلى خزينة الدولة مساعدات من السلطان المغربي تقدر بحوالي 100 بندقية، و مثل ذلك من السيوف[1]، بالإضافة إلى عدة حمولات من الذخيرة، و في سنة 1841 بعث السلطان إلى الأمير ما قيمته ألف بندقية، و حمولات من الذخائر[2]. كما كان موظفي الدولة يساهمون بدورهم بدفعهم ضريبة تعرف بحق البرنوس، و هي محددة حسب رتب هؤلاء الموظفين فالخليفة يدفع 5000 بوجو، و الآغا 100 بوجو، و القائد يدفع 70 بوجو، أما الشيوخ فيدفعون 50 بوجو[3].

كما أن كانت هناك بعض الأملاك العقارية التابعة للدولة تستفيد منها خزينة الدولة كذلك، مثل: ملاحات آرزيو، بالإضافة إلى التركات التي كانت يتوفى أصحابها، و كان يقوم قائد الطريق بالإشراف على هذه المداخيل[4].

3.- وجوه الإنفاق:

حرص الأمير عبد القادر على إنفاق مداخيل بيت المال و محصول جباية الضرائب في المصلحة العامة بمقادير و نسب معينة، غير أن تلك المداخيل كانت محدودة نظرا لمتطلبات الناشئة التي أقرها الأمير لبناء مؤسسات هذه الدولة، فظروف الحرب التي ميزت الفترة الممتدة ما بين 1832 – 1847، كانت لها تأثير جد سلبي على تلك المداخيل، كما أن قلة الوعي الوطني بمشروع الدولة جعل بعض القبائل تتوانى عن دفع الضرائب، خصوصا بعد عقد إتفاقية التافنا

=اسماعيل، دور يهوذا بن دران في ديبلوماسية الأمير عبد القادر، المجلة التاريخية المغربية، ع 18/17، تونس، 1980، ص 9.

[1] العربي اسماعيل، العلاقات الديبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 267.

[2] نفسه، ص 270.

[3] Emrit, M., op-cit, P.275.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 129.

في سنة 1837 لعدم إدراكها لضرورة وجود حكومة مركزية تقف أمام المشروع الاحتلالي الفرنسي للجزائر.

تعددت وجوه الإنفاق التي كان على الأمير إيجاد مصادر لتغطيتها، و كان الجهد الحربي من أولى هذه الوجوه، حيث أن الجيش الذي أنشأه الأمير للدفاع عن الدولة كانت له عدة متطلبات تستدعي تموين ضخم، فالأسلحة كان الأمير يقوم بشرائها بما قيمته جنيهين إنجليزيين للبندقية الفرنسية من الأسواق المحلية[1]. كما خولت له اتفاقيتي ديميشال و التافنا شراء بعض الأسلحة من المخازن الفرنسية بوهران، حيث اشترى في سنة 1834 حوالي 1510 بندقية من مخازن وهران[2]، إضافة إلى ذلك كان الأمير يشتري الأسلحة من المغرب الأقصى، و إنجلترا عن طريق وسطائه[3]. كما قام الأمير بتحديد رواتب معينة لأفراد الجيش، حيث كان يصرف لقائد الجيش أو الآغا 22 ريالا، و لقائد المدفعية 14 ريلا، و للسياف و كاتب العسكر كل منهما 12 ريلا، و لحامل الطبل 9.5 ريلا، و لسياف الخيالة و رئيس الفرسان كل منهما 9 ريالات، و لرئيس الصف 8 ريالات، و للفارس و كاتب المائة وجاوويش العسكر لكل منهم 7 ريالات، و للطبجي 6.5 ريال، و لجندي المشاة 6 ريالات، و للطباخ 2 ريلات[4]،و يضاف إلى مرتبات الجند ما يحتاجون من مؤن الزاد و الكساء[5].

إضافة إلى ذلك، كان الأمير يقوم، في بعض الأحيان، بتعويض خسائر المجاهدين المتطوعين الذين كانوا يشكلون أغلبية قوات المقاومة، حيث كان يعطي حصان لكل من يفقد حصانه في المعركة، و إذا لم يستطع ذلك كان يعوضه ببغل جيد أو 30 رأس خروف أو جملين[6].

---

[1] شرشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 141.

[2] قداش محفوظ، جيش الأمير عبد القادر أهميته و تنظيمه، مجلة: الثقافة، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر، ع 75، 1983، ص52.

[3] إسكوت، مذكرات الكلونيل إسكوت عن إقامته في الزمالة الأمير عبد القادر1841، تر العربي اسماعيل، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص 203.

[4] قدور بن رويلة، المصدر السابق، ص 43 – ص45.

[5] كان أفراد الجيش يحصلون على اللحم مرة أو مرتين في الأسبوع، كما كانوا يزودون بكميات من الخبز بنوعية الأبيض و الأسود، و كانت كميات المؤن الغذائية تقسم بكميات و نوعيات متفاوتة على حسب الرتب، أما الألبسة فكانت بدلة الجندي الأولى يؤخذ حقها من بيت المال، أما إذا أتلفها فعليه دفعه مقابل الحصول على بدلة ثانية. أنظر: قدور بن رويلة، المصدر السابق، ص 45.

Benachenhou.A, op-cit, P.113.

[6] Alexandre.B,, op-cit, P.123.

كما كان بناء الحصون و تشييد المصانع لإنتاج الأسلحة، من وجوه الإنفاق الحربي التي كانت تكلف أموالا باهضة، حيث أنشأ الأمير مصانع للأسلحة في تاقدمت و تلمسان و معسكر[1].

إضافة إلى مصاريف الجهد الحربي، كان للدولة التي أقمها الأمير مصاريف أخرى، تمثلت في دفع مرتبات الموظفين الإداريين، فالخليفة كان يتلقى 110 دورو شهريا أي حوالي 550 فرنك ذهبي، أما الآغاوات و القياد فكانوا يحصلون على 10% من قيمة الضرائب التي كانوا يستخلصونها[2]، أما القضاة فكانوا يتلقون شهريا 10 دورو أي حوالي 50 فرنك بالإضافة إلى بعض المؤن الغذائية[3].

اهتم الأمير بصفة خاصة بالعلم، حيث قام بتوجيه مداخيل الأوقاف الخاصة بالمساجد و الزوايا، إلى الإنفاق على رعاية تلك المؤسسات، و تعليم الأطفال مبادئ الشريعة الإسلامية و تشجيع الطلبة على التفقه في الدين الإسلامي[4].

4.- سك العملة:

على اعتبار أن سك النقود يشكل أحد رموز السيادة لأي دولة، حاول الأمير ضرب بعض العمولات، و من جانب آخر كان لهذه العملية دور في تسهيل المعاملات التجارية، و لذلك قام الأمير بإنشاء دار لضرب النقود في تاقدمت في سنة 1836م. و استمرت هذه الدار في عملها حتى سنة 1841[5]، باستخدام المواد الأولية بالمنطقة كالرصاص و النحاس الموجودان بجبال الونشريس و الذهب بالقبر من تلمسان و الكبريت في جوار تاقدمت، و لأجل هذه المهمة استعان بخبرة بعض الأجانب في هذا المجال[6].

العمولات التي ضربها الأمير تتمثل في المحمدية، و هي عملة مسكوكة من نحاس أحمر مستديرة الشكل يبلغ قطرها من 16 إلى 17 ميليمتر و وزنها 9 ديسيقرام، منقوش على أحد

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 130.

[2] Daumas.E, op-cit, P.567.

[3] Alexandre.B, op-cit, P.119.

[4] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 311.

[5] Mounir.B, La monnaie de l'Emir Abd-el-kader, SNED, Alger, 1976, P.59.

[6] بورويبة رشيد، المرجع السابق، ص 137.

وجوهها بالخط المغربي في ثلاثة أسطر الآية الكريمة التالية: " إن الدين عند الله الإسلام"[1].

أما على الوجه الآخر فكتب: "ضرب في تاقدمت" مع ذكر سنة الضرب[2].

كما ضرب الأمير كذلك النصفية من الفضة، لها شكل مستدير و يبلغ قطرها 4 مليمترات و وزنها 4 ديسيقرام، و كتب أحد وجهيها: " حسبنا الله و نعم الوكيل"[3]، في أربعة أسطر، أما في الوجه الآخر كتب "ضرب في تاقدمت" مع سنة الضرب[4]. بالإضافة إلى هذه العمولات شهدت الدولة الجزائرية تحت راية الأمير عبد القادر، تداول عدة عمولات آخرى كالفرنك و الفرنكيين و نصف الفرنك و الربع و الدورو و الريال[5]. و لكي يحافظ الأمير على قيمة العملة المضروبة في تاقدمت فحاول تحديد سعر صرف تلك العملة، حيث يقول قدور بن رويلة عن ذلك ما يلي: " إن أمير المؤمنين، نصره الله، جعل للسكة الجارية في بلاده صرفا معلوما تتعامل به رعيته"[6].

---

[1] القرآن الكريم،سورة آل عمران-الآية رقم19.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، حول سكة الأمير عبد القادر الجزائري، وزارة التربية الوطنية، الجزائري، 1966، ص 10.

[3] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية رقم173.

[4] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 11.

[5] Mounir.B, op-cit, P.92.

[6] قدور بن رويلة، المصدر السابق، ص 41.

5.- الفلاحة:

الفلاحة كانت تمثل النشاط الأساسي لسكان معظم منطقة الغرب الجزائري، فمعظم السكان كانوا من الفلاحين، و نظرا لأهمية هذا النشاط حاول الأمير إخراجه من الوضعية السيئة التي كان يعيشها في أواخر فترة العثمانيين بالمنطقة[1]، فألغى ضريبة الخراج التي كانت مفروضة على الأرض و محاصيلها، و التي كانت تثقل كاهل الفلاح، الذي شجعه هذا التدبير على الاعتناء بأرضه و ممتلكاته. فكان لكل فلاح يستهلك قسما من محصوله مع عائلته، بينما كان يحتفظ بالباقي في المخازن لأوقات الشدة[2]، كما شجع الأمير كذلك السكان على حراثة أراضي الدولة و جني محاصيلها عن طريق التويزة[3]، و هي عملية كانت تقلل من مصاريف الدولة، و من ناحية أخرى كانت ترسخ العلاقات بين أفراد القبائل المختلفة و تربط مضالحهم الخاصة مع مصالح الدولة العامة[4].

الإجراءات التي اتخذها الأمير عبد القادر لتشجيع الفلاحة أدت إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، و أصبحت تفوق كمية المحاصيل التي كانت تجنى في السابق، ففي سنة 1840 كانت مخازن الدولة الجزائرية تضم مؤونة سنتين من الحبوب، و حوالي ثلاثمائة خيمة قديمة و جديدة، أما الحيوانات فكان هناك ألفي رأس جمل و ثمانمائة بغل و ثلاثمائة حصان[5].

بالرغم من زيادة الإنتاج إلا أن الفلاحة كانت تعاني من وسائل الإنتاج التقليدية كما أن حالة الحرب لم تسمح للأمير بتطوير هذا النشاط، فلقد كان بالإمكان مثلا تحسين إنتاج أنواع من الصوف و تهجين بعض سلالات الماشية كالماعز[6].

---

[1] محمد بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 314.

[2] Daumas.E, op-cit, P.607.

[3] التويزة: هي عملية تضامنية لإنجاز عمل ما للمصلحة العامة دون مقابل، و كانت تتم تحت إشراف الآغا، يقوم الوكيل بأمر منه بتحديد يوم معين يتم فيه جمع الفلاحين من جميع القبائل بطريقة تطوعية للقيام بخدمة أرض الدولة في مواسم الحراثة و الحصاد. أنظر: Léon.R, op -cit, P.479.

[4] Léon.R, op -ci, P.479.

[5] Emrit.M, opc-it, P.275.

[6] إسكوت، المصدر السابق، ص 10.

6.- الصناعة:

أدرك الأمير عبد القادر، بعد المواجهات الأولى التي خاضها ضد القوات الفرنسية، أهمية التصنيع الذي اكسب القوات الفرنسية ثقة و قوة مهمة أمالت لصالحها ميزان القوة في العديد من المواجهات بين الطرفين، بالإضافة إلى ذلك فإن تعاظم احتياجات المقاومة كان لابد من إيجاد مصادر جديد لتلبيتها، و أن الطرق التقليدية للتزويد بالمؤن الحربية بشكل خاص، كالشراء و الغنائم و المساعدات أصبحت غير كافية. و من أجل ذلك عمل الأمير على تنظيم نشاط التصنيع و منح الأولوية فيه للصناعات الحربية لما توفره من تنويع في مصادر تموين المقاومة، و وضع أحد الأسس المهمة للدولة لأن التصنيع كان يشكل قوة الدول المتطورة آنذاك[1].

لتطوير هذا النشاط، بادر الأمير إلى استغلال المعادن و المناجم المحلية للتزويد بالمواد الأولية الضرورية للصناعة، فكانت معادن الرصاص و الكبريت و ملح البارود متوفرة في الجبال التي تمتد جنوب شرق تازة، أما النحاس، فلقد كانت هناك كميات معتبرة منه على طريق مليانة، بالإضافة إلى استخراج المواد الأولية عمد الأمير إلى استخدام خبرات بعض الأجانب في هذا الميدان[2].

ابتنى الأمير عدة مراكز صناعية في عدة مناطق من الغرب الجزائري ففي تلمسان أنشأ مصهرة للحديد و مطحنة للبارود، و لقد تم نتاج البارود في هذه المدينة بشكل حسن، أما المدافع فلقد أنتج منها عشرون مدفعا، إلا أن إثنين فقط منها جرب بالفعل[3]. و لقد كان يقوم بهذه الأشغال مجموعة من العمال الأجانب من بينهم: "حبستير نجير الميونيخي" المدعو حميدو، و "أولسن" المسمى مصطفى، و عبد الله الألماني و اسمه "ضوفال"، و "غيورغ هافنر الألماني" الملقب عثمان، و كذا "دون خوسي الإسباني" و "ألبيقو الإيطالي"[4].

[1] أندري برينان– أندري نوشي – إيف لا كوست، المرجع السابق، ص 263.
[2] إسكوت، المصدر السابق، ص 129.
[3] Daumas.E, op-cit, P.182.
[4] يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، تر أبو العيد دودو، درا هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 1997، ص66.

أما في معسكر، فلقد انشأ الأمير مصنعا للأسلحة تجهز فيه الخراطيش، و تصنيع أخشاب البنادق[1]، و من العمال الأجانب الذين كانوا يشرفون على هذا المصنع المدعو محمد، ذو الجنسية الألمانية و اسمه الحقيقي "غايسنجر"[2].

أنشأ الأمير في تاقدمت أيضا مصنعا للبنادق، كان يشرف عليه الفرنسي "فرانسوا لوشار" الذي كان يقوم بتدريب و تعليم الجزائريين حرفة صناعة البنادق[3]، و كان و كان هذا المصنع ينتج حوالي ثماني بنادق في اليوم، كما كان ينتج الحراب و السيوف و غيرها من العتاد الحربي[4].

بالإضافة إلى الصناعة الحربية التي كانت ذات أهمية كبيرة للأمير، بحكم حالة الحرب التي كانت بينه و بين المحتل الفرنسي، فإنه حاول إقامة مصانع للنسيج كانت تنتج بعض المنتوجات في كل من معسكر و تاقدمت و تلمسان[5].

---

1 Daumas.E, op-cit, P.330.

2 يوهان كارل بيرنت، المصدر السابق، ص 90.

3 للإطلاع أكثر حول أسلحة الأمير عبد القادر، أنظر: شعباني بدر الدين، أسلحة الأمير عبد القادر (1832-1847)، دراسة تقنية و فنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2000

4 شرشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 137.

5 محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 314.

7.- التجارة:

أولى الأمير عبد القادر اهتماما خاصا بالتجارة، نظرا لأهميتها الكبيرة في تطوير النشاطات الاقتصادية، إلا أنها كانت تعاني من عدة مشاكل كقلة طرق المواصلات، و حالة اللاأمن الناتجة عن انهيار السلطة العثمانية، و بداية الاحتلال الفرنسي للمنطقة[1]، و هو ما حمل الأمير على اتخاذ عدة إجراءات لإنعاش التجارة، فقام بتنظيم الأسواق في المدن، فأصبحت تقام في أيام محددة من الأسبوع و هي الجمعة و السبت و الأحد، و وضع جهاز أمن خاص يتمثل في شرطة الأسواق التي كانت تراقب الأسواق[2]، و تحمي القوافل التجارية[3]، كما كان للقلاع و الحصون التي ابتناها دور في تسهيل تلك العمليات التجارية، فقلعة تاقدمت، بموقعها الاستراتيجي، كانت تشكل همزة وصل و منطقة عبور للتجارة بين مناطق التل و الصحراء[4].

أما في مجال التجارة الخارجية فإن الأمير حرص، في معاهدة ديميشال الموقعة بينه و بين الجنرال ديميشال في 26 فيفري 1834 م ، على احتكار تجارة الحبوب و تصديرها من ميناء آرزيو، حيث تنص المادة الثانية من هذه المعاهدة على ما يلي: " تكون المتاجرة في مرسى آرزيو تحت ولاية الأمير، كما كان قبلا، بحيث لا يصير شحن شيء إلا منه و أما وهران و مستغانم فلا يرسل إليهما إلا البضائع اللازمة لأهلها"[5]. و لقد تولى ابن دران مسؤولية تصدير الحبوب من ميناء آرزيو بتفويض من الأمير، نظرا لما كان له من معاونين في مختلف المناطق و خاصة بإسبانيا[6]. و بعد أن أصبحت معظم المدن الساحلية في الغرب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي، بعد عقد اتفاقية التافنا في 30 ماي 1837 منح الأمير حق احتكار تجارة الصوف لإبن دران مقابل 5% من القيمة الإجمالية لمعاملاته التجارية، و أضحى هذا الأخير يتولى تصدير المنتوجات التي تأتيه من الأمير في الموانئ الخاضعة للفرنسيين، و في المقابل

---

[1] Alexandre.B, op-cit, p.124.

[2] كانت أسعار بعض المواد التجارية في تلك الأسواق كالتالي: فالقمح كان يباع ب 21.60 فرنك أو 4 سلطاني ل 120 ليترة، أما الشعير فنفس الكمية كانت تباع ب 5.40 فرنك أو 1 سلطاني، و رأس من البقر كان يباع ب 16.20 فرنك أو 3 سلطاني، أما رأس من الغنم فبـــ 1.80 فرنك للرأس الواحد أو 1 بوجو، و كان البارود يباع ب 1.80 فرنك أو 1 بوجو ل 0.650 كلغ. أنظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 45

[3] Daumas, E, op-cit, P.624.

[4] دحدوح عبد القادر، المرجع السابق، ص 39.

[5] George.Y, op-cit, p.145.

[6] العربي اسماعيل، دور يهوذا بن دران في دبلوماسية الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 09.

كان يستورد للأمير احتياجاته من المؤن الضرورية للجيش من أسلحة و ذخيرة و كبريت[1]، بالإضافة إلى ذلك، قام الأمير بفتح الحدود مع المغرب الأقصى و حرر التجارة بين البلدين من جميع القيود التي كان يفرضها عليها الأتراك، و هو ما سمح له بالاستفادة من منفذ إلى العالم الخارجي[2]، و إن كان ذلك لفترة محدودة قبل أن تسوء العلاقات بينه و بين السلطان عبد الرحمن، فقبل ذلك كانت القوافل المغربية تأتي إلى تلمسان محملة بما يحتاجه سكان المنطقة من مؤن[3]. و لقد لعب التاجر المغربي "الطيب بن جلول" دورا كبيرا في تزويد الأمير بالأسلحة، حيث ذكر دوماس Daumas بأن هذا التاجر زود الأمير بأربعة مائة بارودة إنجليزية، و مائتي بشطولة و ثلاثمائة سيف، و عشرين حمولة من الكبريت و خمسة عشر أخرى من ملح البارود[4]. كما كان للأمير ممثلا خاص في إسبانيا، و هو "نويل مانونتشي"[5] الذي ساهم في التعاملات الخارجية للأمير عبد القادر كان له دور في تزويد الأمير بالأسلحة و الذخيرة، التي كان يشتريها من الموانئ الإسبانية، و يبعثها للأمير عبر المغرب الأقصى[6]، ففي 04 جويلية سنة 1838 وصلت إلى تاكدمت قافلة تضم مائة برميل من الذخيرة من طرف هذا الأخير[7].

كما ربط الأمير علاقات مع "زاكي كرطوزو" وكيل و جق تونس بجبل طارق لشراء الأسلحة و الذخيرة[8]، و بالرغم من أهمية هذا الطريق التجاري إلا أنه كان يكلف خزينة الدولة الجزائرية أموال طائلة، فلقد كانت تبلغ قيمة الرسوم الجمركية على المنتوجات الموجهة للأمير في الموانئ المغربية حوالي 20 % من قيمة تلك المنتوجات[9].

---

[1] العربي اسماعيل، دور يهوذا بن دران في ديبلوماسية الأمير عبد القادر، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الإتحاد العام التونسي، تونس، العدد 19-20، سنة 1980، ص 230.

[2] العربي اسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 268.

[3] Emrit, M, op-cit, P.24.

[4] George. Y, Abdelkader et le Maroc en 1838, Revue Africaine, O.P.U, N° 60, 1919, P.103.

[5] نويل مانونتشي هو ابن قنصل إيطاليا في بنزرت التونسية، لعب دور كبير في تنظيم إتصالات الأمير عبد القادر مع السلطات الإنجليزية في جبل طارق و إسبانيا، أنظر: إسكوت، المصدر السابق، ص 14.

[6] إسكوت، المصدر السابق، ص 14.

[7] نفسه، ص 133.

[8] يحي بوعزيز – ميكيل دوليبازا، الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع إسبانسا و حكامها العسكريين بمليلة، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، ط1، 1982، ص 11.

[9] إسكوت، المصدر السابق، ص 127.

الفصل الرابع :

آثار السياسة الفرنسية في تدمير البنية الاجتماعية و الاقتصادية

I.- الحملات العسكرية

II.- الأرض المحروقة

III.- تخريب المدن و الحصون

IV. - الإستلاء على الزمالة في 16 ماي 1843.

V.- نماذج من عمليات التهجير و الإبادة.

VI.- مصادرة الأملاك و الأراضي.

VII.- الاستيطان.

I.- الحملات العسكرية:

شكلت الحملات العسكرية المنظمة إحدى الوسائل الأساسية التي إعتمدتها السلطات الفرنسية للقضاء على المقاومة الوطنية و لتوسيع مناطق إحتلالها في الجزائر، و كان الغرب الجزائري من المناطق التي كانت مسرحا لهذه الحملات، التي كان لها أثر بالغ على النسيج الإجتماعي و الواقع الإقتصادي للمنطقة.

1.- بداية الحملات العسكرية بالغرب الجزائري:

إحتلال مدينة وهران من قبل القوات الفرنسية في جانفي 1831، أعطى القوات الفرنسية مركز مهما للتوسيع في المنطقة، غير أن المقاومة الشرسة التي قادها الشيخ محي الدين ضدها، أجلت خروج القوات الفرنسية من المدينة،[1] و مع تولى الجنرال بوايي قيادة القوات الفرنسية بوهران في 14 سبتمبر 1831 إلى غاية 23 أفريل 1833 تمكن من تعزيز قوة الجيش الفرنسي بالمدينة[2]، و أصبح جاهزا لشن حملات ضد القبائل المحيطة بوهران على عهد خلفه الجنرال ديميشال Desmichels الذي تولى قيادة القوات الفرنسية بوهران في 23 أفريل 1833 إلى غاية 26 فيفري 1834. و بعد إطلاعه على الأوضاع، أدرك بأن قوة المقاومة تتنامى بسرعة، فعجل بتيسير حملة عسكرية ضد قبيلة الغراية التي كانت في اعتقاده تشكل أقوى قبائل المنطقة الداعمة للمقاومة[3]، و كانت قوات هذه الحملة، تتكون من حوالي 5000 جندي مشاة و19 عنصر هندسة بإمرة النقيب كافينياك Cavignac و 400 فارس بإمرة النقيب دوسسه Douccet، بالإضافة إلى مدفعين جبليين لمساندة تلك القوات[4] .

---

[1] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 44

[2] Derrien .I ,op-cit,P.30.

[3] Ibid, P. 42.

[4] أديب حرب، المرجع السابق، ج1 ،ص 99

انطلقت هذه القوات تحت إمرة ديميشال Desmichels في 7 ماي 1833 ، لتصل في مساء اليوم التالي إلى مضارب قبيلة الغراية بمنطقة قدور دبي في سهل تليلات، حيث قامت القوات الفرنسية بمفاجئة هذه القبيلة، فقتلت حوالى 60 فردا من هذه القبيلة بالإضافة غلى حوالي 80 جريح، كما تعرض عدد كبير من أفراد هذه القبيلة إلى الأسر حيث تم سجنهم بوهران و كانت أغلبية هؤلاء الأسرى من النساء و الأطفال، بالإضافة إلى ذلك استولت القوات الفرنسية على حوالي أربعة آلاف رأس بقر، و عدد كبير من الأحصنة و البغال[1]، و على أثر هذه الحملة جرت مواجهات بين قوات المقاومة و القوات الفرنسية، أدت إلى تضيق الحصار الإقتصادي على الفرنسيين بوهران، و أصبحوا يبحثون عن حل لمشكلة التزود بالمؤن، فاستغلوا دعوة بعض سكان مدينة آرزيو للانضمام إليهم عقب مقتل زعيمهم القاضى طاهر، وتخوفهم من عواقب تعاملهم التجاري مع الفرنسيين. لشن حملة على هذه المدينة لمالها من أهمية إستراتيجية[2] ، أصدر الجنرال ديميشال أوامره إلى الجنرال سانسيت Saintsaite لتنظيم قوات لإحتلال آرزيو، و تكونت تلك القوات من حوالي 300 جندي، وسارت برا نحو أرزيو، أما الجنرال ديميشال فاتجه نحو المدينة عن طريق البحر[3]، و في 05 جويلية 1833 تمكنت تلك القوات الفرنسية من إحتلال المدينة، وكان من نتائج ذلك أن هاجرها العديد من سكانها نحو المناطق الداخلية، بينما فقدت المقاومة إحدى المراكز التجارية المهمة للتبادل التجاري الخارجي.[4]

بعد إحتلال آرزيو، أضحت الطريق مفتوحة أمام الفرنسيين لاحتلال مدينة مستغانم بفضل المساعدات التي وعد القائد إبراهيم توفيرها لهم[5] ، و لذلك قام ديميشال في 25 جويلية 1833 ، بتنظيم حملة على هذه المدينة على رأس قوة تتكون من حوالي 1500 مقاتل و مدفعي ميدان، و بعد مواجهات طاحنة مع قوات المقاومة في البساتين المحيطة بمستغانم

---

1 أديب حرب، المرجع السابق، ج1 ، ص 101 .
2 محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 180
3 Pellissier.R,op-cit,p,35D
4 أديب حرب، المرجع السابق،ج1، ص105
5 Paul.A, l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1808- 1883),p.19.

من الجهة الغربية تمكنت القوات الفرنسية من احتلال المدينة في 27 جويلية 1833 [1]، و كان من نتائج هذه الحملة مقتل حوالي 20 فرد من عناصر المقاومة، ورحيل العديد من سكان هذه المدينة إلى المناطق الداخلية[2].

الحملات العسكرية التي شنتها القوات الفرنسية خلال هذه الفترة، أوجدت واقعا يهدد استمرارية المقاومة. ذلك أن احتلال آرزيو و مستغانم قرب السلطات الفرنسية أكثر من مضارب قبائل المخزن، و هي الدواوير و الزمالة، التي كانت خلال هذه الفترة تبحث عن سلطة جديدة للحفاظ على نفوذها و امتيازاتها[3]، و هو ما كان يهدد توجهات الأمير عبد القادر القاضية بتوحيد جهود جميع المجموعات السكانية لبناء دولة جزائرية حديثة لمواجهة المشروع الإحتلالي الفرنسي بالمنطقة، و لذلك قام الأمير عبد القادر في 02 أوت بمحاصرة مدينة مستغانم[4]، إلا أن الدعم الفرنسي للحامية التي تركت بها جعل قوات المقاومة تتراجع بعد معركة جرت في ضواحي ستيديا، اشتركت فيها قبائل الزمالة إلى جانب قوات المقاومة في 4 أوت 1833، نتج عنها مقتل عشرة أفراد من هذه القبائل، و اسر حوالي 84 من عناصرها[5]، وهو ما جعل هذه القبيلة تستمر مع المقاومة، أما قبائل الدواوير، التي أبدى زعيمها مصطفى بن إسماعيل ميلا إلى الفرنسيين، بعث بعض الأعيان إلى مركز القوات الفرنسية بمسرغين لإعلان انضمامهم إلى القوات الفرنسية[6]، غير أن الأوضاع ستتغير مع عقد اتفاقية ديميشال في 26 فبري 1834، و التي أكدت أن أفراد قبائل الزمالة و الدواوير من رعايا الأمير عبد القادر[7].

و بذلك سعى الأمير عبد القادر إلى جعل تلك الظروف الاجتماعية تخدم تجانس المجتمع و وحدته، بسعيه لإقناع الجميع بأهمية وحدة المجتمع لتحقيق الهدف الأسمى و هو بناء دولة عادلة يتساوى فيها الجميع في الحقوق والوجبات لمواجهة الخطر المحدق بها.

---

[1] Paul.A, l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1808- 1883), P.20.

[2] أديب حرب، المرجع السابق،ج1،ص105

[3] بوعزيز يحي، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ص29 .

[4] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص99

[5] Pellissier.P ,Op-cit, , P.358

[6] Paul.A, L'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1808 -1883), Op-cit, p.2.

[7] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص184 .

2 – الحملة الفرنسية على معسكر في ديسمبر 1835:

الهزيمة المنكرة التي تكبدتها القوات الفرنسية في معركة المقطع[1] في 28 جوان 1835 ، جعل السلطات الفرنسية تبحث عن استرجاع هيبتها، فتم تعيين كلوزيل Clauzel كحاكم عام للجزائر في 13 أوت 1835[2]، الذي وضع إحتلال مدينة معسكر من أولى اهتماماته، و من أجل ذلك انتقل شخصيا إلى وهران في أوائل سبتمبر لقيادة هذه الحملة، بعد أن قامت الحكومة الفرنسية بإمداده بقوات إضافة، كما التحق به كذلك الدوق دورليان[3] Duc D'Orléans و كان تعداد الجيش الفرنسي في هذه الحملة حوالي 12 ألف مقاتل مدعم بحوالي 12 نحو مدفع جبلي[4] ، و كان انطلاق هذه القوات من وهران في 25 نوفمبر 1835 نحو معسكر عبر سهل تليلات، و بالرغم من الدفاع المستميت لقوات المقاومة تحت إمرة الأمير عبد القادر عن معسكر[5]، إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من دخول المدينة في 6 ديسمبر 1835[6]، بعد أن قام الأمير عبد القادر بترحيل السكان منها، و خلال يومين من تواجد الفرنسيين بالمدينة، أطلقوا يد أفراد الجيش بالعبث و الفساد و إضرام النيران في المدينة، وقتل من تخلف فيها من السكان[7].

و بالرغم من جلاء القوات الفرنسية عن المدينة في 8 ديسمبر 1835، وعودة قوات المقاومة إليها في اليوم الموالي[8] إلا أن هذه الحملة كان لها أثر واضح في إشاعة الفوضى في المنطقة، حيث أضحى خضوع مصطفى إسماعيل و المازاري للسلطات

---

[1] جرت معركة المقطع بمستنقعات المقطع اواشعة بشرق وهران، على بعد حوالي 40 كلم ، بتاريخ 28 جوان 1835، و لقد شهدت هذه المعركة انتصارا كبيرا المقاومة الوطنية تحت إمرة الأمير ، على حساب القوات الفرنسية التي كانت تحت قيادة الجنرال ، حيث تكبدت القوات الفرنسية خسائر فادحة في الأرواح و العتاد، حيث بلغ عدد القتلى الفرنسيين في هذه المعركة حوالي 800 قتيل، بالإضافة إلى فقدان كميات هائلة الأسلحة و الذخيرة، و بذلك كانت النتائج هذه المعركة كارثية على وجود الفرنسي في الجزائر ، حيث تصاعدت الأصوات في فرنسا ذاتها تطالب بالانسحاب من الجزائر و صيانة شرق فرنسا الذي دنس في هذه المعركة، أنظر:

Nabil, La batail de la Mactaa, Juin 1835, ANEP, Algérie, 2005, PP.34-45.

[2] العربي إسماعيل المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص49

[3] الدوق دورليان FERDINAND- PHILIPPE- LOUIS- CHARLES- HENRI, DUC D'Orléans ولد في 10 سبتمبر 1810، انضم إلى الجيش الفرنسي في سن مبكر، ليحصل في 3 أوت 1830 على وسام الشرف، و أصبح في جانفي 1834 على رتبة جنرال، مات بفرنسا في 13 جويلية 1842 أنظر:

Paul.A , Les grands soldats de L'Algérie, op-cit , p.25.

[4] Julien.ch.a ,op-cit, P. 127

[5] واجهت قوات المقاومة تحت إمرة الأمير عبد القادر القوات الفرنسية في طريقها نحو معسكر في معركتين الأولى كانت معركة الغروق بين سيق ووادي الهبرا في ديسمبر 1835 ،و الثانية معركة سيدي مبارك في مساء نفس يوم المعركة السابقة في منطقة تقاطع طريق وهران معسكر أنظر: أديب حرب، المرجع السابق ج ص224 – ص 244

[6] Paul.A, l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français, op-cit, P.66.

[7] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق، ص 117.

[8] العربي إسماعيل، المقاومة الوطنية تحت لواء الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 116.

الفرنسية واضحا[1]، و هو ما كان له أثر في إضعاف وحدة المجتمع التي كان يعتمد عليها الأمير عبد القادر في مواجهة المحتمل الفرنسي و بناء الدولة الجزائرية الحديثة، أما من الناحية الإقتصادية فلقد نبهت العديد من أملاك أهل مدينة معسكر، كما أدت هذه الحملة إلى عرقلة حركة الإقتصاد بالمنطقة.

3 – الحملة الفرنسية على تلمسان في جانفي 1836 :

سعي الجنيرال كلوزيل Clauzel للقضاء على المقاومة الوطنية و توسيع رقعة الإحتلال الفرنسي بالغرب الجزائري، جعله يحضر حملة أخرى ضد مدينة تلمسان، مستفيدا من التسهيلات التي وعدها بها مصطفى بن إسماعيل و كولوغليي تلمسان، و الغماري شيخ قبيلة الأنجاد[2]، و من أجل ذلك شكل قوة فرنسية تتكون من حوالي 7500 مقاتل مدعمة بـــ 12 قطعة مدفعية، للقيام بهذه الحملة[3].

انطلقت هذه القوات من مدينة وهران في 8 جانفي 1836 ، لتصل إلى تلمسان في 13 جانفي 1836 حيث دخلت المدينة في ظهر هذا اليوم بعد أن سهل مصطفى بن إسماعيل و الكراغلة دخولها[4]. و كان من نتائج هذه الحملة زيادة، الشقاق بين الأمير عبد القادر من قادة الزمالة و الدواوير و الكراغلة الذين ثبت انضمامهم إلى السلطات الفرنسية، بعدما واجهوا قوات المقاومة و طاردوها في نواحي المدينة بتوجيه من الجنرال كلوزيل[5].

فكان ذلك ضربة قوية لوحدة المجموعات السكانية في مدينة جد مهمة للمقاومة في الغرب الجزائري بالإضافة إلى ذلك تعرض سكان المدينة اللذين فروا إلى ضواحيها إلى قمع القوات الفرنسية، حيث كلف الجنيرال كلوزيل Clauzel الضابطين براجوBARRADJOE

---

[1] أديب حرب، مرجع سابق، ص 244.

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص253.

[3] أديب حرب، المرجع السابق ج1، ص 249 .

[4] بن عودة المازاري، المصدر السابق، ص151 .

[5] بعد دخول الفرنسيين إلى تلمسان تشكلت قوة 200 كولوغلي و 300 فارس، من قبيلة الأنجاد و 200 فارس من قبائل الزمالة و الدواوير، لمساندة القوات الفرنسية، تحت قيادة المازاري الذي انظم إلى الفرنسيين بعد الحملة الفرنسية على مدينة معسكر، و قامت هذه القوات بمطاردة قوات المقاومة بوادي عيشوبة بالقرب من تلمسان فقتلت من قوات المقاومة حوالي 80 مقاوما في 15 جانفي 1836م، أنظر: بن عودة المازاري، المصدر السابق، ص 147.

و دارلانج DARLANGE ، بقيادة فرقة عسكرية في 14 جانفي 1836 لمطاردة أولائك السكان، فقتلا منهم الكثير و أسر منهم حوالي 1800 فرد [1] ، كما قام كلوزيل cauzel بفرض غرامة على سكان المدينة لتغطية تكاليف و تموين قوات الحملة، فأجبر أهل المدينة من أتراك و كراغلة وحضر على دفعها، مما أدى إلى تفقير معظم سكان المدينة.[2]

[1] Paul.A, L'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français, de 1808-1883, 1883, op-cit, P.73.

[2] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص144 .

II- الأرض المحروقة:

نقض إتفاقية التافنا في سنة 1839 كان إيذانا بتجدد عمليات توسع الإحتلال الفرنسي في الجزائر كاملة و في الغرب الجزائري بشكل خاص، و من أجل ذلك و ضعت السلطات الفرنسية القضاء على المقاومة من أولى إلتزاماتها[1]، فكانت الفترة الممتدة ما بين 1840 و 1847م من الفترات التي شهدت أقصى التجاوزات في حق سكان المنطقة، فكان لذلك انعكاسات وخيمة على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للسكان.

قررت حكومة صولت SOLT التي حلت محل حكومة تييرThière في 29 أكتوبر 1840، أن الشخصية التي تتمتع بالمؤهلات الضرورية لتسيير دفة الحرب وتركيز الاستعمار في الجزائر هو الجنرال بيجو Bugeaud [2]، الذي عين حاكما عاما على الجزائر في فبراير1841 وفور وصوله إلى الجزائر في 23 فبراير 1841 أعلن اعتماده الاحتلال الكامل و بسط السيادة الفرنسية على جميع الأراضي الجزائرية بغير استثناء، وإن كل قوة تعترض ذلك يجب سحقها، و لذلك اعتمد الهجوم بدلا من الدفاع، و ألغى المراكز العسكرية الثابتة و استبدلها بمراكز متحركة[3]. و لجأ إلى استراتيجية الأرض المحروقة، بتنفيذ غزوات على القبائل بغية حرمانهم من محاصيلهم و الإستيلاء على أراضيهم [4]، حيث صرح في خطاب له أمام عناصر جيشه في 17 ديسمبر 1841 ما يلي:" إن مهمتكم ليست أن تجروا وراء العرب، فهذا غير مجد، إن مهمتكم أن تمنعوهم من أن يبذروا أو يحصدوا أو يرعوا، و الحرب التي سنقوم بها ليست حربا تقوم على طلقات البنادق، غنما هي أن عزم العرب من

---

[1] Julien.ch.a, op-cit,P.317

: ولد Thomas-Roberts-Bugeaud de la Piconnerie Dux d'Islyتوماس روبير بيجو دولابيقوني – جوق ديسلي في ليموج بتاريخ 15 أكتوبر 1774، و في مارس 1804 التحق بصفوف الجيش الفرنسي برتبية جندي، و في 19 أفريل 1806، أصبح ملازما. نقل إلى إسبانيا حيث حارب لمدة 6 سنوات، و في سنة 1815 ترك الخدمة العسكرية، ليعود إليها في 08 جويلية 1830، أرسل في سن 1836 إلى الجزائر لمحاربة الأمير عبد القادر، حيث اشتبك معه في معركة السكاك في 6 جوان 1836، لوقع بعدها معاهدة التافنا مع الأمير في 30 مارس 1837، و في أوائل سنة 1841 عين حاكما على الجزائر إلى غاية أواخر سنة 1847، حيث عاد إلى فرنسا حيث مات في 6 جويلية 1849 بعدما أصيب بالكوليرا. أنظر: Paul.A, les grands soldats de l'Algérie, op.cit,PP.61-78.

[2] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 208.

[3] Paul.A, Par l'épée et par la charrue- écrits et discours de Bugeaud, P.U.F, Paris , 1948, P.XIX.

[4] Julien.ch.a, op-cit, P.317.

مواردهم التي تنتجها أراضيهم...."[1] .الطريقة التي إعتمدها بيجو لإخضاع القبائل كانت مجردة من المثل الأخلاقية، و بعيدة عن الشعارات الإنسانية المرفوعة في فرنسا، فحسبه أن الحرب في الجزائر لا يمكن إخضاعها لقوانين الحرب في أوروبا، حيث صرح قائلا:".....في أوروبا توجد و سائل لإخضاع العدو بإحتلال عاصمته و مدنه وقطع خطوط مواصلاته البحرية و البرية. لكن في إفريقيا، فلا توجد عواصم أو مدن ذات أهمية، إنما فائدتها الوحيدة فائدة إقتصادية، فالحرب هنا تختلف عن غيرها..."[2].

رافقت عملية الأرض المحروقة و الغزوات على القبائل المختلفة عمليات قتل جماعية، أظهرت الميول السادية لدى الضباط الفرنسيين[3]. فالجنرال شانغارنيي Changarnier[4] مثلا يبين ذلك بوضوح، حيث يقول في مذكراته:" .....لقد وجد جنودي خير تسلية لهم في الغارات المتكررة التي كنت أشنها ضد القبائل المناهضة لنا..."[5] .

أدت هذه الطريقة التي اعتمدها بيجو كوسيلة لإخضاع القبائل، إلى نشر الخراب و الدمار في جميع أنحاء الغرب الجزائري، مما أدى إلى مقتل العديد من السكان، أمام الناجين من هذه العمليات فقد أصبحوا يعيشون في حالة يرثى لها من البؤس و الفقر، بعد أن ضربت مصالحهم الإقتصادية من مصادرة الأرضي و تخريب للمنازل، و الاستيلاء على المحاصيل الزراعة و المواشي[6]، و هكذا أصبحت استراتيجية الأرض المحروقة من الأساليب التي تستخدمها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين طوال فترة تواجدها في الجزائر مع اختلاف في وسائل تطبيق هذه الاستراتيجية من فترة لأخرى، و لقد كان لهذه الاستراتيجية دور هام في إضعاف المقاومة الوطنية، نظرا لضربها بشكل مباشر لمصادر عيش السكان، وهو ما أزم من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] Paul.A, par l'épée et par la cahrrue, op-cit, P.117.
[2] Bugeaud, l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête, Brachet et Bastide, Paris,1842, P.52.
[3] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر الدكتور حنفي بن عيسى، م.و.ك، الجزائر، 1983، ص107.
[4] شانغارنيي Nicolas-Anne-Théodule Changarnier: ولد في 26 أفريل 1793 بمقاطعة أوتون بفرنسا، رقي إلى رتبة جنرال في 9 أفريل 1843، ليصبح في جوان 1848 عضوا في البرلمان الفرنسي، و هو من الضباط الحاصلين على أعلى وسام شرفي في فرنسا، في سنة 1875 أضحى سيناتورا. مات في باريس في 14 فيفري 1877. أنظر:
Paul.A, les grands soldats de l'Algérie, op-cit, P.89.
[5] Changarnier, Mémoires du Général Changarnier, Berger-Lavrault, Paris, 1930,P.219.
[6] يحي بو عزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، المرجع السابق، ص 165.

III.- تخريب المدن و الحصون:

1.- حملة ربيع 1841:

وجد بيجو حين وصل إلى الجزائر في 23 فبراير 1841، جيشا قوامه 87 ألف جندي و ضابط، حسن التدريب و التجهيز، و قد اكتسب خبرة ثمينة بمعرفة الأرض و طرق القتال مع العرب، و بعد أن نظم القوات الفرنسية في الجزائر العاصمة و قسنطينة[1]، أبحر إلى مدينة مستغانم في 14 ماي، حيث كان في انتظاره الجنرال دولاموريسيار De la Moricière[2]. و هناك قام بتقسيم قواته إلى مجموعتين قتاليتين: أولهما تحت قيادته شخصيا بمساعدة كل من الدوقين دونمور Le duc de Nemours[3] و دورمال Le duc d'aumal[4]، و كانت مهمة هذه المجموعة احتلال المراكز الواقعة على طريق معسكر و مستغانم، أما المجموعة الأولى فكانت تحت قيادة دولاموريسيار و كلفت بحماية مدينة مستغانم، و الاستعداد لمؤازرة المجموعة الأولى[5].

تاكدمت كانت المحطة الأولى التي استهدفتها القوات الفرنسية تحت إمرة بيجو، و كانت تلك القوات تتشكل من حوالي 20 ألف جندي و ضابط، انطلقت من مستغانم في 18 ماي 1841، و في 25 ماي وصلت القوات الفرنسية إلى تاكدمت، بعد أن أمر الأمير عبد القادر سكانها بالرحيل عنها، و فور دخول بيجو إلى المدينة أمر قواته بهدم الحصون

---

[1] Julien.ch.a, op-cit, P.190.

[2] الجنرال دولا موريسيار Christophe-Louis-Léon-Juchault de la Moricière ولد في 5 فيفري 1806 بمدينة نانت، إلتحق بالمدرسة العسكرية للضباط، وجوده في الجزائر كان مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، أصبح جنرالا في 9 أفريل 1843، و بعد عودته إلى فرنسا تولى وزارة الحرب إلى غاية ديسمبر 1848. مات في 11 سبتمبر 1851، و في 28 سبتمبر 1865 ببوزال. أنظر: Paul.A, les grands soldats de l'Algérie, op-cit,P.83.

[3] الدوق دونمور Louis-Charles-Phillipe-Raphaël d'Orléans : ولد في 25 أكتوبر 1814 بباريس، كان من القادة الفرنسيين الذين دعموا قيادة أركان الجنرال كلوزيل خلال حملة القوات الفرنسية في 26 جوان 1836، يصبح في 11 نوفمبر 1837 جنرالا، و بعد عودته إلى فرنسا مات في 26 جوان 1896 بفارساي. أنظر:
Paul.A, les grands soldats de l'Algérie, op-cit, P.29.

[4] الدوق دومال Henri-Eugène-Phillipe d'Orléans: ولد في جانفي 1822 بباريس، حصل على الوسام الشرفي في 28 أفريل 1842، و في 03 جويلية 1843 أصبح جنرالا، ثم أصبح حاكما للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 11 سبتمبر 1847 و 25 فيفري 1848، و بعد عودته إلى فرنسا أصبح برلمانيا نمن سنة 1871 إلى 1878، مات في سنة 1877 بصقلية. أنظر: Paul.A, les grands soldats de l'Algérie, op-cit, P.33.

[5] أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص 402.

العسكرية، و تفجير مصنع الأسلحة و عدد من المخازن، و تدمير معظم المساكن، و بذلك دمرت جميع المنشآت العسكرية و المدنية التي كانت تحتويها هذه المدينة[1].

بعد احتلال تاكدمت، اتجه بيجو نحو معسكر في 26 ماي 1841، و بالرغم من محاولات خليفة الأمير بمعسكر ابن التهامي، منع تقدم القوات الفرنسية، إلا أن هذه الأخيرة تمكنت من الدخول لمدينة في 26 ماي 1841،و فيها قام الجنرال بيجو باختيار بعض المباني الكبيرة بالمدينة، و جعلها مستودعات و مستشفى و ثكنة عسكرية، أبقى فيها حامية تحت إمرة العقيد تامبور Tampoure تتكون من ثلاث كتائب[2]. و في 3 ماي رجع إلى مستغانم بعدما قامت قواته على طول طريق معسكر مستغانم بعمليات تقتيل و نهب و حرق، ضد السكان المتمركزين في تلك النواحي[3]، و هكذا أدت هذه الحملة إلى مقتل و تشريد العديد من الجزائريين، كما أدت إلى فقدان المقاومة لمركزين مهمين، هما معسكر و تاكدمت اللذان كان دورهما الاجتماعي و الاقتصادي أساسيا في مشروع الأمير عبد القادر.

2.- حملة خريف 1841:

كانت هذه الحملة تكملة لحملة ربيع 1841، بعدما عاد بيجو مجددا إلى مستغانم في 19 أكتوبر 1841، عين الجنرال لاموريسيار قائدا على معسكر و أمره بالسيطرة على جنوب شرقي المقاطعة الغربية، و العقيد تامبور على رأس قوات وهران، أما بيدو فولاه إمرة مستغانم و أمره بالتحرك لإخضاع قبائل جنوب غرب المقاطعة الغربية. أما لاموريسيار فلقد تحرك مع بعض القوات الفرنسية في 19 أكتوبر باتجاه حصن سعيدة، حيث تمكن من تخريبه بالرغم من محاولات ابن التهامي خليفة الأمير لردعه[4].

البداية الفعلية لحملة الخريف، كانت مع خروج بيجو من مستغانم في 21 أكتوبر باتجاه قبائل منطقة سيدي يحي بالشلف، حيث قام بمهاجمة تلك القبائل و قتل العديد من

---

[1] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 210.

[2] Paul.G, op-cit, P.217.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق، ص 181.

[4] أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص404.

أفرادها، و أسر حوالي 329 آخرين، ثم بعد ذلك اتجه نحو مليانة، حيث قام بغزوات بشعة ضد قبائل المنطقة الجنوبية من مليانة[1]. أما لاموريسيار فلقد تمكن في 03 نوفمبر 1841 من احتلال مدينة معسكر مجددا كما نجح في إخضاع عددا من قبائل المنطقة، أهمها قبيلة الحشم التي أعلنت بعض بطونها خضوعها للفرنسيين عقب حملة قادها هذا الأخير ضدها في 05 ديسمبر 1841، حيث قتل و أسر العديد من أفراد هذه القبيلة، و استولى على محاصيلها و مواشيها، و أحرق أراضيها، و هو ما أدى إلى إشاعة الرعب بين القبائل المحيطة بها، فأعلنت معظمها الخضوع للفرنسيين[2].

أما بيدو، الذي كلف بإخضاع قبائل الجنوب الغربي من مقاطعة وهران، فلقد انطلق من مستغانم على رأس قوات من الجيش الفرنسي في 22 ديسمبر 1841، و اتجه صوب قبيلة بني عامر بمنطقة سيدي بلعباس، حيث قام بتشتيت هذه القبيلة، و في طريقه تمكن من إخضاع قبائل البرجية، و معظم قبائل منطقة ندرومة[3].

حملتي ربيع و خريف سنة 1841، كان لها نتائج كارثية على البنية الاجتماعية و الاقتصادية في منطقة الغرب الجزائري، بعدما تمكنت السلطات الفرنسية من توسيع دائرة نفوذها في المنطقة، باحتلالها لمواقع مهمة في المناطقة الداخلية و هو ما جعل المقاومة تتعرض لضربات موجعة جعلت الأمير يفكر باللجوء إلى المغرب الأقصى عله يستطيع تعويض خسائر المقاومة جراء هذه الحملات.

---

[1] اديب حرب،المرجع السابق،ج2، ص 405.

[2] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق، ص 185.

[3] أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص 409.

3.- حملة ربيع 1842:

عدم تمكن الجنرال بيجو من فرض النفوذ الفرنسي على كامل البلاد خلال حملات سنة 1841، جعله ينظم قواته للقيام بحملات إضافية خلال سنة 1842، لتوطيد أركان الاحتلال الفرنسي في جميع أرجاء الجزائر، و القضاء على المقاومة بصفة نهائية[1]. و من أجل ذلك أصدر بيجو أوامر للعميد لاموريسيار بمحاربة ابن التهامي خليفة الأمير عبد القادر على معسكر. و كذا القيام بعمليات مشتركة مع شانغارنيي ضد الأمير خارج منطقة عملياته[2]، أما الجنرال بيدو فقد كلف بملاحقة الأمير في جوار منطقة ندرومة و تتبع خطاه إلى غاية الحدود المغربية[3].

بداية حملة الربيع كانت مع قيام بيدو و لاموريسيار بشن هجمات على قبائل منطقة معسكر، حيث كان لا يزال خليفة الأمير ابن التهامي يشكل تهديدا للتواجد الفرنسي بتلك النواحي[4]، و لذا قام بيدو في 24 جانفي 1842 بحملة ضد قبيلة البرجية فاضطرت هذه القبائل إلى الخضوع له، و ارتحلت إلى ضواحي مستغانم أين أصبح شيوخها يقدمون خدماتهم للفرنسيين. أما لاموريسيار فلقد استطاع في شهر مارس 1842 إخضاع قبيلة الحشم الغرابة التي اضطر بعض أفرادها إلى الالتحاق بالأمير الذي كان بضواحي تاكدمت، و في نهاية هذا الشهر تمكنت القوات الفرنسية من إخضاع القبائل المتواجدة بين معسكر و الشلف[5].

أما بيجو فلقد قام في 24 جانفي 1842، بشن حملة على مدينة تلمسان لملاحقة خليفة الأمير البوحميدي بها، و إخضاع القبائل المتمركزة في تلك النواحي، فاحتل مدينة تلمسان التي اضطر معظم سكانها إلى الرحيل منها. و فيها قام بيجو بتعيين بيدو قائدا للقوات الفرنسية بها، أما هو فاتجه نحو قلعة سبدو التي احتلها في 9 فيفري 1842، فدمر ما وجده

---

[1] Paul.A, l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1808-1883), op-cit, P.176.
[2] Ibid, P.177.
[3] Ibid, P.176.

[4] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 252.
[5] نفسه، ص 253.

فيها من مخازن و حصون، و بعد عودة بيجو إلى الجزائر العاصمة، قام بيدو بشن حملات، في شهر مارس 1842، على القبائل المتواجدة بجبال طرارة و ضواحي ندرومة[1].

رغبة الجنرال بيجو في القضاء نهائيا على المقاومة و إخضاع جميع الجزائريين في منطقة الغرب الجزائري جعله ينظم خلال شهر أفريل 1842 عدة طوابير عسكرية أطلقها في جميع الاتجاهات[2]، و من الطوابير التي كان ميدان عملها الغرب الجزائري، الطابور الأول الذي كان يتشكل من 7 آلاف مقاتل تحت إمرة الجنرال أربوفيل و الذي انطلق من مستغانم في 15 أفريل و شن حملات ضد قبائل منطقة الشلف و المينا و مازونة[3]، و الطابور الثاني الذي قاده الجنرال شانغارنيي و الذي انطلق من البليدة في 30 أفريل و شن هجمات بمنطقة الشلف[4]. أما الطابور الثالث الذي كان تحت قيادة الجنرال لاموريسيار و الذي انطلق من وهران في 30 أفريل باتجاه تاكدمت و التي وصلها في 02 ماي، أمر فيها لاموريسيار بتهديم ما كان قد بقي فيها من منشآت من منازل و غيرها، ثم اتجه نحو الشلف، ليعود في أوائل شهر جوان إلى ضواحي معسكر حيث طارد قبائل الحشم، التي اضطرت بطون الغرابة منها، إلى الهجرة باتجاه الصحراء[5].

انتهت حملة الربيع في أواخر جوان 1842، بتوجيه ضربات قاسية للمقاومة التي أصبحت قواعدها الخلفية و الداعمة لها في قبضة المحتل الفرنسي، الذي ضيق الخناق أكثر فأكثر على القبائل الداعمة للمقاومة، من خلال ضرب مصالحها الاقتصادية و الاجتماعية.

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق ،ص ص185- 186.

[2] Julien.ch.a, op-cit, P.192.

[3] أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص414.

[4] نفسه، ص216.

[5] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 215.

4.- حملة خريف 1842:

بدأت هذه الحملة في شهر أكتوبر 1842، بالضبط على قوات المقاومة التي اضطرت إلى التوجه نحو الصحراء، و في الشهر التالي قامت السلطات الفرنسية بتنظيم حملات ضد المناطق الشرقية و الوسطى من الجزائر[1]، و في 25 ديسمبر 1842، انطلق بيجو من مليانة في اتجاه الغرب الجزائري، بمساعدة كل من الجنرالين جانتي Gentti و لاموريسيار، فدخل مضارب قبيلة بني وراغ بجبال الورسنيس التي كان الأمير قد اتخذها قبل ذلك بشهور مركزا لقيادته، التي أعلن شيخها محمد بن الحاج طاعته للفرنسيين[2]، و بعد ذلك اتجهت تلك القوات الفرنسية إلى تنس فتمكنت من احتلالها بعد عمليات وحشية ضد سكان المناطق المحيطة بها، و بذلك فقدت المقاومة آخر منافذها إلى البحر الأبيض المتوسط[3]، كما أدت هذه الحملة إلى تضييق الخناق على القبائل الداعمة للمقاومة الوطنية بجبال الوارسنيس التي كانت تشكل إحدى الإستراتيجية التي كانت تعتمد عليها المقاومة.

[1] Paul.A, L'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1807-1883), op-cit, P.181.

[2] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 216.

[3] أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص 422.

IV.- الاستيلاء على الزمالة في 16 ماي 1843:

استيلاء القوات الفرنسية على معظم المدن الداخلية و تخريبها، جعل الأمير ينشأ الزمالة، المدينة المتنقلة للحفاظ على رمزية الدولة لدى مناصريه. حيث ضمت الزمالة[1] جميع المنشآت و المؤسسات العامة، كالمدارس و المساجد و ورش صيانة الأسلحة و صناعة السروج، كما كانت الزمالة تشكل بيئة اجتماعية و اقتصادية جد مهمة للحفاظ على مؤسسات الدولة[2]، و مواصلة المقاومة، إلا أنها كانت تعاني من مشاكل عديدة، أهمها عدم استجابتها لأبسط وسائل الراحة و مقومات الحياة الأساسية[3].

أصبحت الزمالة الهدف الرئيسي لقوات الجيش الفرنسي بعدما أدركت السلطات الفرنسية أهميتها في استمرار المقاومة، و لذلك كانت جميع الطوابير العسكرية المنتشرة في الغرب الجزائري تبحث عن مكان تمركزها للاستيلاء عليها و تشتيتها[4]، و لمعرفة مكانها استخدم قادة القوات الفرنسية جميع الوسائل المتاحة أمامهم، كعرض الأموال و الهدايا الثمينة لمن يدلهم على مكانها، فأسالت تلك الرشاوي لعاب الكثير من الخونة، و من هؤلاء آغا قبيلة بني عياد عمر بن فراح الذي اتصل بالدوق دومال لإخباره بأن الزمالة تتمركز بمنطقة غوجيلات بالجنوب الشرقي لمدينة تاهرت[5]، و بناءا على تلك المعلومات خرج الدوق دومال من بوغار في 10 ماي 1843، على رأس قوات تتشكل 1300 جندي مشاة و 600 فارس و مدفعين جبليين. و لما وصل إلى منطقة غوجيلات قام بإرهاب سكان هذه المنطقة كي يدلوه على مكان الزمالة، و بعد ذلك اتجه نحو الجنوب الغربي[6]، حيث كانت مضارب الزمالة في منطقة طاكثين بجبال عمور. و في 15 ماي 1843، أضحت الزمالة على مقربة

---

[1] كانت الزمالة تنقسم إلى دوائر و محلات، و هي عبارة عن خيم متفاوتة الكبر، كانت تنصب وفق نظام معين، حيث كانت خيمة الأمير تنصب في الوسط لتحيط بها باقي الخيم و هي الدوائر التي كانت تضم مساكن عائلات الخلفاء و القيادة، ثم المحلات التي كانت تأوي المجاهدين و أسرهم، و كانت هناك غرفة خاصة من المقاتلين تقوم بحفظ الأمن داخل الزمالة، و كانت هذه الغرفة تحت إمرة قدور بن عبد الباقي، أنظر: تشارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص ص256- 257.

[2] Daumas.E, op-cit, P.619.

[3] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 296.

[4] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 273.

[5] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق، ص 192.

[6] Paul.A, l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français, 1808-1883, op.cit,P.186.

من قوات الدوق دومال، فجهز هذا الأخير قواته و نظمها للهجوم عليها في اليوم الموالي[1]، حيث قسم قواته إلى مجموعتين، كانت الأولى تحت إمرة الجنرال يوسف Youssef و ضمت مقاتلين من القبائل المتواطئة مع الفرنسيين، أما الثانية فكانت تحت إمرة العقيد موريس Maurisse، و ضمت عناصر قناصة إفريقيا. أما هو، فقد احتفظ لنفسه بمهمة توجيه العمليات من مكان تمركز القوات الفرنسة البعيدة بحوالي كيلومترات عن مضارب الزمالة[2].

تبعا لذلك قامت هذه القوات في يوم 16 ماي بالهجوم على الزمالة، التي لم يكن بها إلا عدد قليل من الحرس، فتمكنت من تشتيتها، و قتلت حوالي 300 فرد من سكانها أسرت ثلاثة آلاف آخرين، و استولت على خزينة بيت المال، و الآلاف من رؤوس الماشية. و حتى المكتبة التي حاول الأمير تزويدها بالكتب لم تسلم من هذا العدوان، فتعرضت للحرق و التخريب هي كذلك[3].

استيلاء القوات الفرنسية على الزمالة حرم المقاومة من رمزية الارتباط بمشروع الدولة الجزائرية التي كان الأمير عبد القادر يسعى جاهدا لترسيخ أسسها. كما أدى ذلك إلى زيادة الضغط على المقاومة بحرمانها من مواردها الاقتصادية، و كذا عزل الأمير عن القبائل المساندة له، و هو ما اضطره إلى اللجوء إلى المغرب الأقصى مع دائرته التي أسسها بعد سقوط الزمالة، و التي كانت تضم حوالي ألف فرد فقط، تعوزهم المؤن، و يعانون من قلة الأمن بعدما أصبحت معزولة عن القبائل الجزائرية عند نهر ملوية، على الحدود المغربية الجزائرية، مطاردة من طرف القوات الفرنسية التي انتشرت في جميع أنحاء الغرب الجزائري باحثة عنها[4].

---

[1] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 428.

[2] Paul.A, l'Emir Abdelkader du fanatisme musulman au patriotisme français (1808-1883), op-cit, P.87.

[3] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 430.

[4] العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 246.

٧.- نماذج من عمليات التهجير و الإبادة:

شهدت فترة ما بعد سقوط الزمالة في سنة 1843، و إلى غاية أواخر سنة 1847 تطبيق سلطات الاحتلال الفرنسي إستراتيجية الأرض المحروقة على نطاق واسع، فتردت بذلك الأوضاع معظم السكان الجزائريين بعدما أصبحوا هم و أملاكهم هدفا للحملات العسكرية الفرنسية في جميع أنحاء الجزائر.

الظروف السيئة التي أصبحت تعيشها معظم القبائل أدى إلى إضعاف المقاومة الوطنية، مما اضطر الأمير إلى الهجرة نحو المغرب الأقصى فالحصول على المؤن من داخل الجزائر أضحى جد صعب جراء عمليات الحرق و التدمير و المصادرة التي كانت تتعرض لها القبائل[1]، كقبيلة بني عامر التي كانت تمون المقاومة بالمقاتلين و المؤن منذ بداية المقاومة في الغرب الجزائري، تعرضت في أواخر سنة 1843 إلى حملة عسكرية قادها الجنرال بيدو ضدها بمنطقة سيدي بلعباس، و خوفا من تمرد هذه القبائل مرة أخرى، أبقى بيدو على قوات بمضارب هذه القبيلة لمنعها من دعم دائرة الأمير عبد القادر، خصوصا بطن الجعافرة، الذين أجبروا على الإقامة بالقرب من المركز العسكري الفرنسي بمنطقة بلعباس، لمنع أي اتصال بينهم و بين الأمير عبد القادر[2]، و نظرا للضغط الممارس على هذه القبيلة أعلن أحد بطونها الثورة على السلطات الفرنسية، و هم أولاد ابراهيم العمارنة في جانفي 1845[3]، فزادت السلطات الفرنسية تضييق الخناق على هذه القبيلة، فاضطرت العديد من بطونها إلى الهجرة إلى المغرب الأقصى خلال سنة 1845 كأولاد إبراهيم و أولاد سليمان و ذوي عيسى، و أولاد سيدي علي بن يوب و أولاد بلاغ و أولاد سيدي خليفة و المهاجة و جعفر بن جعفر، و لم تعد إلى مضاربها حتى سنة 1849[4]، حيث وجدت معظم أراضيها و أملاكها قد صودرت تطبقا لتعليمات بيجو الذي صرح في 18 أفريل 1846 بأن:"كل

---

[1] شارشل شارل هنري، المصدر السابق، ص 296.

[2] De Mon Rond, Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847, T II, E. Marc – Audel, Paris, 1847, P.294.

[3] Ibid., P.295.

[4] حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس و مكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية (1842-1845)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، ع8، 2003، ص157.

الأملاك العقارية و المنقولة الجماعية منها و الفردية التابعة للقبائل التي هاجرت إلى المغرب أو الصحراء، أصبحت ملكا للإدارة الفرنسية"[1]، و بذلك أصبحت هذه القبيلة تعاني من وضع مزر جراء ما تعرضت له على يد السلطان المغربي[2] و السلطات الفرنسية.

عقب التضييق الذي أصبحت تعيشه قوات المقاومة تحت إمرة الأمير بالمغرب الأقصى، كان الأمير يخترق الحدود الجزائرية المغربية دوريا لدعوة القبائل الجزائرية الالتفاف حول المقاومة مجددا، و لكن السلطات الفرنسية عملت على تقويض ذلك عن طريق زيادة نشاط القوات العسكرية ضد القبائل، حيث كان في سنة 1845 جوالي 14 فيلق فرنسي تجوب ربوع الجزائر ناشرتا الخراب و الدمار في المناطق التي تمر بها[3].

كما عملت السلطات الفرنسية على زيادة نشاط المكاتب العربية لتشديد الرقابة على السكان، فبفضل نشاط هذه المكتبات علم الجنرال ولسون استرهازي[4] في سبتمبر 1944، بمحاولة قبيلة أولاد عبد الله، بضواحي سبخة وهران، الالتحاق بالأمير فهاجمهم في 28 سبتمبر و أجبرهم على التنقل إلى المنطقة الممتدة بين السبخة و البحر. كما أمر سكان منطقة

---

[1] Paul.A, par la Charrue et par l'épée, op-cit, P.115.

[2] بعد أن قامت قبيلة بني عامر و معها بعض فروع الحشم بالهجرة إلى المغرب الأقصى، قام السلطان عبد الرحمن بإعطاء هؤلاء المهاجرين قطعة أرض بنواحي فاس، و خلال 1847 حاول هؤلاء الالتحاق بدائرة الأمير عبد القادر على الحدود المغربية الجزائرية، فاتجهوا نحو الشرق، و لكن السلطان عبد الرحمن رأى في ذلك تدعيم لقوة الأمير بالمغرب الذي أصبحت علاقته به عدائية إلى أبعد الحدود،، فأرسل في إثرهم قوات تتشكل من حوالي 1500 مقاتل أغلبهم من قبيلة الشرادة تحت إمرة القائد إبراهيم بن أحمد الأكحل،و بالرغم من استهانت اللاجئين في الدفاع عن أنفسهم، إلا أن القوات المغربية تمكنت من محاصرتهم و قتلت منهم عدد كبير، أما اللذين قبض عليهم المغاربة أحياء فقد وضعت السلاسل في أيديهم و أرجلهم و طافو بهم في الشوارع للتشهير، بينما ساقوا النساء و الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة إلى مراكش لبيعهم في سوق العبيد. أنظر: محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 491. -الناصر السلاوي، المصدر السابق، ص105

[3] شارل شارل هنري، المصدر السابق، ص 296.

[4] يعتبر دوماس ويلسون استرهازي من مؤسسي المكاتب العربية التي عرفها دوماس كالتالي: "إنه المؤسسة التي يتمثل موضعها في ضمان التهدئة و تهيئة القبائل بصفة دائمة و ذلك بإدارة عادلة و منتظمة، و كذلك بتهيئة السبل لاستطاننا، و لتجارتنا عن طريق استتباب الأمن العام، و حماية كل المصالح الشرعية و زيادة الرخاء لدى الأهالي، و على عمال هذه المؤسسة أن يميلوا أكثر فأكثر إلى البحث عن الحل السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب في أحيان كثيرة استعمال القوة، و العمل على التغلب على جميع العراقيل التي يواجهنا بها مجتمع في غاية الاختلاف من مجتمعنا بعاداته و دينه، و عن طريق دراسة البلاد و تقييم جميع المصالح التي تحرك السكان العرب، سيتوصلون إلى تعيين الاستعمال الأكثر فائدة، و الأكثر مناسبة للقوة العسكرية في حالة الثورة، و سيعدون لقمع أي انتفاضة بالوسائل الأكثر سرعة، و بأقل كلفة، و عليهم أخيرا، إجهاد أنفسهم لحمل الأهالي على قبول سيطرتنا، و العناصر الحكومية التي يتوجب عليها تمكيننا بأقل ما يمكن من الكراهية". و بموجب قرار 1 فيفري 1844 الصادر عن المجلس الوزاري الفرنسي أصبح العمل بهذه المكاتب بشكل رسمي. أنظر:

Xavier. Y, Les bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans le Tell Algérien (Dahra, Chelef, Ourtesnis, sersou), Larose, Paris, 1953,PP.13-15.

المالح بالانتقال كذلك إلى نفس المنطقة، و بذلك حرم هؤلاء من استغلال أراضيهم و صودرت أملاكهم[1].

قبيلة أولاد سيدي الشيخ بالبيوض تعرضت هي الأخرى لحملة فرنسية في ماي 1845، بعد ما لجأ إليها الأمير، و هو ما جعل هذه القبيلة ترفض دعم الأمير مرة أخرى حين اتصل بها سنة 1846، جراء الخسائر التي لحقت بها خلال الحملة السابقة[2].

عمليات الإبادة التي كان يقودها الجنرالات الفرنسيين ضد القبائل الجزائرية تميزت بالعنف المفرط و استخدام أساليب بشعة لإخضاع الجزائريين، و يظهر ذلك بوضوح في مجزرة غار الفراشيش بالظهرة حيث كانت هذه العملية كرد فعل على انتفاضة الظهرة التي استمرت من جانفي 1845 إلى غاية أفريل 1847، التي تزعمها "محمد بن عبد الله" المدعو بومعزة[3]. و نظرا لدور قبيلة أولاد رياح في هذه الثورة شن الجنرال بيليسي Pellissier و سانت آرنو Saint Arnaud و لادميرو Ladmierou بتوجيه من الجنرال بيجو حملة ضدها في جوان 1845 [4].

كانت مضارب هذه القبيلة في جبال الظهرة المنيعة التي تحتوي العديد من الكهوف، أحدها يسمى القنطرة يقع على مرتفع يجمع بين تلين يقعان على ضفاف وادي الفراشيش، و لهذا الكهف مدخلين أحدهما في الجنوب الغربي و الثاني من جهة الجنوب الشرقي، و كان يقرب هذين المدخلين صخور كبيرة[5]، إلى هذا الكهف قام أفراد قبيلة أولاد رياح بنقل الأطفال و العجزة و المواشي لحمايتهم من حملات القوات الفرنسية، بينما توجه القادرين منهم على حمل السلاح لمواجهة الفرنسيين، إلا أن القوات الفرنسية التي كانت تحت إمرة سانت أرنو و بيلسي تمكنت من تشتيت قوات القبائل التي واجهتها، فاضطر مقاتلي أولاد

---

[1] De Mon Rond, op-cit, P.389.

[2] خليفي عبد القادر، العلاقة بين أولاد سيد الشيخ و الطريقة القادرية، الملتقى الوطني الأول للطريقة القادرية من 29 أكتوبر 1999 إلى غاية فاتح نوفمبر 1999، الجزائر، ص 46.

[3] استغل محمد بن عبد الله المدعو بومعزة حالة السخط العام و دعا إلى الجهاد ضد الفرنسيين، و بين شهري فيفري و أفريل من سنة 1845 اتسع نطاق هذه الحملة ليشمل معظم إقليمي وهران و التيطري، ثم عمت كامل منطقة الظهرة (الشلف)، انتهت هذه الانتفاضة باستسلام زعيمها محمد بن عبد الله في أفريل 1847. أنظر: أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 269

[4] De Mon Rond, op-cit, P.349.

[5] Bousquet.R, L'affaire des Grottes du Dahra (19-20 Juin 1845), revue Africaine, O.P.U, N° 51, 1907, P.120.

رياح إلى الالتحاق بعائلاتهم بغار القنطرة[1]، الذي قامت قوات الجنرال بيلسي بمحاصرته من جميع الجوانب، و طلب بيلسي من أولاد رياح الاستسلام إلا أنهم رفضوا، فقام باستخدام إحدى الطرق الفظيعة لإخضاعهم، و هي طريقة قد وافقت عليها قيادة القوات الفرنسية سابقا، و تتمثل هذه العملية بجمع الجنود الفرنسيين لأكوام من الحطب و وضعها في مدخل الكهف و إشعال النار فيها، و بقيت هذه النار مشتعلة طوال يومين أي 19 و 20 جوان[2]. و لما انطفئت النيران و دخل الجنود الفرنسيين وجدوا الجثث مكدسة بعضها فوق البعض، و الدماء خارجة من أنوف و أفواه أصحابها جراء اختناقهم بالدخان، كما وجدت العديد من جثث النساء و قد التصقت بجثث أطفالهن في منظر رهيب[3]. لقد اختلف في تقدير ضحايا هذه المحرقة، فهناك من كتابمن يشير إلى أن عدد القتلى حوالي الألف، بينما بعضهم يجعل الرقم 750، و بعضهم 800 قتيل، و هناك من يحدد قتلى هذه المحرقة ب 600 قتيل[4].

عمليات التهجير و التقتيل التي مارستها السلطات الفرنسية كان لها نتائج كارثية على الجزائريين الذين أصبحوا يعيشون ظروف اجتماعية و اقتصادية مزرية، أثرت على استمرار المقاومة الوطنية، تحت لواء الأمير عبد القادر الذي أصبح لا يجد الدعم اللازم لمواصلة القتال، بعدما أجبرت العديد من القبائل على الخضوع للسلطات الفرنسية بكثيف عمليات الأرض المحروقة، التي تصبح ستصبح بعد نهاية مقاومة الأمير مرجعا للسلطات الفرنسية في التعامل مع الجزائريين الثائرين ضدها، يضاف إلى ذلك الأسباب التي عرقلة استمرارية المقاومة الوطنية تردي العلاقة بين الأمير و سلطان المغرب[5] فأضحت المقاومة الوطنية تواجه قوتين لا قدرة لها على مواجهتهما.

---

[1] العربي اسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 286.

[2] Bousquet.R, op-cit, P.125.

[3] De Mon Rond, op-cit, P.349.

[4] للإطلاع على المراجع التي اختلفت في تقدير قتلى هذه المجزرة الرجوع إلى :أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 239.

[5] بعدما كانت العلاقة ودية بين الجانبين، خلال السنوات الأولى من المقاومة، أصبحت تلك العلاقة في السنوات الأخيرة من المقاومة تتسم بالعداء، حيث أن لجوء الأمير إلى المغرب الأقصى و التفاف بعض قبائل المغرب حوله جعلت السلطان المغربي عبد الرحمن يتوجس من الأمير، يضاف إلى ذلك الضغوطات التي كانت تمارس على السلطان المغربي من قبل السلطات الفرنسية. و بعد معسكر إيسلي التي جرت في 14 أوت 1844 بين المغاربة و الفرنسيين، و التي انتهت بهزيمة القوات المغربية، اضطر هذا الأخير إلى توقيع معاهدة طنجة في 10 سبتمبر 1844، و التي ينص البند الرابع منها على "اعتبار الامير عبد القادر خارجا عن القانون في المغرب الأقصى و الجزائر، و بذلك يكون محل مطاردة من قبل =

VI.- مصادرة الأملاك و الأراضي:

وجد الفرنسيون في هذه العملية الطريقة المثلى للقضاء على البنى الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر لإنهاء المقاومة و توطيد أركان الاحتلال الفرنسي، و بذلك كانت أملاك الوقف أولى الأملاك التي تعرضت للمصادرة، حيث أن كلوزيل أصدر قرار في 07 ديسمبر 1830، يقضي بضم جميع أملاك الوقف و البايلك إلى خزينة الدولة الفرنسية[1]، ثم بعد ذلك اصدر مرسوم 22 جويلية 1834 و الذي أكد على أن الجزائر من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، و بناءا على هذه القرارات تمت مصادرة جميع الملاك التي كانت تابعة لسلطات البيلك سابقا[2].

أراضي البايلك في الغرب الجزائري كانت تقدر بحوالي 11.250 هكتار منتشرة بالسهول القريبة من المدن كسهل وهران، و تلمسان و غريس و الشلف و سيرات[3]. و بذلك أصبحت هذه الأراضي و جميع أملاك السلطات العثمانية سابقا، تحت يد السلطات الفرنسية، ففي تقرير إحصائي أعده بلومنديل Bloumendeal مدير الموارد المالية، في 30 نوفمبر 1842، عن الأوقاف المستغلة من قبل السلطات الفرنسية في كامل القطر الجزائري، إلى أن الأوقاف المثمرة لوهران قد بلغ 109 وقف. أما الأوقاف المخصصة للمصلحة العامة فقد بلغت 23 وقفا[4]. كما كان توسع الاحتلال الفرنسي مصحوبا بعمليات مصادرة أوقاف الزوايا،

=الجانبين، حتى يجبر على الرحيل من أحد البلدين أو يقع في قبضة سلطاته، و في حالة وقوعه في يد حكومة جلالة إمبراطور فرنسا فإن الإمبراطور يتعهد بأنه يعامله باحترام و كرم، و في حالة وقوعه في قبضة السلطات المغربية، يتعهد السلطان بأن يعتقله في إحدى مدن الشواطئ الغربية للمملكة، و ذلك حتى تتفق الحكومتان على الإجراءات الضرورية لمنع الأمير من حمل السلاح من جديد و تعكير الهدوء مرة أخرى في الجزائر و المغرب الأقصى"، و في 17 مارس 1845 وقع الجانبين اتفاقية "لالا مغنية" التي رسمت الحدود بين الجزائر و المغرب، و بذلك أصبحت المقاومة بين قوتين كبيرتين تفوقها عددا و عدة. أنظر: العربي إسماعيل، المقاومة الوطنية تحت لواء الأمير عد القادر، المرجع السابق، ص 281.
أديب حرب، ج 2، المرجع السابق، ص 452، ص 505.
De Mon Rond, op-cit, P.325

[1] Sari.D, La dépression des Fellahs, S.N.E.D, Alger, 1975, P.9.
[2] Louis.B, Histoire de la colonisation de l'Algérie, Challamel, Paris, 1860, P.05.
[3] ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المرجع السابق، ص 52.
[4] محمد البشير الهاشمي المغيلي، التكوين الاقتصادي النظام الوقف الجزائري و دوره المقاوم للإحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات، و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1854، الجزائر، ع 06، 2006، ص178.

و من ذلك أن الفرنسيين قاموا بمصادرة جميع أملاك الزاوية القادرية بعد أسر الأمير عبد القادر في أواخر ديسمبر 1847[1].

بالإضافة إلى الاستيلاء على الأملاك البايلك و الوقف قامت السلطات الفرنسية بمصاردة أملاك عديد كبير من الجزائريين سواء في المدن أو في الأرياف، و لكي تسهل السلطات الفرنسية عمليات المصادرة، قامت بإصدار مجموعة من المراسيم و القرارات، كقرار النظام العام للمصادرة المؤرخ في 1 ديسمبر 1840، و الموقع من قبل الجنرال فالي[2]، و قرار 27 يناير 1841 الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة، و مرسوم 1 نوفمبر 1844 الذي صادق على تثبيت ملكية "الكولون"، و ضمان الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين، و مرسوم 21 جويلية 1846 الذي نص على ضم كل الأراضي التي ليس لها سند ملكية إلى الدولة، و بذلك كان لهذان المرسومان دور في إرساء قواعد الاحتلال العقاري في الجزائر على نطاق واسع[3]، كما نص مرسوم 21 جويلية 1845 على السماح للجيش بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث نشاط عدائي ضد الوجود الفرنسي، و نص كذلك على مصادرة أملاك الجزائريين الذين اقترفوا أعمال عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة لهم، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو أقاموا إتصالات معهم، و كل الذين أهملوا أراضيهم و التحقوا بالثوار و حتى الذين غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الفرنسية[4].

حتى الأراضي الغابية لم تسلم من قرارات و مراسيم المصادرة، فقرار 2 افريل 1833 نص على منع الفلاحين من اقتلاع الأشجار دون إذن من الإدارة المختصة، كما نص قرار 18 جويلية 1838 على منع استغلال الأراضي التي تجاوزت مساحتها هكتارين من تلك التي تكسوها الأحراش و نباتات العوسج، و حذر بمعاقبة الذين يشعلون النار في أخشابها

---

[1] نفسه، ص 179.

[2] عدي الهواري، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاجتماعي و الاقتصادي (1830-1960)، تر جوزيف عبد الله، درا الحداثة، لبنان، ط1، 1983، ص56.

[3] بن داهة عدة، ظارهة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي ، للجزائر (1830-1962)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008، ص 206.

[4] نفسه، ص 207.

أو يمسون بحشائشها. و نص قرار 8 افريل 1844 على منع نقل أخشاب أشجار الزيتون أو بيعها، بهدف إكراه الفلاحين على عدم تقليم أشجارهم لألا يتجدد نشاطها[1].

مصادرة الاراضي كانت الهدف الأول لسلطات الاحتلال الفرنسي لتدمير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائريين، و لتوفير أراض للمعمرين الأوروبيين من أجل الاستيطان. و في إطار ذلك، قامت السلطات الفرنسية، في الفترة الممتدة ما بين 1831 و 1840 بمصادرة حوالي 108 هكتارات في ضواحي مستغانم، أما في تلمسان فلقد تعرضت جوالي 24 عائلة لعمليات نزع الأراضي، و نفس الشيء حدث للعديد من العائلات في معسكر و سعيدة[2]. و بعد هذه العمليات الأولى في الغرب الجزائري، قامت السلطات الفرنسية بإصدار عدة قرارات لإنشاء عدة مراكز استيطانية على مساحات واسعة من الأراضي التي صودرت لذلك الغرض. و من ذلك قرار 1844 الذي نص على إنشاء مركز السانيا على مساحة تقدر بحوالي 635 هكتارا. و قرار 25 نوفمبر 1844 لإنشاء مركز مسرغين على مساحة 10.44 هكتارا، و قرار 20 جويلية 1845 القاضي بإقامة مركز آرزيو على رقعة أرض مساحتها 1800 هكتار، بالإضافة إلى قرار 14 ديسمبر 1846 الذي نص على إقامة ثمانية مراكز استيطانية. منها مركز المقموم الذي خصصت له مساحة قدرت بـــ 600 هكتار و ستيدية على مساحة 2000 هكتار، و الغزوات على مساحة 500 هكتار، و الكرمة على مساحة 469 هكتار[3].

تعدت عمليات المصادرة الممارسة من قبل السلطات الفرنسية لتطال مصادر العيش اليومية للسكان، و زادت هذه العمليات وطأة مع اعتماد بيجو على الأرض المحروقة التي كان لها نتائج كارثية على وضع السكان الاجتماعي و الإقتصادي، و من نماذج هذه العمليات استيلاء بيجو في حملة على قبيلة أولاد دفلتان بجبال الوارسنيس في 26 ماي 1845 على حوالي 3000 رأس من الأغنام، و في أفريل 1846 أشنت القوات الفرنسية غارة على قبائل

---

[1] نفسه، ص 203.

[2] أحمد حسن السليماني، نزع الملكية العقارية للجزائريين، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع06، 2006، ص118.

[3] بن دامة عدة، المرجع السابق، ص 267.

ضواحي تلمسان فاستولت على 8500 رأس من البقر و 300 رأس من الغنم و 800 من الدواب، ثم عادت القوات الفرنسية لتشن غارة على نفس القبائل في الشهر الموالي، كان من نتائجها الإستيلاء على 1000 رأس من البقر و 15000 من الغنم[1]، و في 13 جانفي 1847 استولت الوات الفرنسية جراء حملتها ضد قبيلة حميان على 33.500 رأس من الماشية و الدواب، بالإضافة إلى عمليات السلب، كانت القبائل ترغم على دفع غرامات مالية، كقبيلتي بني يحي و بني معدون بتنس اللتان أرغمتا على دفع غرامات مالية باهظة بالرغم من تعرضهم للإبادة على يد القوات الفرنسية التي كانت تحت إمرة سانت آرنو في سنة 1845[2]، كما أجبرت قبيلة بني شقران بضواحي معسكر على دفع غرامة مالية قدرها 12500 فرنك فرنسي، كما ألزمت في سنة 1846 قبيلي أولاد عبدي و حرار الشط الشرقي على دفع غرامة مالية باهظة. قدرت غرامة القبيلة الأولى ب 20000 فرنك، أما الثانية فقدرت ب 300 فرنك عن كل فرد من أفراد القبيلة[3].

عمليات المصادرة التي طبقتها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين كان الهدف منها تهديم البنية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائريين، و ذلك بتفكيك القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي السياسي للشعب الجزائري، الذي كان يجد توازنه ضمن هذه المنظومة يجمع بين أفرادها العامل الديني و الأراضي الزراعية المشتركة، و ليس الروابط العائلية فقط، و لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود، بل الإستعمار هو الذي نفى وجودها و إلا من أين كانت المؤسسات الدينية و الأوقاف تحصل على مواردها[4]، و بذلك كان العامل الاقتصادي و الديني يربطان الجزائريين بالأرض كوسط اقتصادي و بالقبيلة كوسط اجتماعي سياسي، و لذلك عملت السلطات الفرنسية لفك هذا الترابط بالضغط على سكان الريف عسكريا و عن طريق القرارات و المراسيم[5].

---

[1] أندري بريتان – اندري نوشي – إيف لاكوست، المرجع السابق، ص 286.
[2] نفسه، ص 287.
[3] نفسه، ص288.
[4] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 69.
[5] نفسه، ص 71.

سعي الاستعمار إلى تفكيك القبيلة كمنظومة جامعة للجزائريين بمصادرة أملاكها و أراضيها على وجه الخصوص، قد أثر سلبيا على الروابط الاجتماعية بين الأفراد، و زوال المصالح المشتركة بينهم التي كانت الأرض أساس لها، قد أدت إلى تفكك القبيلة ، فأضحى الملاكون للأراضي اقتنان عند الملاكين الجدد و هم المعمرين[1]، و بذلك كان العمليات الاستيلاء هذه دور في إفقار القبائل و هو ما أدى بدوره إلى انعكاسات سلبية على المقاومة التي أضحت بدون دعم يمكنها من الاستمرار.

VII.- الإستيطان:

أدركت السلطات الفرنسية أن احتلالها للجزائر لن يكون ذا فائدة كبيرة بدون استيطان، فجلبت معمرين أوروبيين إلى الجزائر لتدعيم تواجدها العسكري ضد أي حركة جزائرية ضد الاستعمار، كما أن هؤلاء سيشكلون مصدرا لتزويد الإدارة الفرنسية في الجزائر بالموظفين، و سيشرفون على تصدير المواد الأولية إلى فرنسا بإيجاد مزروعات تخدم الصناعة الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك فإن استقدام معمرين من فرنسا سيخلصهما من مجموعة كبيرة من الفقراء و المنحرفين[2].

أضحى الاستيطان في الجزائر من المهمات الأساسية للسلطات الفرنسية في الجزائر مع قدوم كلوزيل كحاكم عام للجزائر، حيث صرح هذا الأخير في خطاب ألقاه أمام مجموعة من الأوروبيين في 19 أوت 1835 بمناسبة وصلوه إلى الجزائر بما يلي: "إن القوة العسكرية التي أقودها ما هي إلا وسيلة ثانوية، ففرس الجذور في الجزائر لن يتم إلا بواسطة الهجرة الأوروبية"[3]، كما أن بيجو من أقوى الداعمين للاستيطان، حيث جاء في خطاب له أمام مجلس النواب الفرنسي في 14 ماي 1840، ما يلي:".... في كل مكان توجد المياه الصالحة و الأراضي الخصبة يجب أن يقيم المعمرين، دون الاستفسار عن أصحاب الأرض..."[4].

---

[1] عدي الهواري، المرجع السابق ، ص 95.

[2] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ، د. م .ج، الجزائر، 1984، ص7.

[3] Louis de Boudicour, op-cit,P.116.

[4] Bugeaud, op-cit,P.7.

أخذت السلطات الفرنسية تعمل على تشجيع الهجرة الأوروبية[1] إلى الجزائر بإصدار قرارات تعد المعمرين بمستقبل زاهر في الجزائر، كقرار 22 جويلية 1834 الذي جعل الجزائر من ممتلكات فرنسا، و بالتالي تسرى عليها قوانين حماية الممتلكات مثلما هو عليه الحال في فرنسا[2].

بعد أن أصبح بيجو حاكما عاما للجزائر وضع الاستيطان من أولى اهتماماته[3]، حيث قام بإصدار قرار في 12 أفريل 1841، يتيح لكل فرنسي الحصول على قطعة أرض في الجزائر مساحتها بين 4 هكتارات إلى 12 هكتار و مسكن مقابل مبلغ يتراوح بين 1200 و 1500 فرنك فرنسي[4]، كما أصدر في سنة 1844 و سنة 1846 لائحتان كان الغرض منهما القضاء على المضاربات و توسيع مساحات الأراضي المخصصة للمعمرين. و في 12 أفريل 1845 صودق على قرار التنازل المجاني للمعمرين، و هو ما شجع هؤلاء على المجيء إلى الجزائر[5]. كما قام بيجو باستخدام الجيش[6] لتهيئة الأرضية لقدوم المعمرين، كبناء المستوطنات و فتح الطرق و غرس الأشجار[7]، بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات الفرنسية بحملات إشهارية في فرنسا و أوروبا تنوه بالامتيازات التي سيحصل عليها المعمرون في الجزائر، و أنشأت مكاتب لتسجيل الراغبين في القدوم إلى الجزائر[8].

---

[1] لجأت السلطات الفرنسية إلى جعل الإستيطان في الجزائر يشمل الأوروبيين كذلك و يرجع ذلك إلى المشكل الديموغرافي الذي كانت تعاني منه فرنسا خلال القرن 19، حيث كان معدل النمو السكاني لا يتجاوز 0.3%، انظر: قنون حياة، دور و مكانة الإنسان في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري، رسالة ماجيستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 200-2003، ص35.

[2] Louis de Boudicour, op-cit, P.05.

[3] Robert.T, les artisans de la colonisation française en Oranie, B.S.G.O.A, L. Foque, T 68, 1947, P.64.

[4] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص11

[5] Victor .D, la colonisation militaire sous Bugeaud, Larose, Paris, S.D, P .38.

[6] صرح بيجو في خطاب له أمام مجلس النواب في 24 فيفري 1845 قائلا: "... لا تقتص مهمة الجيش على القيام بالحرب، بل تتعداها إلى قيامه بالأشغال الضرورية للإستيطان..."أنظر: ألكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص119.
Paul.A, Par l'épée et par la charrue, op-cit,P.119.

[7] Victor.D, op-cit, P.34

[8] قنون الحياة، المرجع السابق، ص 39.

مر الاستيطان بالغرب الجزائري، في الفترة الممتدة ما بين 1831-1847، بمرحلتين هما: مرحلة الاستيطان الجزئي، التي امتدت من سنة 1831 إلى 1840، و مرحلة الاستيطان الكلي من 1841 إلى غاية 1847 و ما بعدها[1].

خلال المرحلة الأولى اقتصر الاستيطان على ضواحي مدينة وهران، و من التجارب الاستيطانية التي شهدتها هذه الفترة قيام بيجو عندما كان قائدا القوات الفرنسية بوهران في سنة 1837، بإعطاء فرقة الجنرال راندون Randon، قطعة أرض مساحتها 11 هكتارا في ضواحي وهران، ثم وسعت تلك المساحة في السنة الموالية إلى 44 هكتار، و أنتجت تلك الأراضي خلال الموسم الأول ما قيمته 0.423 فرنك فرنسي من حبوب و خضر و فواكه، و هو ما جعل السلطات الفرنسية توسع مساحة الأرض المستغلة من قبل هذه الفرقة في سنة 1839 إلى 77 هكتارا[2].

قوة المقاومة بالغرب الجزائري، خلال المرحلة الأولى من الاستيطان جعلته يقتصر على ضواحي وهران و مستغانم، غير أنه خلال المرحلة الثانية التي شهدت بعض التراجع من جانب المقاومة نتيجة الاضطهاد الذي عانى منه السكان، إقامة العديد من المراكز الاستيطانية[3]. خاصة بعد إصرار بيجو، الذي أضحى حاكما عاما للجزائر في 1841، على الاستيطان بجميع الأشكال، فاعتمد على استخدام الجيش في الاستيطان عن طريق إعطاء الجنود الذين أنهوا فترة خدمتهم العسكرية قطع أرض، و تزويدهم بالوسائل الضرورية لمعاشهم، أي أن يكون جنود فلاحين يستطيعون خدمة الأرض، و الدفاع عنها في نفس الوقت[4].

وضع الجنرال لاموريسيار مشروع[5] الاستيطان الغرب الجزائري، اتخذ كأساس لإقامة المراكز استيطان في المنطقة، و كانت بداية إقامة المراكز العسكرية في سنة 1843،

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، د.م.ج، ط2، الجزائر، 1986، ص41.

[2] Victor .D, op-cit, P.53.

[3] Robert.T, op-cit, P.56.

[4] Georges.H, Histoire de la colonisation française, Larose, Paris, 1947,P.187.

[5] مشروع لاموريسيار الاستيطاني في الغرب الجزائري كان يتضمن إقامة مستوطنات في مساحة على شكل مثلث قاعدته المناطق الساحلية الممتدة من وهران إلى مستغانم و رأسه معسكر، أنظر:

La moricière, projet de colonisation d'Oran et Constantine, Imprimerie Royal, Paris, 1847.

بإقامة مركز مسرغين و السانيا و سيدي الشحمي، و في 20 أوت 1845 أصدر قرار ملكي بإنشاء مركز الاستيطان بآرزيو، يضم حوالي 300 عائلة، و خلال 1846 تم إقامة مركزي مزغران و ستيديا بضواحي مستغانم[1].أما بدايات الاستيطان بضواحي معسكر فكانت في سنة 1847، بإقامة مركزين عسكريين بسهل غريس أحدهما من ناحية الجبال و هو مركز سانت أندري، و الثاني في مدخل السهل و هو مركز سانت هيبوليت[2]. أما في تلمسان فكان المركز الاستيطاني بالبرية البعيد بحوالي 4 كلم غرب تلمسان و الذي أنشأ في 1847 أول مركز استيطاني في ضواحي تلمسان[3]، و مع نهاية المقاومة أصدرت السلطات الفرنسية قانون 19 سبتمبر 1848 لتأسيس عدد من المراكز الاستيطانية التي بلغ عددها في مقاطعة وهران 21 مركزا[4].

تميز الاستيطان في منطقة الغرب الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 1831 و 1847، بتفوق العنصر الاسباني الذي كان يشكل أغلبية المعمرين في منطقة الغرب الجزائري، و يعود ذلك إلى العلاقات التاريخية بين وهران و إسبانيا، و الوضع المتردي الذي كانت تعيشه إسبانيا آنذاك[5].

و بفضل المعمرين، حاولت السلطات الفرنسية خلق أقلية أوروبية في الجزائر تتحكم في الأغلبية الجزائرية، و كان الغرض من ذلك تفقير و تفكيك المجتمع الجزائري بالقضاء على علهوية الجزائرية للسكان المحليين بواسطة التنصير خصوصا، حيث كانت عمليات التنصير تسير بالتوازي مع الحملات العسكرية، فاحتلال أهم مدن الغرب الجزائري كوهران و تلمسان كان مصحوب في أغلب الأحيان بتحويل مساجدها إلى كنائس، و بذلك يمكننا القول بأن السلطات الفرنسية لم تكتفي بسلب أملاك الجزائريين، بل حاولت ضرب أهم مقوم في المجتمع الجزائري ألا و هو الدين الإسلامي، و هو ما يظهر التعصب الصليبي لذى

---

[1] Louis de boudicourt, op-cit, P.187.
[2] Ibid, P.191.
[3] Ibid, P.195.
[4] أندري بريئان – أندري نوشي– إيف لاكوست، المرجع السابق، ص 338.
[5] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900، المرجع السابق، ص 17.

الحكام الفرنسيين. و بذلك كان للاستيطان دور فعال في تدمير البنية الاجتماعية و الاقتصادية في منطقة الغرب الجزائري.

الخاتمة

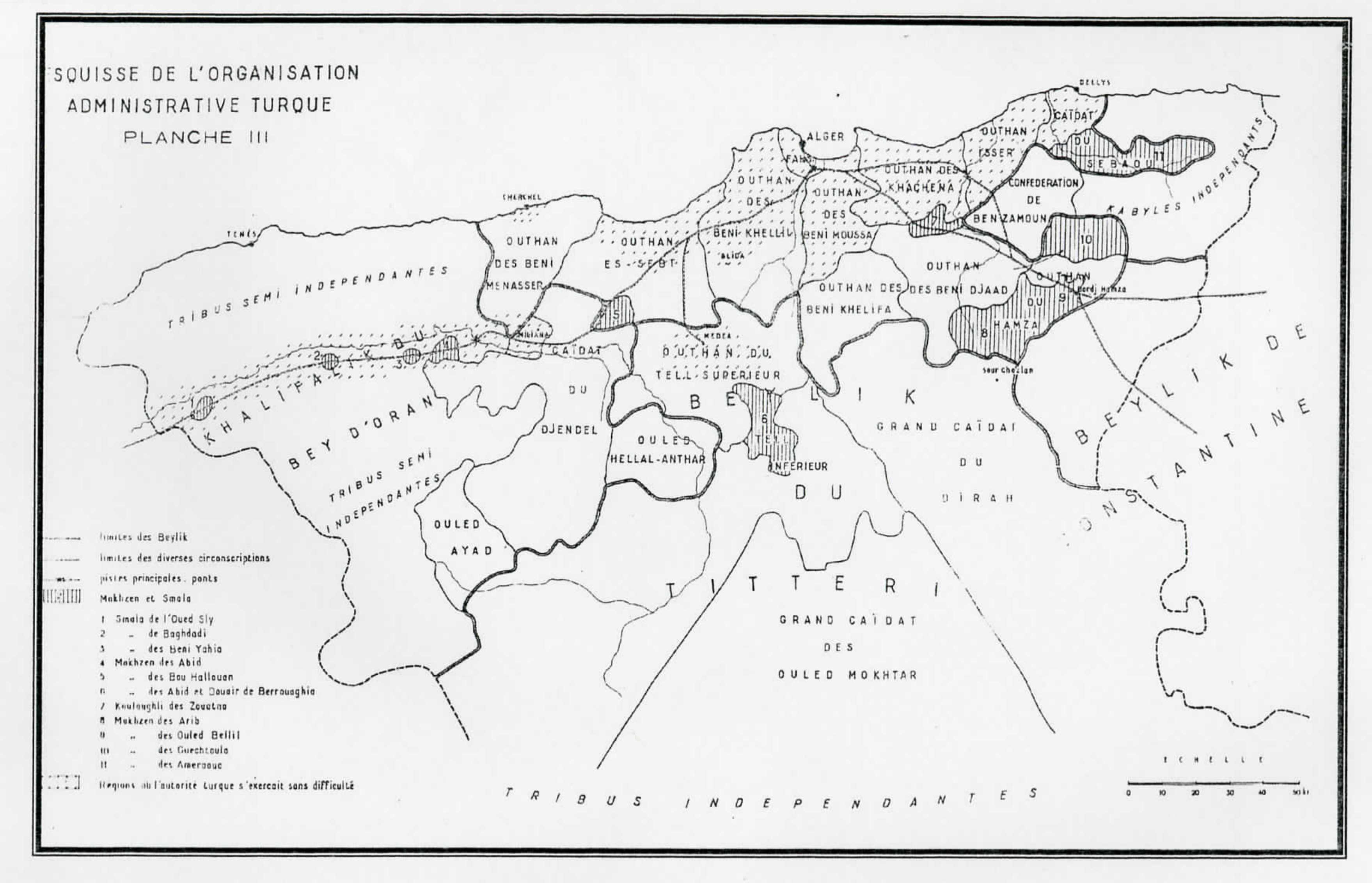
الخاتمة:

أفرز الحكم العثماني بمنطقة الغرب الجزائري أوضاعا اجتماعية و اقتصادية متمايزة، حيث كان هناك أقلية استأثرت بالسلطة و الثروة، في حين الغالبية العظمى من السكان كانت تعاني من التهميش و الفقر. و هو ما أحدث شرخا في النسيج الاجتماعي للمنطقة. أدى بعد انهيار سلطة العثمانيين إلى فوضى عارمة نتيجة لعدم التجانس بين مختلف التشكيلات الاجتماعية، فأصبحت بقايا السلطة العثمانية، من أتراك و كراغلة و قبائل المخزن، تبحث عن سلطة جديدة تحفظ لها امتيازاتها و مكانتها، أما الغالبية من السكان و التي كان معظمها من قبائل الريف أصبحت تبحث عن التحرير من اضطهاد السلطة المركزية، التي عانت منها سنوات طويلة، و بذلك سادت حالة اللاأمن و تعطلت حركية الاقتصاد.

شكل هذا الواقع تحديا صعبا واجه المقاومة ضد المحتل الفرنسي منذ البداية، و لذلك حاول الأمير عبد القادر، بعد توليه أمر قيادة المقاومة الوطنية، بناء مجتمع متجانس تحكمه سلطة عادلة لا مكان فيها لأفضلية عنصر على آخر، و بالموازاة مع ذلك كان عليه إيجاد قواعد اقتصادية تتجاوب مع متطلبات المقاومة الوطنية، غير أن سلطات الاحتلال الفرنسي طبقت سياسة متشددة اتجاه الجزائريين، فكان لتلك السياسة أثر كبير في تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية بالغرب الجزائري، و هو ما انعكس سلبا على المقاومة الوطنية تحت راية الأمير عبد القادر، حيث أصبحت خلال السنوات الأخيرة تعاني من قلة الدعم المادي و المعنوي، و هو ما جعل الأمير يقوم بإنهاء القتال في ديسمبر 1847، بعدما اتضح له بأن المقاومة التي كانت ممكنة سابقا أصبحت مستحيلة.

و على ضوء ما تقدم ذكره، يتضح الدور الأساسي الذي لعبته الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في مسار المقاومة، كما يظهر بأن الأساليب الوحشية التي استخدمتها السلطات الفرنسية للقضاء على المقاومة و الإستيلاء على خيرات البلاد خلال هذه الفترة، هي بداية أسست عليها علاقة السلطة الفرنسية بالجزائريين طيلة احتلالها للجزائر من سنة 1830 و إلى غاية 1962.

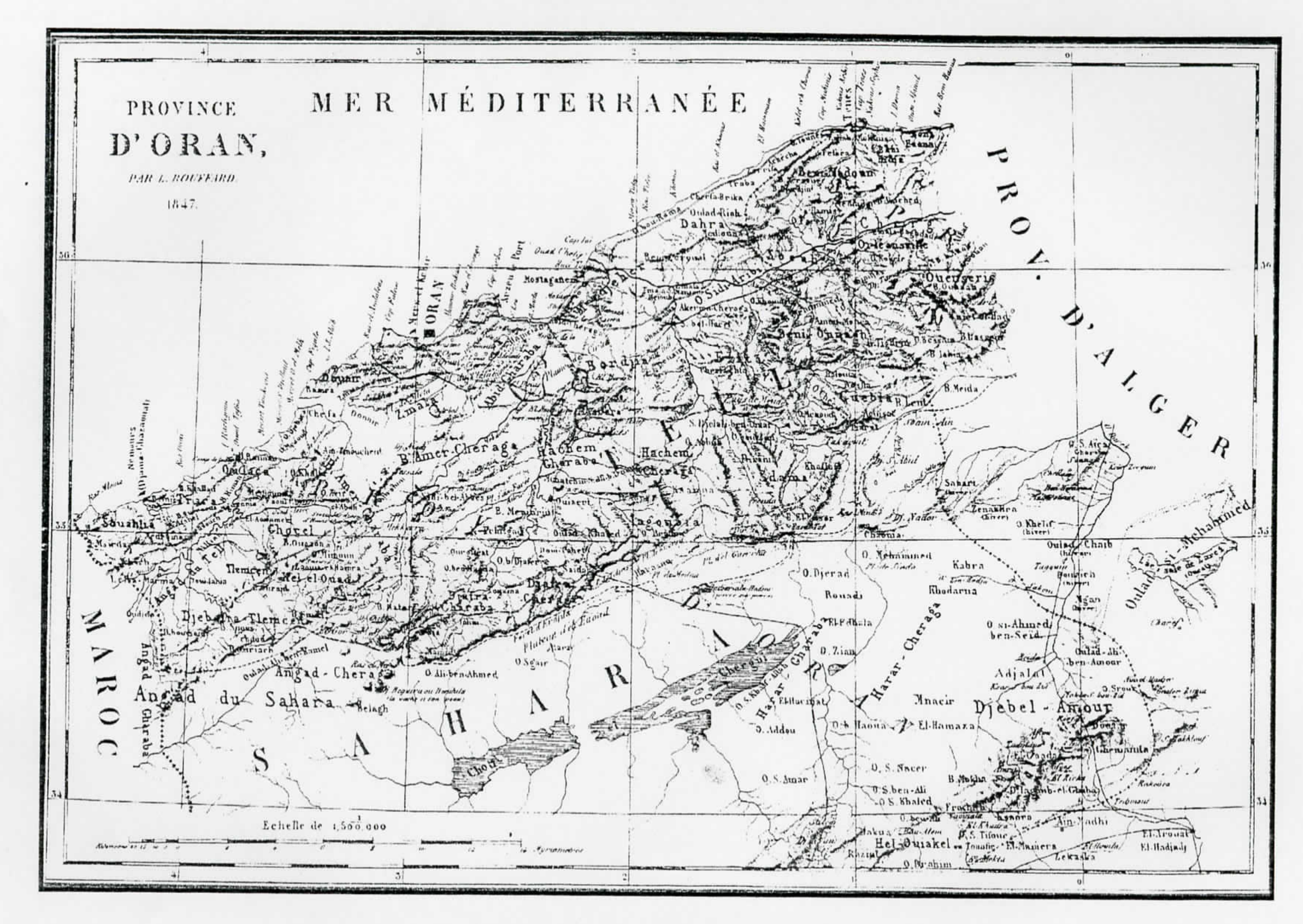
الملاحق



الملحق رقم 01: خريطة إدارية للجزائر خلال العهد العثماني

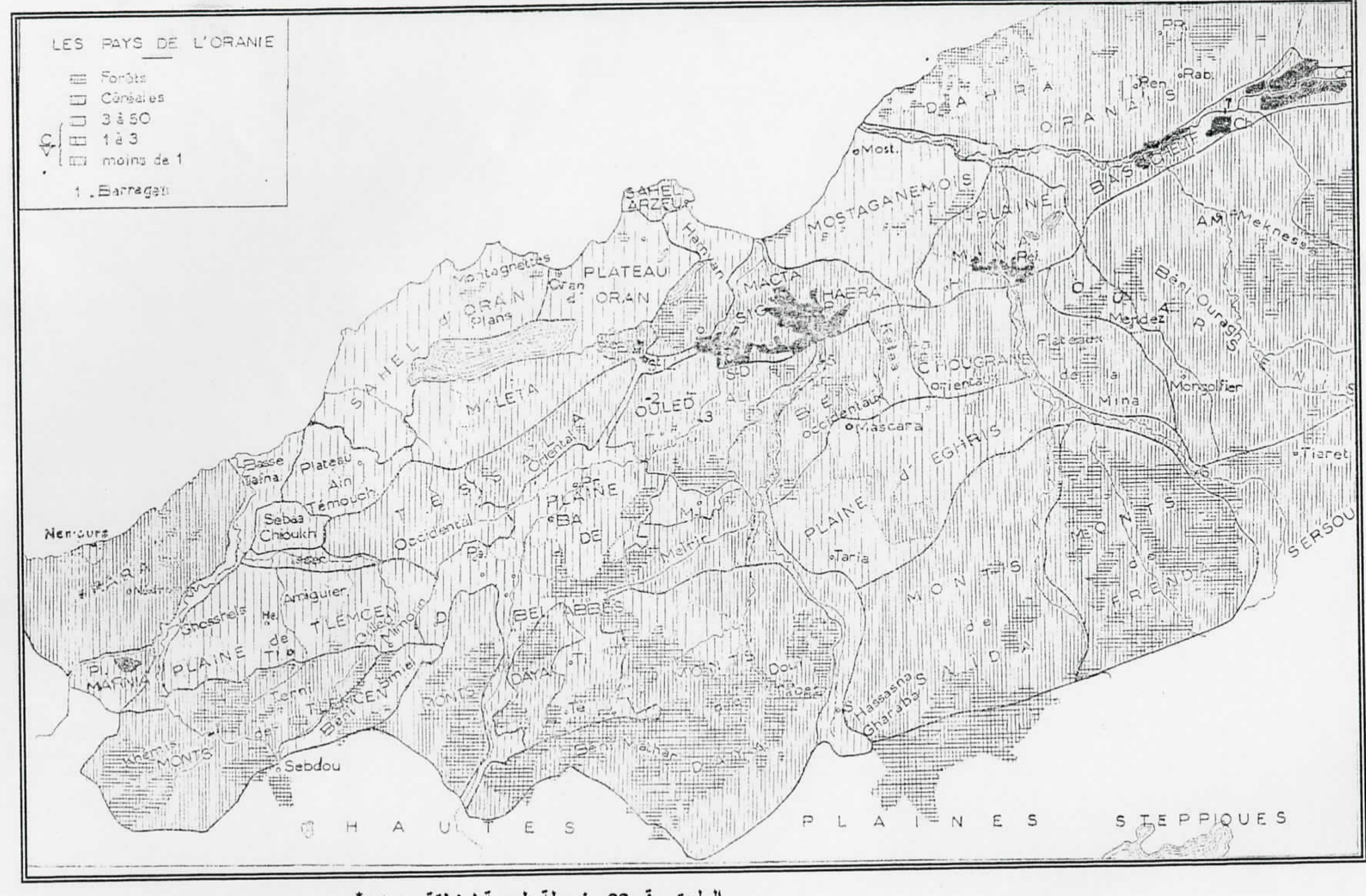
---

* Paul.B, op-cit



الملحق رقم 02: خريطة مقاطعة وهران *

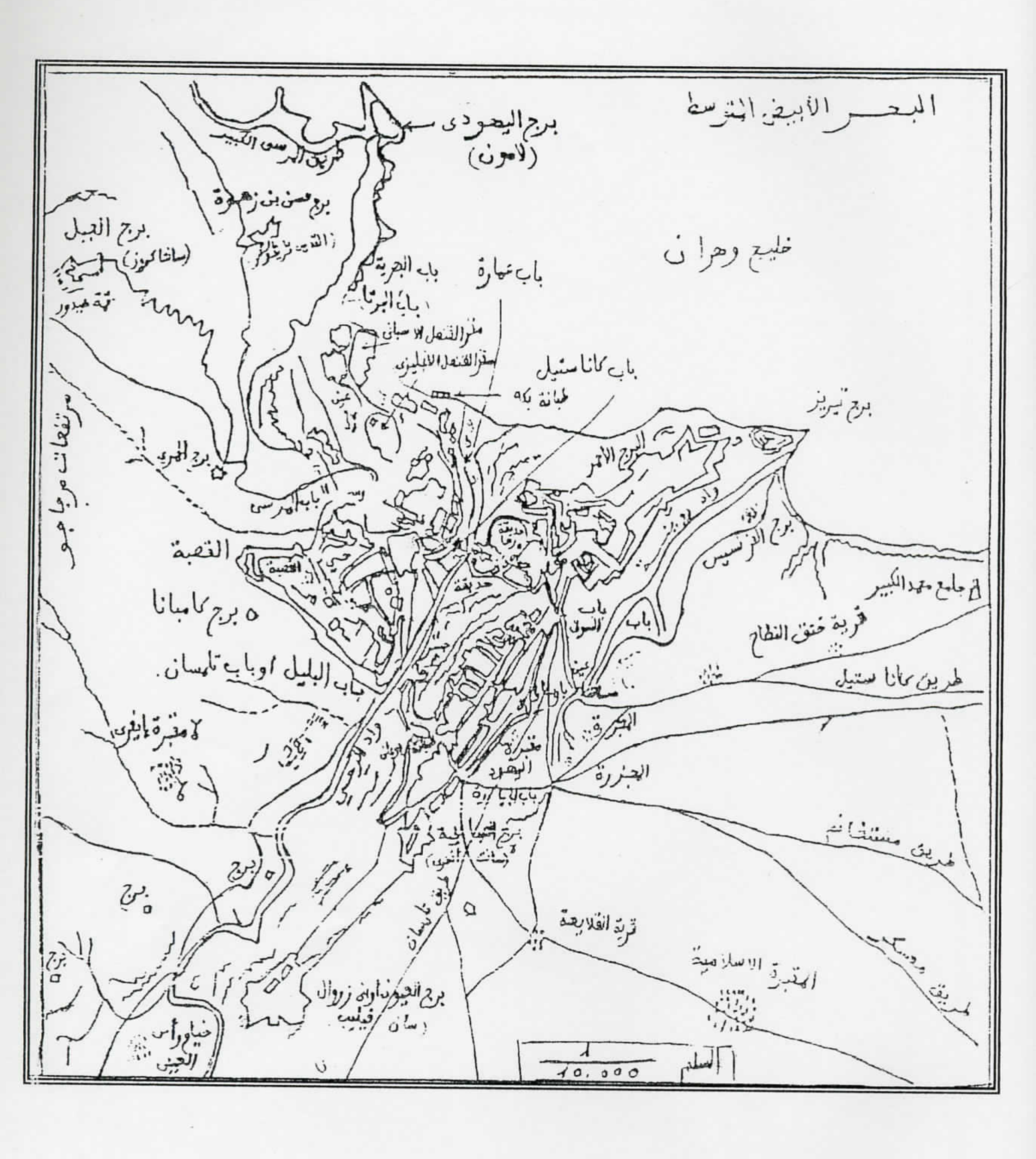
* Julien.ch.a, op-cit



الملحق رقم 03: خريطة طبيعية لمنطقة وهران *

---

*Tinthoin.B, L'oranie, sa géographie, son histoire et ses centres vitaux, op-cit



الملحق رقم 04: خريطة وهران عام 1831م *

* بن عودة المازاري، المصدر السابق، ص 92.

Le Général Commandant les troupes françaises dans la province d'Oran et le Prince des fidèles Abd-el-Kader ont arrêté les conditions suivantes :

Art. 1

[illegible]

Art. 2

[illegible]

Art. 3

[illegible]

Art. 4

[illegible]

Art. 5

[illegible]

Art. 6

[illegible]

Fait en double expédition à Oran, le 26 février 1834

Le Général Commandant

[illegible]

الجنيرال الحاكم جيوش الفرنصيص في بلاد وهران وامير المومنين السيد الحاج عبد القادر بن محيى الدين رضيوا في الشروط الاتية اداه

شرط اول

من اليوم وصاعدا يبطل الطراد بين الفرنصيص والعرب الجنيرال الحاكم جيوش الفرنصيص وامير المومنين عبد القادر كل واحد من ناحيته يعمل جهده لكي تحصل المودة والعهد الذي يلزم ان تكون بين شعبين اللذين مقدر عليهم من عند الله ان يعيشوا تحت حكم واحد. ولاجل هذا امير المومنين لازم يرسل من عنده ثلاثة قناصل واحد لوهران واحد لارزيو وواحد لمستغانم والجنيرال كذلك يرسل من عنده قناصل لمعسكر بيش ما يكون [illegible] والعرب.

شرط ثاني

الدين وعوايد المسلمين يكونوا دايما محرومين ومحامي عليهم

شرط ثالث

مرابط الفرنصيص يسرحوا حالا وكذلك مرابط العرب

شرط رابع

السوق يكون مسرح ولا احد يعارض لحد

شرط خامس

كل العسكر الذين يهربوا من الفرنصيص يستحق العرب ان يردوهم لعند الفرنصيص وكذلك المجرمين الذين يهربوا من عند العرب بيش ما يتعاقبوا على [illegible] عملوها ويجوا عند الفرنصيص ما الا يسلموهم الى قنصل الامير ان كان في وهران او ارزيو او مستغانم

شرط سادس

كل واحد من النصارى [illegible] يسافر في البلاد يكون معه تزكرة مطبوع بطابع قنصل الامير وكذلك بطابع الجنيرال الحاكم البلاد حتى الذي تكون معه هذه التزكرة يحرموه ويحاموا عليه في كل البلاد. وهذه [illegible]

[illegible]

الملحق رقم 05: إتفاقية ديميشال *

* أديب حرب، الرجع السابق، ص 120.

الليتنان جنيرال بجيو حاكم حيش الفرنصيص في وطن بلاد وهران والامير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الاتية بعده

شرط اول

الامير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا في افريقية

شرط ثاني

فرانسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وساير اراضيها ووهران وارزيو ويضا لحدود الذي نذكرها بعد شرقا المقطع من عند المرجه من اين يخرج الواد وقبلة من المرجه المذكورة اعمل خط مساوي قبلة السبخة على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واصبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع ان هذه المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنصيص وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والوطى متاع متيجه من جيهة الشرق لحد واد خضرو الى قدم وقبلة لحد راس اول جبل حتى واد شفه وداخل في ذلك البليدة وساير نواحيها وغربا من شفه لحد مخس واد مزفران ومن هناك خط مساوي لحد البحر ومتضمن في هذا الحد القليعه وكامل نواحيها بنوع ان جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص

شرط ثالث

الامير يحكم في وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير التي ما دخلت في حدود وغربا الحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة اعلاه.

شرط رابع

الامير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين ان يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الامير كما ان السكان في بلاد الامير يقدروا من غير مانع يمنعهم ان جوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص

شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الاسلام

شرط سادس

الامير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين الف ربعي وهراني قمح وثلاثين الف ربعي وهراني شعير وخمسة آلاف بقر وهذا الدفع متاع الحب والبقر يكون لوهران كل ثلث واحد واول ثلث يكون بعد ثلاثة اشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الاخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث.

شرط سابع

الامير يشتري من فرانسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق

شرط ثامن

الفرغلان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان او في موضع اخر يتصرفوا بكل حرية باملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم ان يبيعوا او يكروا املاكهم

شرط تاسع

فرانسا تسلم الى الامير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين في المشور والامير يلزم نفسه ان يربد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان

شرط عاشر

السبب والتجر يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود الى حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا

شرط حادي عشر

الفرنصيص يكونوا محرومين موقرين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص بالاملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم في بلاد حدود الامير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والامير يلزم نفسه ان يخلص بزيادة كلما يحسن العرب في هذا الاملاك

شرط ثاني عشر

المذنبين اعني القتلة وقاطع الطرق والذين يحرقون الاملاك او غيره يردون من الجهتين

شرط ثلث عشر

الامير يلزم نفسه ان لا يسلم شي من مراسي البلاد لجنس من الجنوس الا باذن فرانسا

شرط رابع عشر

السبب والتجرة في اقاليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المراسي الذين بيد الفرنصيص

شرط خامس عشر

فرانسا تقدر تصنع عند الامير وكيلا وكذلك في البلاد الذي في حكمه لان يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لاجل النزاع متاع التجارة او غير ذلك الذي يمكن ان يكون مع العرب والامير يقدر يصنع كذلك في البلاد ومراسي الفرنصيص

كتب برشقون في صفر عام 1253 24

الملحق رقم 06: إتفاقية التافنا *

أديب حرب، المرجع السابق، ص 316.

Copie du traité du 16 Juin 1835.

Conditions arrêtées le 16 Juin 1835 au camp du Figuier entre le Général Trézel autorisé par le Gouverneur Général et les Chefs des tribus des Douairs et des Zmélas.

Art. 1e

Les tribus reconnaissent la souveraineté du Roi des Français et se réfugient sous son autorité.

Art. 2e

Elles s'engagent à obéir aux chefs musulmans qui leur seront donnés par le Gouverneur Général.

Art. 3e

Elles livreront à Oran aux époques d'usage, le tribut annuel qu'elles payaient aux anciens beys de la province.

Art. 4e

Les Français seront bien reçus dans les tribus, comme les arabes dans les lieux occupés par nos troupes.

Art. 5e

Le commerce des chevaux, des bestiaux et de tous les produits sera libre pour chacun dans les tribus soumises ; mais les marchandises destinées à l'exportation ne pourront être déposées et embarquées que dans les ports qui seront désignés par Mr le Gouverneur Général.

Art. 6e

Le commerce des armes et des munitions de guerre ne pourra se faire que par l'intermédiaire des autorités françaises.

Art. 7e

Les tribus fourniront leurs contingents ordinaires toutes les fois qu'elles seront appelées par le commandant d'Oran à quelque expédition militaire dans les provinces d'Afrique.

Art. 8e

Pendant la durée de ces expéditions les cavaliers armés de fusils et de yatagans, recevront une solde de 2 francs par jour, et les hommes à pied aussi armés de fusils recevront un franc : les uns et les autres apporteront –

aux moins cinq cartouches ; il leur sera donné de nos arsenaux un
également les dix cartouches. Les chevaux des tribus soumises qui seraient
tués au combat seront remplacés par le Gouvernement
Français.
Lorsque les contingents recevront les vivres, des fantassins français, les
cavaliers et les fantassins ne recevront plus que cinquante centimes par
jour.

Art 9e

Les tribus ne pourront commettre d'hostilités sur les tribus voisines
que dans le cas où celles-ci trouveraient attaquées. Alors le commandant
d'Oran devra en être prévenu sur le champ afin qu'il leur porte secours
et protection.

Art. 10e

Lorsque les troupes françaises passeront chez les Arabes, tout ce qu'elles
demanderont pour la subsistance des hommes et des chevaux sera payé au prix
habituel et de bonne foi.

Art. 11e

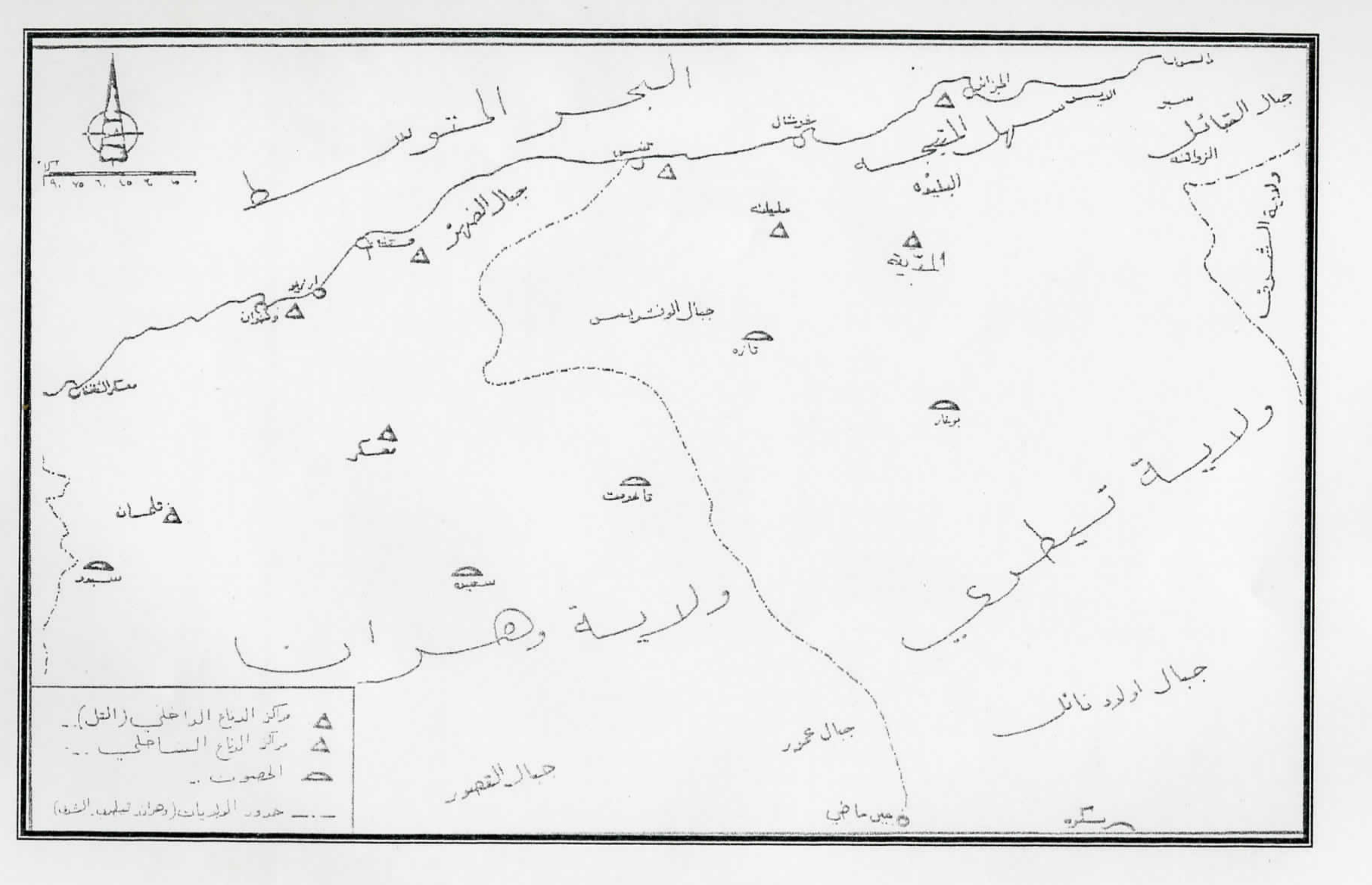
Les différents entre les arabes seront jugés par leurs Caids ou les
Cadis ; mais les affaires de tribu à tribu seront jugées par le cadi
d'Oran.

Art. 12e

Un chef choisi dans chacune des tribus résidera à Oran avec sa
famille.

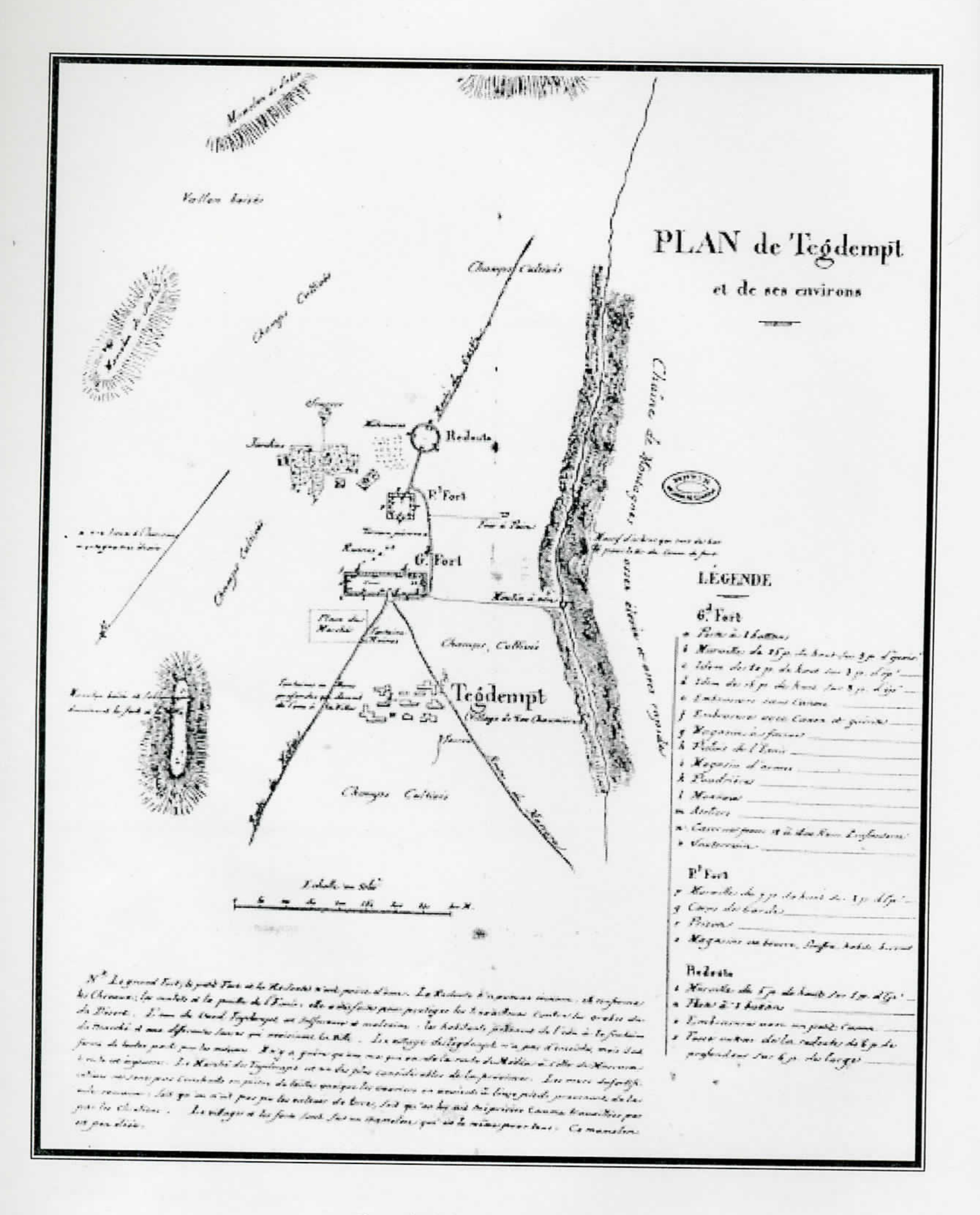
الملحق رقم 07: إتفاقية الكرمة *

* اديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص ص 166-167.



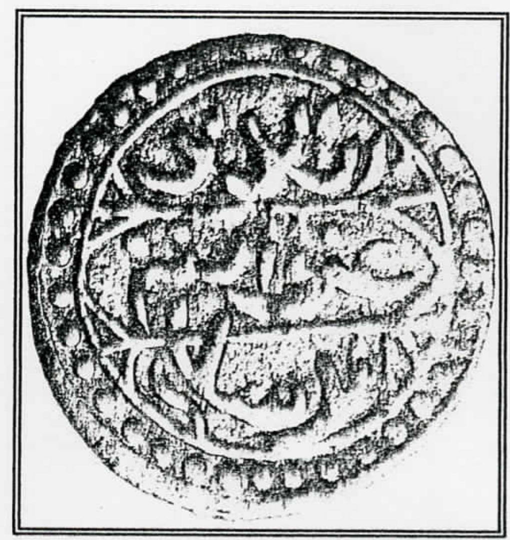
الملحق رقم 08: المواقع الاستراتيجية التي أنشأها الأمير عبد القادر *

أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص 131.

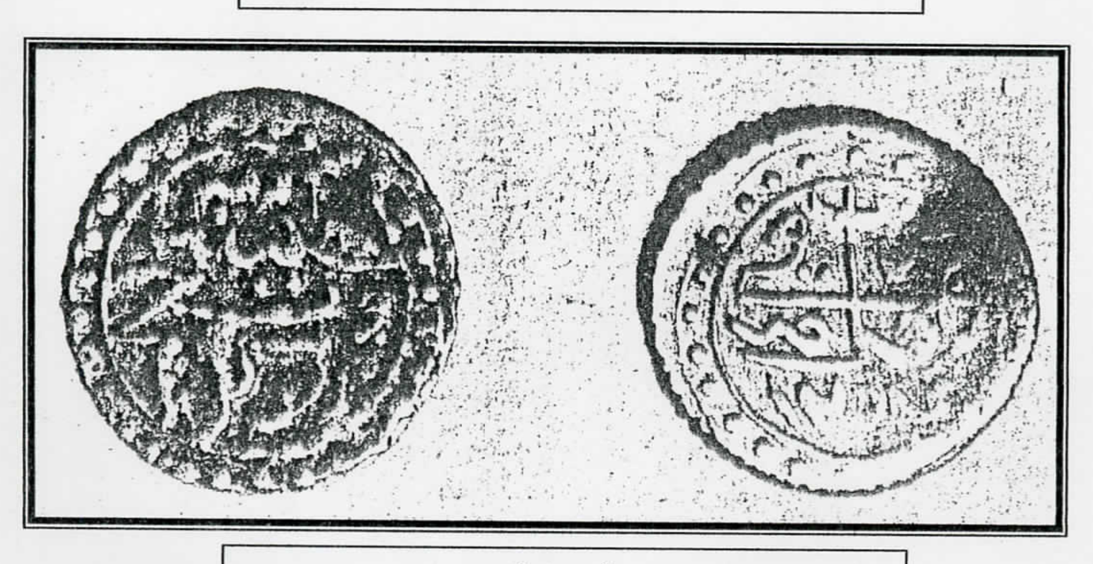


الملحق رقم 09: مخطط تاقدمت *

*Daumas.E, op-cit.

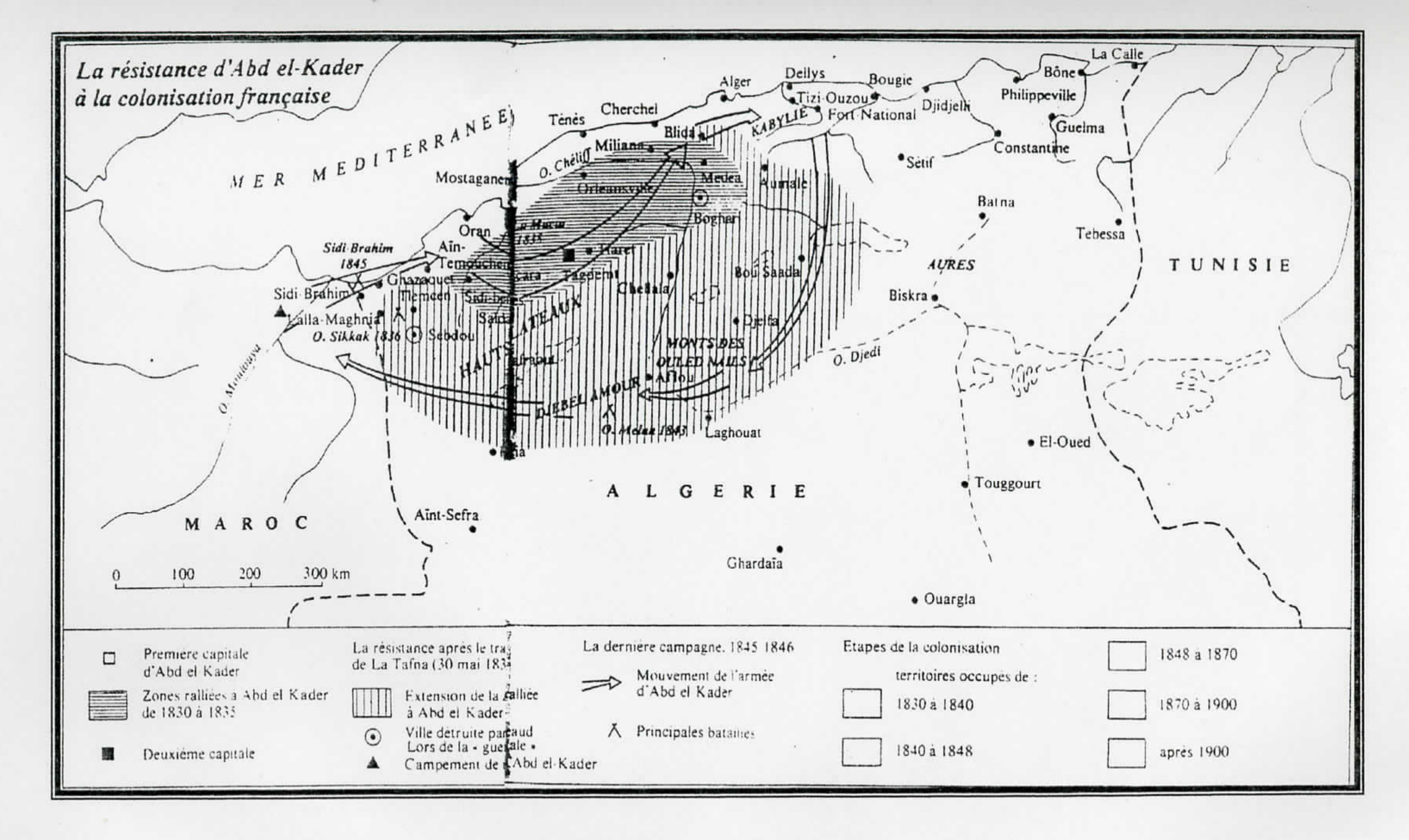
المحمدية



النصفية

الملحق رقم 10: نماذج لبعض النقود التي سكها الأمير عبد القادر *

* Mounir.B, op-cit, P.35



ملحق رقم 11: خريطة لمقاومة الأمير عبد القادر للاحتلال الفرنسي*

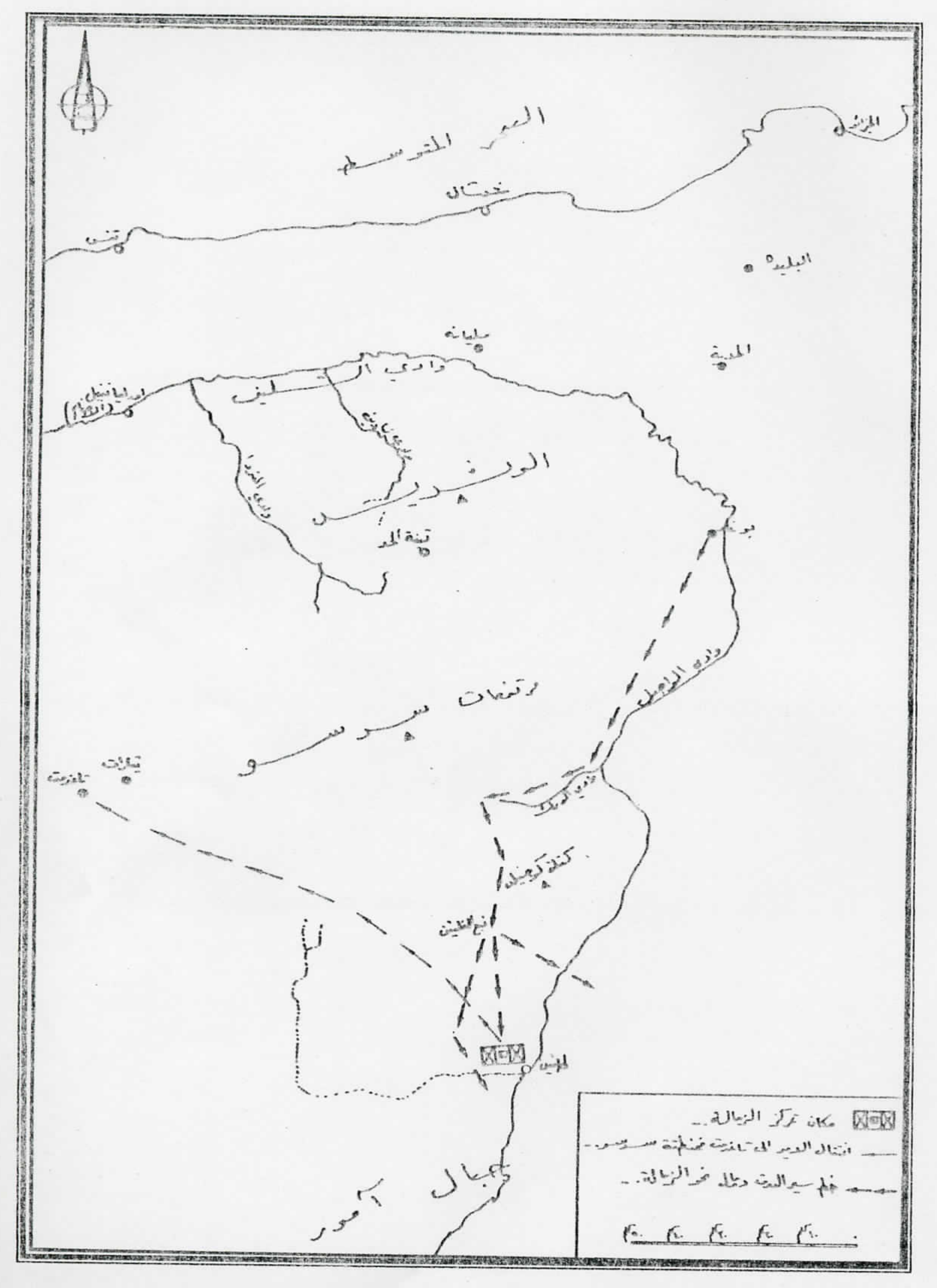
Ageron Ch.R, Abdel-kader et la première résistance Algérienne, Revue les africains, Edit. J-A, Paris,T.1,1977.P.37.

الملحق رقم 12: خريطة للملحمة الفرنسية على معسكر في سنة 1841*

أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص 225.

---

* أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص 225.



<u>الملحق رقم 13: خريطة لحادثة الزمالة *</u>

* أديب حرب، المرجع السابق، ص 438.



قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، القسم الثالث: الدولة العلوية، الجزء التاسع، تحقيق و تعليق الأستاذ جعفر الناصري و الأستاذ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.
2. إسكوت، مذكرات الكلونيل إسكوت عن إقامته في الزمالة الأمير عبد القادر1841، ترجمة العربي اسماعيل، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1982.
3. الآغا بن عودة المازاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و فرنسا و إسبانيا، تحقيق يحي بوعزيز، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت،1990.
4. ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008.
5. بلهاشمي بن بكار، كتاب مجموع النسب و الحسب و الفضائل و التاريخ و الأدب في أربعة كتب، مطبعة ابن خلدون، تلمسان، 1961.
6. حمدان عثمان خوجة، المرآة، تقدير محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،.1982 .
7. قدور بن رويلة، وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب، تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1968.
8. عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح، أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، لبنان، 1996.
9. محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، شرح و تعليق الدكتور ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت ، 1964.
10. مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب و المسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 1974.

11. يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، ترجمة أبو العيد دودو، درا هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 1997.

المراجع باللغة العربية:

1. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الاول، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1992.
2. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1980.
3. أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983.
4. العربي اسماعيل، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
5. العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.
6. أندري برينان- أندري نوشي- إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي و الحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.
7. جمال قنان، نصوص جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
8. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1986.
9. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر 2005.

10. صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
11. عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
12. عبد الرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 1994.
13. عبد الرحمن محمد الجيلالي، حول سكة الأمير عبد القادر الجزائري، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 1966.
14. عدي الهواري، سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاجتماعي و الاقتصادي (1830-1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، درا الحداثة، لبنان، الطبعة الاولى، 1983.
15. مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، ترجمة ، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
16. ناصر الدين سعدوني- الشيخ المهدي أبوعبدلي، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.
17. ناصر الدين سعدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.
18. ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
19. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، لبنان، 2000
20. يحي بوعزيز- ميكيل دوليبالزا، الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلة، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1982.

21. يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.

الدراسات باللغة العربية:

1. أحمد حسن السليماني، نزع الملكية العقارية للجزائريين، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد06، 2006.
2. اسماعيل زروخي، الدولة الوطنية و أصالتها عند الأمير عبد القادر، مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999.
3. العربي اسماعيل، دور يهوذا بن دران في ديبلوماسية الأمير عبد القادر، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الإتحاد العام التونسي، تونس، العدد 17-18، 1980.
4. العربي اسماعيل، دور يهوذا بن دران في ديبلوماسية الأمير عبد القادر، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الإتحاد العام التونسي، تونس، العدد 19-20، سنة 1980.
5. المهدي البوعبدلي، أضواء على تاريخ الأمير عبد القادر، جمعية الجغرافيا و الآثار لمدينة وهران، عدد خاص بالامير عبد القادر، 1983.
6. بن داهة عدة، ظارهة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي ، للجزائر (1830-1962)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008.
7. بوروبة رشيد، تاقدمت عاصمة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر، العدد 82، 1984.
8. حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس و مكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية (1842-1845(، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، العدد 8، 2003.
9. خليفي عبد القادر، العلاقة بين أولاد سيد الشيخ و الطريقة القادرية، الملتقى الوطني الأول للطريقة القادرية من 29 أكتوبر 1999 إلى غاية فاتح نوفمبر 1999، الجزائر،1999.
10. دحدوح عبد القادر، استحكامات الأمير عبد القادر العسكرية (1836-1842)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2002/2003.

11. شعباني بدر الدين، أسلحة الأمير عبد القادر (1832-1847)- دراسة تقنية وفنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2000.
12. عبد الجليل التميمي، مغامرة الحماية التونسية على وهران، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد5، 1976.
13. عبد الله شريط، مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير عبد القادر و نظرية الشيخ ابن باديس، مجلة الثقافة، العدد 75، 1983.
14. قنون حياة، دور و مكانة الإنسان في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري، رسالة ماجيستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 200-2003
15. محفوظ قداش، جيش الأمير عبد القادر أهميته و تنظيمه، مجلة: الثقافة، وزارة الثقافة و السياحة، الجزائر، العدد 75، السنة 1983.
16. محمد البشير الهاشمي المغيلي، التكوين الاقتصادي النظام الوقف الجزائري و دوره المقاوم للإحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات، و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1854، الجزائر، العدد 06، 2006.
17. ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة،ةزارة الثقافة و السياحة، العدد 75، 1983.

المصادر باللغة الفرنسية:

1. Alexandre Bellemare, Abd-El-Kader sa vie politique et militaire, Edition Bouchene, France,2003.
2. Bugeaud, l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête, Brachet et Bastide,paris, 1842.
3. Changarnier, Mémoires du Général Changarnier, Berger-Laurault, Paris, 1930.
4. Clauzel, Correspondance du maréchal Clauzel. Publié par G.esquer. volume 1. larosse. Paris.1949.
5. Daumas E, Correspondance du capitaine Daumas, Consul à Mascara 1837-1839, édité par G.yver, Adolphe Jourdin, Paris.
6. De Mon Trand, Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847, Tome II, E. Marc – Audel, Paris, 1847.
7. Derrien.I. Les français à Oran depuis1830 jusqu'a nos jours. Première partie. J-nicot. Aix. France. 1886.
8. Genty de Bussy, De l'établissement des français dans la régence d'Alger, Tome 1, Paris, 1939.
9. La Moricière, projet de colonisation d'Oran et Constantine ,Imprimerie Royale, Paris, 1847.
10. Lapène. M., Tableau historique de la province d'Oran (1791-1851), Lamort, Metz, 1842
11. Léon Roches, Trente Deux-ans à travers l'islam (1832-1864), Tome premier, Firmin-Didot, Paris, 1884.
12. Louis de Boudicour, Histoire de la colonisation de l'Algérie, Challamel, Paris 1860.
13. Pellissier de Reynaud.E, Annales Algériennes, Tome 01, Librairie Militaire, Paris, 1854.
14. Venture de Pardis, Alger au XVIIIème siècle, Edition Bouslama, Tunis, S.D.
15. Walsin Esterhazy, Notice historique sur le Maghzen d'Oran, L.fouque , Oran, 1849

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Benachenhou Abdelhamid, L'état algérien en 1830, ses institutions sous l'Emir Abdelkader, Alger, 1969.
2. Emrit Marcel., L'Algérie à l'époque d'Abdelkader , Edition Larousse, Paris, 1951.
3. Gabriel Esquer, La prise d'Alger 1830, Librairie Larose, Paris, 1929
4. George Yver, Document relatifs au traité de la Tafna (1837), Alger, 1924.
5. Roger.G, La politique indigène du Bugeaud, Paris, Larose, 1955.
6. Henry D ,Les conquérants de l'Algérie (1830-1852), Berger-levrault, Paris,1930
7. Julien .ch.a, l'histoire de l'Algérie contemporaine : conquête et colonisation (1827-1871), Presse Universitaire Française , Paris, 1964.
8. Lucette Valenci, Le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion, Paris, 1969.
9. Mounir Bouchnaki, La monnaie de l'Emir Abd-el-kader, SNED, Alger, 1976.
10. Nabil, La batail de la Mactaa, Juin 1835, ANEP, Algérie, 2005.
11. Paul Azan, L'Emir Abdel-Kader -1808- 1886 - du fanatisme musulman au patriotisme chrétien librairie , hachette, paris, 1929
12. Paul.Azan, les grands soldats de l'Algérie, Pigelet, Orléans, 1930.
13. Paul Azan, Par l'épée et par la charrue - écrits et discours de Bugeaud, P.UF, Paris , 1948.
14. Paul Boyer,.L'évolution de l'Algérie Médiane, Adrien Majonneuve , Paris, 1960,
15. Paul Gaffarel, L'Algérie : Histoire- Conquête - Colonisation, Librairie Firmin - Didot, 1883.
16. René Lapene., Oran étude de géographie et d'histoire urbaine, Librairie Félix Alcan, Paris, 1938.
17. Robert.T, L'Oranie, sa géographie, son histoire, et ses centres vitaux,L.Fouque, Oran, 1952
18. Xavier Yocono, Les bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans le Tell Algérien (Dahra, Chelef, Ourtesnis, sersou), Larose, Paris, 1953.

الدراسات باللغة الفرنيسة:

1. Ageron charle robert, Abdel-kader et la première résistance algérienne, revue les africains, edition J-A, Paris,Tome1,1977.
2. Bousquet Rphael, L'affaire des Grottes du Dahra (19-20 Juin 1845), revue Africaine, O.P.U, n° 51, 1907.
3. Cour.A, L'occupation Marocaine de Tlemcen (Septembre 1830 - Janvier 1836), Revue Africaine, OPU , N° 52, Alger, 1908.
4. George Yver, Abdelkader et le Maroc en 1838, Revue Africaine, O.P.U, n° 60, 1919.
5. Louis Rinn, Le royaume d'Alger sous le dernier Dey, Revue Africaine, OPU , N° 41, 1897
6. Louis Rinn, Le royaume d'Alger sous le dernier Dey, Revue Africaine, OPU , N° 42, 1898
7. Louis Rinn., Le royaume d'Alger sous le dernier Dey, Revue Africaine, OPU , N° 43, 1898
8. Paul Azan, les débuts d'Abdel Kader, Société de géographie et d'Archéologie de la Province d'Oran, Tome l, Fouque, Oran, 1920
9. Robert Tinthoine, les artisans de la colonisation française en Oranie,. société de géographie et d'archéologie de la Provence d'Oran, L. Foque, Tome 68, 1947.
10. Xavier Yacono, Peut-on évaluer la population de l'Algérie en 1830, revue Africaine, OPU, N95, 1954.

الفهرس

الفهرس